

جامعة قطر

كلية القانون

الحسابات والأصول الرقمية بين التوريث والإنهاء

إعداد

إسماعيل أنس الكيلاني

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات

كلية القانون

للحصول على درجة الماجستير في

القانون الخاص

يونيو 2022م/1443هـ

©2022. إسماعيل أنس الكيلاني. جميع الحقوق محفوظة.

## لجنة المناقشة

استُعرضت الرسالة المقدّمة من الطالب/ة إسماعيل أنس الكيلاني بتاريخ مايو 2022، وُوفّق عليها

كما هو آتٍ:

نحن أعضاء اللجنة المذكورة أدناه، وافقنا على قبول رسالة الطالب المذكور اسمه أعلاه. وحسب

معلومات اللجنة فإن هذه الرسالة تتوافق مع متطلبات جامعة قطر، ونحن نوافق على أن تكون

جزء من امتحان الطالب.

إسماعيل أنس الكيلاني

المشرف على الرسالة

أ.د. عبد الناصر زياد هياجنه

مناقش

د. يوسف شندي

مناقش

د. أنيس العذار

تمّت الموافقة:

الدكتورة منى مصطفى المرزوقي، عميدة كليّة القانون

## المُلخَص

إسماعيل أنس الكيلاني، ماجستير في القانون الخاص:

يونيو 2022.

العنوان: الحسابات والأصول الرقمية بين التوريث والإنهاء

المشرف على الرسالة: أ.د. عبد الناصر زياد هياجنه

يعدُّ مفهوم الميراث الرقمي من المفاهيم والمصطلحات الحديثة بات يعرف على أنه مصطلح قانوني جديد أصبح منتشرًا في الكثير من النظم القانونية حول العالم. وبدأت فكرة الميراث الرقمي في الظهور والتبلور في بداية القرن الواحد والعشرين وانطلقت بقضية الجندي الأمريكي كوربرال إلسورث (Corporal Ellsworth). وتتمثل الأفكار الرئيسة للميراث الرقمي في بيان الموقف القانوني للمحتوى والممتلكات والموجودات الرقمية، وفي إمكانية توريثها ونقل ملكيتها للورثة، أو للموصى لهم، وأيضًا للخلف العام للمتوفى. وما يعارضُ فكرة الميراث الرقمي من حق الإنسان في الخصوصية، وحقه في أن يُنسى بعد موته أو إبَّان حياته، وهي من المسائل الجوهرية نظرًا لاحتواء الميراث الرقمي على معلومات وبيانات وموجودات رقمية خاصة. كما لا يمكنُ إغفالُ الدور الذي من الممكن أن تؤديه الحسابات الوهمية ومدى تأثيرها على الميراث الرقمي.

# ABSTRACT

## Digital Assets and Accounts between inheritance and termination

Digital inheritance is a modern concept and terminology known as a new legal term prevalent in many legal systems around the world. The idea of digital inheritance emerged at the beginning of the twenty-first century, it started with the case of the American soldier Corporal Ellsworth. its main idea is to define the legal position of the content, property and digital assets, and the possibility of inheriting them and transferring their ownership to heirs, or to their devisee, and to the general successor of the deceased. Digital inheritance contradicts with human right to privacy, and the right to be forgotten after his/her death or during his/her life, which are fundamental issues since digital inheritance contains private digital information, data, and assets. Fakes accounts can negatively impact the digital inheritance. Therefore, this issue cannot be ignored.

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات وبشكره تدوم النعم، اللهم لك الحمد والشكر على توفيقني ونجاحي، فوفقني يا الله أن أشكر نعمتك وفضلك يا أكرم الأكرمين، والحمد لله والصلاة والسلام على خير الخلق كلهم وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين،

الشكر والتقدير لله سبحانه وتعالى أولاً وآخراً،

إلى عائلتي الجميلة لقد كنتم خير سندٍ لي في مسيرتي،

إلى من كان لدعائهم الفضل في نجاحي وتحقيقي لهدفي،

إلى كل من أعانني وساهم في إتمام هذه الدراسة،

إلى الأستاذ الدكتور الفاضل عبد الناصر هياجنة مشرف الرسالة الذي كان لي خير ناصحٍ

ومعلمٍ وموجه، إلى كل الأساتذة الأفاضل،

إلى جامعة قطر،

وإلى دولة قطر الحبيبة.....

شكراً لكم جميعاً من أعماق قلبي.

## الإهداء

إلى أُمِّي الغالية أطلال الله في عمرك لقد كنتي خير داعمة لي في حياتي يا من سهرت الليالي  
لأجل راحتني ونجاحي في هذه الدنيا، أُمِّي يعجز العقل عن التفكير، والقلب عن التعبير، واللسان  
عن الكلام وأرجو أن تقبل مني هذه الكلمة، أحبك أُمِّي فأنتِ السبب في نجاحي.  
إلى أباي الغالي يا من غرست حُبَّ الله في قلبي وفؤادي، ورسخت عقيدة التوحيد في أعماقي، يا  
من كنت لي معلماً في الأخلاق، ومرشداً في النصح والإرشاد نصائحك نورٌ أسير عليه في  
حياتي تقبل مني هذه الكلمة، أحبك أُمِّي فأنتِ السبب في نجاحي.  
إلى إخوتي وأخواتي أحبائي في هذه الحياة وسندي وعضدي أحبكم من أعماق قلبي.  
إلى جدي وجدتي أطلال الله في أعماركما.  
إلى زوجتي وطفلي يا من أنار حياتي وزينها.

““

أهديكم هذه الرسالة

## المقدمة:

الميراث أو الإرث أو ما يُطلق عليه تركة الميت ويُعرف على أنه: توريث الممتلكات والموجودات المادية أو المعنوية. ويعتبر الميراث من العادات الإنسانية الرئيسة المتوارثة في المجتمعات المختلفة، ولقد أفردت مختلفُ الديانات الأسس التي تنظم الميراث، وهي تختلف باختلاف الأديان<sup>1</sup>. ولقد وضعت العديد من الأنظمة القانونية قوانين منظمة للميراث تختلف باختلاف المجتمعات وثقافتها والشعوب المعنية بها. وقد وضع الإسلام أسس الميراث وقواعده التي ما زالت تُطبق إلى يومنا هذا دون الحاجة إلى أن تُعدّل حيث إن أحكام الميراث في الإسلام صالحة لكل زمان ومكان<sup>2</sup>. بقي الميراث في ظل العديد من العصور قائماً على الأموال والمنقولات والعقارات، ومع التطور المستمر لحياة الإنسان أصبح من الممكن توريث حقوق الملكية الفكرية. واستمر تطور الإنسان حتى وصلنا إلى عصرنا هذا الذي نعيشه حالياً والذي أطلق عليه عصر الثورة الرقمية أو العصر الرقمي فأصبح لدينا ممتلكات ومحتوى رقمي للأشخاص سواء أكانوا أشخاصاً معنويين أو طبيعيين، يتضمّن ما نشره أو بثّه أو احتفظوا به على المنصّات الرقمية المختلفة من مواد مكتوبة أو مصوّرة أو مسموعة وغيرها وما حازته من متابعاتٍ ومشاهداتٍ.

الأمر الذي أدّى إلى ظهور العديد من التساؤلات القانونية أو المنطقية والإنسانية حيال ما يحدث لهذه المحتويات والممتلكات الرقمية عند وفاة صاحبها، وكيفية إدارة حساباته ومحتوياتها الرقمية بعد وفاته، وما هي الممتلكات والمحتويات التي يمكن تصنيفها على أنها تركة المتوفى الرقمية.

<sup>1</sup> إيمان فهد كريم، د. هلا الحسن، الإرث الرقمي، مجلة جامعة البعث للعلوم القانونية، جامعة البعث، مجلد 42، العدد 1، 2020، ص 13.

<sup>2</sup> إبراهيم، إياح أحمد، التدرج في تطبيق الأحكام الشرعية في الواقع المعاصر، 2017

<https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/64769>، تاريخ آخر زيارة (02 أكتوبر 2021).

من الناحية القانونية، يتطلب الميراث الرقمي أن تشكل البيانات الرقمية جزءاً من تركة المتوفى؛ إذ أنّ مفهوم التوريث في أرجاء العالم يعني أن الورثة يدخلون في الوضع القانوني فيما يتعلق بحقوق الملكية للمتوفى بموجب القانون، حيث يمكن أن تشمل التركة الرقمية الديون غير المسددة وحقوق الملكية الفكرية فضلاً عن حقوق المتوفى القائمة على الحياة.

وهناك تمييز في القانون بين الملكية والحق في الاستخدام، كما هو الحال في البرمجيات والموسيقى الرقمية والأفلام والكتب، وهناك سابقة قانونية لحرمان صاحب الحق في الاستخدام من بيع حقه أو توريثه أو تغيير المستخدم. أما في حالة الملكية للمحتويات الرقمية من بيانات ومواد مرئية أو مقروءة أو مسموعة محفوظة على حافظة معلومات يديرها مزود الخدمات الرقمية بما فيها من منصات وتطبيقات، فإنها تؤل وتقع في حياة الخلف العام بالقدر الذي يقرره المتوفى قبل وفاته - يمكن له أن يحدده من خلال اتفاقية الاستخدام لبعض هذه المنصات والتطبيقات - والذي يمكن الورثة من الوصول إلى المحتوى والبيانات والممتلكات الرقمية التي لا يتم تصفيتا وإلغاؤها وحذفها بعد وفاة صاحبها.

### أهمية البحث:

يشكل وجود الانترنت في عصرنا أهمية كبرى في حياة الناس، وقد زادت هذه الأهمية في العقدين الأخيرين خاصة إثر التطور الذي طرأ على الهواتف النقالة الذكية، وانتشر مع هذه الهواتف الذكية التطبيقات الرقمية الخاصة بها والمتمثلة في الكثير من منصات وتطبيقات التواصل الاجتماعي.

من أبرز هذه التطبيقات والمنصات: يوتيوب، لينكدن، فيسبوك، تويتر، الانستغرام، سناب شات، تلغرام، وتيك توك.

وأصبح من الصعوبة بمكان العيش دون هذه التطبيقات في الكثير من البلدان، لأنها أصبحت من طرق التواصل ونقل المعلومات بين مختلف الناس في كل أنحاء العالم، وكذلك استخدامها كمنصات

للترويج والإعلانات، حيث أصبح الناس يتبادلون الأفكار والمعلومات والصور والبيانات الشخصية، والمقاطع المصورة تعليميةً كانت أم ترفيهية عبر هذه الوسائل الحديثة.

كما أصبحت من أسباب كسب المعيشة للكثير من مستخدميها، ويأتي اكتساب المعيشة هذا من ناحية المحتوى (الذي قد يكون محميًا بموجب الملكية الفكرية أم لا) وكذلك من ناحية ما يصاحب المحتوى من إعلانات ترويجية ومشاهدات واشتراكات، وبسبب هذا التطور الهائل على مستوى المنصات والتطبيقات الرقمية ظهرت فكرة الميراث الرقمي، وتعتبر هذه الفكرة حديثة الظهور فقد بدأ ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر الولايات المتحدة مركز إبداع وتطوير هذه المنصات والتطبيقات ومنها بدأت في الانتشار في جميع أنحاء العالم. وبسبب هذا التطور ظهرت العديد من المعالجات التقنية لمحاولة حل إشكالية الميراث الرقمي، ففي بعض التطبيقات ومنها الفيسبوك على سبيل المثال، يتم القبول بالشروط والأحكام قبل إنشاء الحساب ومن هذه الشروط هنالك بند متعلق بالوصية الرقمية<sup>3</sup> وهذه إحدى المعالجات المطبقة لحل مشكلة الميراث الرقمي.

---

### <sup>3</sup> Memorialized accounts

Memorialized accounts are a place for friends and family to gather and share memories after a person has passed away. Memorialized accounts have the following key features:

The word Remembering will be shown next to the person's name on their profile.

Depending on the privacy settings of the account, friends can share memories on the memorialized timeline.

Content the person shared (example: photos, posts) stays on Facebook and is visible on Facebook to the audience it was shared with.

Memorialized profiles don't appear in public spaces such as in suggestions for People You May Know, ads or birthday reminders.

No one can log into a memorialized account.

Memorialized accounts that don't have a legacy contact can't be changed.

Pages with a sole admin whose account was memorialized will be removed from Facebook if we receive a valid memorialization request.

### Legacy contacts

A legacy contact is someone you choose to look after your account if it's memorialized. We strongly suggest setting a legacy contact so your account can be managed once it's memorialized.

A legacy contact can accept friend requests on behalf of a memorialized account, pin a tribute post to the profile and change the profile picture and cover photo. If the memorialized account has an area for tributes, a legacy contact will be able to decide who can see and who can post tributes.

كما نتجت عن هذه التطورات واتساع رقعة استخدامات الانترنت والتطبيقات الرقمية المختلفة، وزيادة عدد مستخدميها مسألة الحسابات الوهمية أو انتحال الحسابات لآخرين وخصوصاً المشاهير أو الأشخاص المؤثرين والمعروفين عالمياً سواء كانوا علماء أو قيادين أو ممثلين وفنانين وغيرهم. ولقد تطرق المشرع القطري لهذه المسألة في المادة رقم (11) من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية<sup>4</sup>. وكان لهذه الحسابات الوهمية تأثير مباشر على الميراث الرقمي استتبع نشوء العديد من التساؤلات القانونية حوله، واستتبع أيضاً ضرورة تحديد المفاهيم المرتبطة به وتحرير مصطلحاته.

### الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات الأجنبية محل الدراسة والمتعلقة بالموضوع المراد دراسته، نرى أن هذه الدراسات تناولت الموضوع في جزئيات معينة متعلقة بماهية الميراث الرقمي وما هو مفهومه بوجه عام. وفي بعض الدراسات العربية تم تناول موضوع الميراث الرقمي بالمقارنة مع الفقه الإسلامي، نذكر منها على سبيل المثال بحث الأستاذ الدكتور عبد الناصر هياجنه " الميراث الرقمي: المفهوم والتحديات القانونية"، وبحث صفاء الخزاعي والأستاذ الدكتور حيدر الشمري " الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الاسلامي"، وبحث إيمان فهد كريم "الإرث الرقمي". أما في دولة قطر فلم أجد دراسات منشورة حول الميراث الرقمي وموقف القانون القطري منه، وعليه سوف أقوم بالتركيز على التشريعات القطرية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

### أسباب الدراسة:

Learn more about what legacy contacts can do and how to add a legacy contact to your account.

<sup>4</sup> نصت المادة رقم (11) من قانون الجرائم الإلكترونية على " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على (100,000) مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً من الأفعال التالية:

1- استخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات في انتحال هوية لشخص طبيعي أو معنوي.  
2- تمكن عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، من الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول، أو على سند أو التوقيع عليه، بطريق الاحتيال، أو باحتياز اسم كاذب، أو بانتحال صفة غير صحيحة."

إن الأهمية المتزايدة لمسألة الميراث الرقمي على المستوى الفني والتقني والتشريعي في الوقت الحالي وعدم وجود الدراسات والكتابات القانونية حول الموضوع في العالم العربي رغم التسارع الرقمي المستمر على جميع الأصعدة وعدم وجود مبادرات قضائية أو تشريعية لمعالجة المسائل المتعلقة بالميراث الرقمي كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، تستدعي من الباحثين النظر فيها وتوليبتها مكانتها من الأهمية، فكانت هذه الدراسة محاولةً للفت الانتباه لأهمية الميراث الرقمي والبحث في الحلول القانونية الممكنة لما يطرأ عن هذه القضية من تحديات ومشاكل ومحاولة علاجها.

### نطاق البحث:

سوف نقوم بدراسة الموضوع من زاوية محددة ومعينة، من حيث أهمية الميراث الرقمي، وماهيته، وما هي طرق معالجاته التقنية والقانونية، هذا إلى جانب دراسة أبرز التشريعات الأجنبية والسوابق القضائية حول الميراث الرقمي وكيف تمت معالجته. وسنقوم بمقارنتها مع التشريعات القطرية ودراسة إذا ما كان المشرع القطري قد وضع أحكامًا تنظم الميراث الرقمي، وسنبرز رأي الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلاميين حول مسألة الميراث الرقمي وكيف تم علاج المسألة المتعلقة بالميراث الرقمي، وسنتناول موضوع الحسابات الوهمية وما آثارها على المحتوى الرقمي والميراث الرقمي وكيف قام المشرع القطري بعلاج هذه المشكلة.

### منهج البحث:

في هذه الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن، حيث إننا بصدد دراسة الموضوع من جانب التشريعات القطرية وتحليلها ومقارنتها بالتشريعات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

الأوروبي وبريطانيا، والفقهاء الإسلاميين وما هو موقفه من الميراث الرقمي، وسيتم الاعتماد على المنهج الوصفي بهدف شرح مشكلة الميراث الرقمي وماهيته وأهميته وما هي أبرز المعالجات القانونية والتقنية المتعلقة به، وما هي فوائده ومضاره.

### إشكالية البحث:

تبرز إشكالية هذه الدراسة حول التنظيم القانوني للحسابات الرقمية على منصات التواصل والتطبيقات بعد وفاة أصحابها، والنظر في إمكانية توريث هذه الحسابات وما يصاحبها من عوائد مادية ومعنوية أو مغارم مادية ومعنوية، وتسلط الضوء على اتفاقيات الشروط والأحكام وأثرها القانوني على مستخدم التطبيقات الرقمية، ويندرج ذلك على الوصية الرقمية أيضاً، وأخيراً ما هو تأثير الحسابات الوهمية على الميراث الرقمي وكيف عالج القانون مسألة الحسابات الوهمية أو منتحلي الشخصية الرقمية.

من أبرز المشاكل القانونية التي تواجه انتقال الميراث الرقمي هي التعارض مع حق المتوفى في الخصوصية والنسيان، لأن المحتوى الرقمي الخاص بالمتوفى يحتوي على العديد من المسائل السرية والخاصة بصاحبها، ويستدعي ذلك حل مسألة التعارض القائم لمعرفة هل يمكن توريث المحتوى الرقمي أم أنه يجب إلغاءه حفاظاً على حق الخصوصية وحق النسيان للشخص المتوفى.

### أسئلة الدراسة والفرضيات:

#### تدور أسئلة الدراسة حول التساؤلات التالية:

هل التنظيم القانوني الموجود حالياً في العديد من دول العالم يكفي لحل الإشكاليات والمسائل المتعلقة بالميراث الرقمي؟

ما هو الأثر الذي تخلفه الحسابات الوهمية على الميراث الرقمي، وهل يكون هذا الأثر سلباً أم

إيجاباً؟

كيفية حل التعارض القائم بين الميراث الرقمي وحق الإنسان في الخصوصية وحقه في أن يُنسى؟

### فرضيات الدراسة

بناءً على هذه الأسئلة، فإننا نسعى لإبراز كيفية علاج المسائل والمشاكل المتعلقة بالميراث الرقمي بالطريقة التي يمكن اعتبارها الأنسب والأفضل، والتي تتناسب وتتماشى مع حق الإنسان في الخصوصية، وحق الإنسان في أن يُنسى.

## فهرس المحتويات

ج	شكر وتقدير.....
ح	الإهداء .....
11	المبحث التمهيدي: ماهية الميراث الرقمي.....
11	المطلب الأول: مفهوم الميراث الرقمي.....
14	المطلب الثاني: النظرة العامة على مسألة الميراث الرقمي .....
16	المطلب الثالث: الميراث الرقمي وحقوق الملكية الفكرية .....
20	الفصل الأول: الميراث الرقمي: التشريع والجوانب التقنية .....
20	المبحث الأول: التشريعات والميراث الرقمي .....
20	المطلب الأول: القانون الأمريكي وموقفه من الميراث الرقمي .....
24	المطلب الثاني: موقف أبرز القوانين اللاتينية والأوروبية من الميراث الرقمي.....
28	المطلب الثالث: موقف الشريعة الإسلامية والقانون القطري من الميراث الرقمي... ..
32	المبحث الثاني: الجانب التقني للميراث الرقمي.....
32	المطلب الأول: اتفاقيات الشروط والأحكام.....
39	المطلب الثاني: طرق معالجة الميراث الرقمي .....
42	المطلب الثالث: الحسابات الوهمية وأثرها على الميراث الرقمي .....
54	الفصل الثاني: الإنسان وميراثه الرقمي .....

55	المبحث الأول: حق الإنسان في الخصوصية والنسيان
55	المطلب الأول: حق الإنسان في الخصوصية والنسيان
	المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية للتعارض بين الميراث الرقمي وحق الإنسان في
60	الخصوصية والنسيان
69	المبحث الثاني: الميراث الرقمي لا ضرر ولا ضرار
69	المطلب الأول: مكاسب الميراث الرقمي
75	المطلب الثاني: الانتقال المقيد للميراث الرقمي
78	الخاتمة
79	النتائج
81	التوصيات
84	قائمة المراجع
84	المراجع باللغة العربية
84	كتب
84	دراسات وأبحاث
85	تشريعات
85	رسائل
86	المراجع باللغة الإنجليزية
88	مواقع إلكترونية

الملاحق ..... 89

الملحق رقم (أ): نموذج اتفاقية شروط وأحكام شركة جوجل ..... 89

الملحق رقم (ب): نموذج وصية رقمية ..... 98

الملحق رقم (ج): نموذج لموقع يوفر خدمات حفظ كلمات المرور ..... 100

## المبحث التمهيدي: ماهية الميراث الرقمي

إن مفهوم الميراث الرقمي يعتبر من المفاهيم الحديثة في حياتنا اليومية بالرغم من أننا نتعامل معه بشكل مستمرٍ وآليٍّ دون أن ندرك ماهيته ومفاهيمه. لذلك وجب توضيح هذا المفهوم، وتوضيحُ النظرة العامة المتعلقة بالميراث الرقمي، وكيف يمكن الربط بين الميراث الرقمي وحقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف والحقوق المجاورة.

### المطلب الأول: مفهوم الميراث الرقمي

يرجعُ تاريخ ظهور فكرة الميراث الرقمي وبدايته إلى القضاء الأمريكي قبل أكثر من عقْدٍ من الزمن، وبالأخص في الحكم الصادر من محكمة الوصايا والموارث في ولاية ميشيغان الأمريكية سنة 2005، التي قررت فيه هذه المحكمة على حق الورثة في الحصول على المحتوى الرقمي لمورثهم، وتعود تفاصيل القضية إلى أن أسرة الجندي الأمريكي كوربرال إلسورث ( Corporal Ellsworth ) طالبت شركة ياهو ( YAHOO ) تسليمهم كلمة سر البريد الإلكتروني الخاص بولدهم، الذي قُتل في معارك الفلوجة في العراق عام 2004 ولكن الشركة رفضت إعطاءهم كلمة المرور في بدء الامر أو إعطائهم السماح بالوصول الى محتوى البريد الإلكتروني الخاص بولدهم من صور ومقاطع فيديو ورسائل إلكترونية أخرى متعلقة به، ورفضت المحكمة سلوك الشركة، وأصدرت حكمًا في سابقة قضائية تُعدُّ الأولى من نوعها، يقتضي تسليم محتوى البريد الإلكتروني الشخصي الخاص بالمتوفى لأسرته على شكل اقراص صلبة<sup>5</sup>. وتطور الامر فيما بعد إلى أن أصدرت بعض الولايات

---

<sup>5</sup> Cruz, E. (2016). The Digital Inheritance of Mobile Apps: Where's the App for That? Northwestern Journal of Technology and Intellectual Property, 14(1), p115.

قوانين خاصة تنظم جميع تفاصيل عملية انتقال التركة الرقمية، حتى وصل بهم الامر إلى إنشاء شركات مختصة بتصفية التركة الرقمية للمتوفى أو تنظيم عملية نقلها الى الخلف العام بها.

### أولاً: الأصول الرقمية (Digital assets)

تعرف الأصول الرقمية على أنها البيانات والرسائل النصية ورسائل البريد الإلكتروني والملفات والوثائق المرئية والصوتية والصور والفيديوهات والتسجيلات والمنشورات وجميع ما يتم تداوله من محتويات على وسائل شبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، وكذلك جميع برامج الحاسب الآلي وتطبيقاتها والبرمجيات وتراخيص البرمجيات وقواعد البيانات وأسماء المستخدمين وكلمات المرور الخاصة بهم<sup>6</sup>. مما جعل تحديد مفهوم الأصول الرقمية واسعاً وقابلاً للتغيير المستمر بما لا يمكن ضبطه، وقد قدرت شركة (McAfee) الأصول الرقمية للشخص الواحد في الولايات المتحدة بمتوسط قيمة يصل إلى خمسة وثلاثون ألف دولار (\$35,000)<sup>7</sup>.

### ثانياً: التطبيقات الرقمية

تعني أي برمجيات يمكن استخدامها من قبل جهاز حاسوب أو جهاز محمول أو جهاز لوجي لأداء مهام مفيدة. مثل الفيسبوك وغيرها. وهناك جزء محدد من هذه البرمجيات يسمى تطبيق برمجي أو برنامج تطبيقي، ويمكن للمستخدم أن يستعملها أو يحصل عليها مقابل اشتراكه بها سواء أكانت تطبيقات مجانية أم مدفوعة وتنظمها اتفاقيات الشروط والأحكام.

### ثالثاً: الحياة الرقمية

<sup>6</sup> أ.د. عبد الناصر هياجنة، الميراث الرقمي: المفهوم والتحديات القانونية، المجلة الدولية للقانون، العدد 1. 2016، ص 3.

<sup>7</sup> Robert Siciliano, How Do Your Digital Assets Compare? Consumer Blog, May 14, 2013, [https://blogs.mcafee.com/consumer/\(digital assets/ last visited Oct. 02, 2021\)](https://blogs.mcafee.com/consumer/(digital%20assets/last%20visited%20Oct.02,2021)).

تعرف الحياة الرقمية على أنها جميع الأنشطة الإلكترونية التي يقوم بها الشخص على مختلف التطبيقات الرقمية، ويقوم من خلالها بإنشاء واستخدام وتعديل وإلغاء وتبادل البيانات الرقمية عن طريقها.

#### رابعاً: الوفاة الرقمية

تعني توقف المستخدم عن استخدام التطبيقات والحسابات الإلكترونية الخاصة به لوفاته أو لإصابته بعارض صحي في عقله أو بدنه وحال دون استخدامه لهذه التطبيقات والحسابات، وبمعنى آخر توقف الوجود النشط على الإنترنت والحسابات عند وفاة المستخدم.

#### خامساً: الميراث الرقمي

تم تعريف الميراث الرقمي (Digital Inheritance) بأنه: تحديد الطرق أو الوسائل القانونية التي توضح مصير أو مآل الحسابات والصفحات والصور والنصوص التي يتركها الشخص بعد وفاته، والنظام القانوني الذي يحكمها إن وجد.<sup>8</sup>

#### سادساً: اتفاقيات الشروط والأحكام الخاصة

هي اتفاقيات تتضمن البنود والشروط التي يضعها مزودو الخدمات والتطبيقات الإلكترونية، تُنظم كيفية الاستفادة من هذه الخدمات والتطبيقات وشروطها وأحكام الخصوصية، ويقتصر دور المستخدم على الموافقة عليها ليتمكن من استخدام الخدمات والتطبيقات الإلكترونية لو أراد ذلك.

#### سابعاً: حق الإنسان في أن ينسى

---

<sup>8</sup> أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، مجلد 34، العدد 4، 2019، ص 67.

مفهومه هو أن للأفراد الحق المدني في طلب إزالة المعلومات الشخصية من الإنترنت<sup>9</sup>، وفي الاتحاد الأوروبي، يشار أيضا إلى الحق في النسيان بوصفه الحق في التملص من أجل إزالة البيانات الشخصية لشخص ما بشكل فعال ومؤثر، ويجب أن تكون هنالك آلية يمكن تعقبها للتأكد من أن البيانات المحذوفة تمت إزالتها أيضاً من وسائل ووسائط التخزين الاحتياطي<sup>10</sup>.

### ثامناً: حق الإنسان في الخصوصية

يمكن تعريف حق الإنسان في الخصوصية على: أنها أفعال وتصرفات الإنسان وسلوكياته التي يريد أن يمارسها سواء كان وحده أو مع أشخاص يختارهم بنفسه، ولا يريد لأحد من المجتمع أن يطلع عليها؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك الرسائل والمكالمات الخاصة. ونتيجةً للتطور الرقمي فقد أصبح من السهل أن يتم انتهاك خصوصية الإنسان وأن يتم التعدي على معلوماته وبياناته الشخصية وحياته الخاصة في الآونة الأخيرة<sup>11</sup>.

### المطلب الثاني: النظرة العامة على مسألة الميراث الرقمي

إن البيانات والمعلومات التي يتركها الأشخاص وراءهم على الانترنت تُعدُّ ملخصاً لتجاربيهم وحياتهم الشخصية الرقمية عليها، وقد وصفها بعضهم بأنها الروح الرقمية للإنسان، ممَّا يثير تساؤلاً هاماً عن الرغبة في الاحتفاظ بهذه الروح الرقمية حقيقةً بعد وفاة صاحبها أم لا؟ يثور التساؤل المهم وهو هل نرغب حقيقةً الاحتفاظ بهذه الروح الرقمية أم لا؟

---

<sup>9</sup> Sim, S., & Somsen, J. (2017). The Right to be Forgotten, p 13.

<sup>10</sup> Bertram, T., Bursztein, E., Caro, S., Chao, H., Chin Feman, R., Fleischer, P, Invernizzi, L. (2019). Five years of the right to be forgotten. Proceedings of the 2019 ACM SIGSAC Conference on Computer and Communications Security, p 959.

<sup>11</sup> Walker, R. K. (2012). The right to be forgotten. Hastings LJ, 64, p 262.

ولقد تباينت النظرة أو الآراء العامة على مسألة الميراث الرقمي وظهرت مدرستان من خلال هذا التباين في الآراء وهما المدرسة الوثائقية والمدرسة الإلغائية.

### المدرسة الوثائقية:

تتبنى هذه المدرسة مبدأ ضرورة الاحتفاظ بالبيانات وجميع الأصول الرقمية للشخص المتوفى، وأن تقول هذه الأصول والبيانات الرقمية إلى ورثة المستخدم، أو أن تبقى محفوظة لدى مزودي الخدمات وإتاحة الفرصة للورثة بالوصول إليها، ويرى بعضهم الآخر أن إبقاء هذه الأصول الرقمية وأرشفتها قد يكون مفيداً في الأبحاث العلمية في علم الإنسان (Anthropology) وعلوم الاجتماع المختلفة<sup>12</sup>.

يرى أصحاب هذا الرأي<sup>13</sup> أن هذه التركة الرقمية تحتوي جانباً مادياً إضافةً للجانب المعنوي أو العاطفي، وتكمن أهمية الجانب المادي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الذمة المالية للمتوفى، وبالتالي يجب ضمان نقلها لورثة المتوفى حالها حال الأصول المادية الأخرى التي تشتمل عليها تركته من منقولات، وعقارات، وحقوق مالية، وغيرها. فحساب الفيسبوك ويوتيوب على سبيل المثال يدُرُّ على صاحبه عائداً مادياً يتناسب طردياً مع عدد متابعيه ومشاهدي محتواه، ناتج عن بثِّ إعلاناتٍ ومقاطع ترويجيةٍ في حسابه.

أما فيما يتعلق بالأصول الرقمية ذات الأهمية المعنوية فقط فيمكن إلزام مزودي الخدمات بالاحتفاظ بها لمدة زمنية معينة، ويسمح للورثة بالوصول إليها ونسخها متى أرادوا ذلك قبل أن يتم حذفها، أو تفعيل فكرة الوصية الرقمية لو كان المستخدم قد وضعها قبل وفاته.

<sup>12</sup> إيمان فهد كرم، د. هلا الحسن، الإرث الرقمي، مرجع سابق، ص18.

<sup>13</sup> إيمان فهد كرم، د. هلا الحسن، الإرث الرقمي، مرجع سابق، ص18.

## المدرسة الإلغائية:

يتبنى أصحاب هذه المدرسة مبدأ إلغاء جميع الأصول الرقمية من بيانات وحسابات وغيرها بوفاة أصحابها أو بعد فترة زمنية محددة، ويرون أنه لا بد لشبكة الانترنت أن تتعلم كيفية النسيان كالإنسان تماماً، وإلا لامتألت الشبكة بالمعلومات الميتة فأى شبكة لديها طاقة استيعابية قصوى، ويجب ألا تمتلئ بالأصول الرقمية للموتى. وتجسد هذه المدرسة مفهوم حق الإنسان في أن ينسى، وهو من المفاهيم المحدثة، ويعني أن لكل إنسان الحق في أن تطوى صفحات أصوله الرقمية بعد وفاته من خلال إلغائها أو بعد توقف نشاطه عليها<sup>14</sup>.

ولقد أيدت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان في 13 مايو عام 2014 حق الإنسان في أن ينسى، حيث قضت لصالح مواطن إسباني الجنسية في مواجهة شركة جوجل (Google) العملاقة حيث أجبرت الشركة على حذف المحتوى المتعلق بالمدعي، وتعلق ذلك بخبر إفلاس المدعي حيث طلب المدعي من الشركة إلغاء المحتوى الإلكتروني المتعلق بخبر إفلاسه، ولكن الشركة رفضت طلبه وسببت ذلك أن طلب الإلغاء يقتصر فقط على حالات معينة ومنها أن يكون المحتوى غير دقيق أو ناقص أو مبالغ فيه. مما حدا به إلى اللجوء للمحكمة التي أيدت طلبه<sup>15</sup>.

### المطلب الثالث: الميراث الرقمي وحقوق الملكية الفكرية

تمثل مسألة اعتبار حساب المستخدم أو محتوياته ملكاً له إحدى المسائل القانونية الهامة في الميراث الرقمي، إذ كثيراً ما يشير المستخدمون إلى امتلاك حساباتهم على فيس بوك

<sup>14</sup> أ.د. عبد الناصر هياجنة، الميراث الرقمي: المفهوم والتحديات القانونية، مرجع سابق، ص 8.

<sup>15</sup> McGoldrick, D. (2013). Developments in the Right to be Forgotten. Human Rights Law Review, 13(4), P 766.

(Facebook) أو رسائل البريد الإلكتروني أو مكتبة iTunes أو Spotify أو قناة YouTube أو حساب الألعاب أو حساب MMOPG (ألعاب متعددة اللاعبين على الإنترنت) وما إلى ذلك. وهي ملكية لا تعد كملكيتهم المادية أو حتى ملكيتهم الفكرية، فامتلاكهم منزلًا، أو سيارة، أو قصائد شعريّة، أو رواياتهم ومؤلفاتهم شيء مختلف عن ملكيتهم للحسابات ومحتوياتها الرقمية. فمسألة ما إذا كان المحتوى أو حساب المستخدم يمكن اعتباره ملكًا للمستخدم أم لا، هي مسألة مثيرة للجدل حيث يُعتبر بعض المختصين هذه الملكية بدعوى أن رسائل البريد الإلكتروني أو حسابات الشبكات الاجتماعية وغيرها من الأصول الرقمية هي ملكية واضحة للمستخدمين، وبشكل لا تعقيد فيه. بينما في الحقيقة فإنّ هذا الأمر ليس بالبساطة التي يبدو عليها، فالحجج القانونية تتعارض في هذا الشأن.

إذ من المهمّ ملاحظة أن حسابات المستخدمين يتم إنشاؤها من خلال عقود بين مزودي الخدمة والمستخدمين، وأن الحساب نفسه والبرنامج الأساسي هو ملكية / ملكية فكرية لمزود الخدمة، و(مالك) الحساب مخوّل من مزود الخدمة باستخدامه ضمن اتفاقية وافق على بنودها المستخدم، ولمزود الخدمة الحق في إيقاف الحساب أو حتى إلغائه ضمن تلك الشروط، كما حدث من إيقاف حسابات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على منصتي تويتر وفيسبوك. هذا من ناحية طبيعة الملكية للحسابات والمحتويات الرقمية، أما من ناحية الطبيعة القانونية للمحتوى نفسه فالأمر أكثر تعقيدًا مما يبدو عليه فهي ليست واضحة في القانون في معظم البلدان حول العالم.

فإذا كان المحتوى الرقمي مملوكًا للمستخدم وموضوعًا للملكية فإن الإجابة بسيطة بالنسبة لمعظم التشريعات، فالملكية تنتقل عند الوفاة من خلال إرادة الفرد أو الخلافة بدون وصية وعلى العكس من ذلك. ولا يتناسب المحتوى الرقمي تمامًا مع هذه المفاهيم القانونية التقليدية للملكية، فالبيانات

الشخصية على وجه الخصوص لا يمكن امتلاكها وقد جادل العديد من المختصين ضد امتلاكها خاصةً في أوروبا، في حين أن المدرسة الأمريكية كانت أكثر ميلاً إلى إمكانية امتلاكها<sup>16</sup>.

أمّا إذا لم يكن المحتوى ملكيةً بالمعنى الدقيق للكلمة، فيمكن حمايته عن طريق حق المؤلف والحقوق المجاورة، وهي حقوقٌ تنتقل للورثة عند وفاة صاحبها وتستمر طالما استمر حق المؤلف، (50 عامًا بعد الوفاة)، إن انطبقت عليه ميزات واشتراطات الملكية الفكرية حيث يتطلب القانون غالباً أن يكون المحتوى أصيلاً ولموساً ومتنافساً (جودة الشيء الذي يمكن لشخص واحد فقط امتلاكه دون تقويض قيمته) وغيرها من الميزات الأخرى. وليس من السهل تحديد هذا الأمر بالنسبة لمعظم الأصول الرقمية التي في غالبها تكون إماً مكررةً أو معاداً انتاجها، على خلاف المحتوى الأصلي الذي ينشئه المستخدم ويتضمن مواداً محميةً بحق المؤلف والحقوق المجاورة، على سبيل المثال، بموجب القسم الأول من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة والتصاميم وبراءات الاختراع في المملكة المتحدة لعام 1988، فإن حق المؤلف والحقوق المجاورة موجودة في الأعمال الأدبية والدرامية والموسيقية أو الفنية الأصلية والتسجيلات الصوتية والأفلام والترتيب المطبعي للطبعات المنشورة، وعليه ستندرج منشورات المستخدم التي ينشئها على حسابه ومنصته الرقمية، وتفي بمتطلبات حقوق النشر الخاصة بالثبوت والأصالة، بما فيها من كتاباتٍ وتعليقاتٍ وملاحظات وقصائد وصور وتسجيلات مصوّرة أو مسموعة ومقاطع الفيديو ضمن الفئات المحمية بموجب القانون. وعليه فإن هذا المحتوى سينتقل بعد الوفاة إلى ورثتهم لمدة 70 عامًا بعد الوفاة في الولايات القضائية في الولايات المتحدة وأوروبا، وهو أمر غير قابل للنقاش من حيث الاستحقاق. غير أنّ

---

<sup>16</sup> Harbinja, E. (2019). Inheritance of Digital Media. Partners for Preservation: Advancing digital preservation through cross-community collaboration, p 4.

عدداً من المشاكل ظهرت في قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة في المملكة المتحدة الخاصة بالمحتوى الرقمي غير المنشور أو المرسل للأصدقاء فقط، إذ يشترط القانون أن يتم تجسيد العمل غير المنشور في وسط ملموس. فعلى سبيل المثال، يعدُّ المحتوى المرسل للأصدقاء فقط على منصة فيسبوك (Facebook) غير منشور ولا يحقُّ للورثة طبقاً لذلك توريث

حق المؤلف والحقوق المجاورة لهذا المحتوى نظراً لعدم وجود منشور ملموس<sup>17</sup>.

مما يبرز إشكالية أنّ الميراث الرقمي قد يتعارض في بعض الأحيان مع قوانين حقوق الملكية وحقوق النشر وحقوق المؤلف لأن المحتوى الرقمي المراد توريثه أو نقله في كثير من الأحيان يكون غير قابل للنشر لخصوصية المحتوى.

---

<sup>17</sup> Harbinja, E. (2017). Digital Inheritance in the United Kingdom. J. Eur. Consumer & Mkt. L., 6, p 3.

## الفصل الأول: الجوانب القانونية والتقنية للميراث الرقمي

توجه العالم في الوقت الحالي إلى المحتوى الرقمي حيث بات المحتوى الرقمي أقوى من المحتوى الورقي الذي كان سائداً في فترة من الزمن، وبناء على ذلك بدأت الدول في تقنين المحتوى الرقمي من خلال إصدار القوانين التي تنظمه، ومن بين أهم المواضيع التي بدأت دول العالم في تقنينها هي فكرة الميراث الرقمي الذي زادت أهميته في الآونة الأخيرة ولذلك سوف نستعرض أبرز المواقف التشريعية المتعلقة بالميراث الرقمي، وما هي الجوانب التقنية التي تنظمه.

### المبحث الأول: التشريعات والميراث الرقمي

إن الميراث الرقمي أوجد مسائل قانونية وإشكالات مهمة وكبيرة، واستوجبت هذه الإشكالات والمسائل من المشرعين التدخل لحلها من خلال سن التشريعات والقوانين التي تنظم الميراث الرقمي، وكيفية انتقاله إلى الورثة والموصى لهم. وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول التي أصدرت تشريعات تخص الميراث الرقمي حيث كانت سباقة ورائدة في تنظيم الميراث الرقمي وكيفية انتقاله. وتبعها في ذلك العديد من الدول الأوروبية، وسننظر في أبرز هذه التشريعات التي نظمت الميراث الرقمي.

### المطلب الأول: القانون الأمريكي وموقفه من الميراث الرقمي

في بداية الأمر كانت الولايات في أمريكا تعتمد بشكل رئيس ومباشر على العقود المبرمة بين الشركات المزودة للخدمة أو المرخصة لها والأشخاص المتعاقدين معها المستخدمين أو الزبائن، وتنظم هذه العقود مسألة الميراث الرقمي فيما بينهم، ولكن لم تكن هذه العقود المبرمة تكفي لحل المشاكل التي ظهرت بسبب الميراث الرقمي، ولذلك بدأت الولايات في التدخل حتى أصدرت تشريعات وثلاثون ولاية قوانين خاصة تحمي وتنظم التركة الرقمية للأفراد والمؤسسات، وتم منح ورثة المستخدم

أو مستحقّي ميراثه طبقاً لهذه القوانين الحق في الوصول إلى هذه الحسابات، ومنحتهم أيضاً حق نسخ أو نقل المعلومات والبيانات الخاصة بحسابات المستخدم والمحتوى الرقمي الخاص به ، ومنحتهم أيضاً حق إدارة هذه الحسابات والمحتوى الرقمي بعد وفاة المستخدم لها . وكانت ولاية ديلاوير الأمريكية هي أول من أصدرت تشريع يخص الميراث الرقمي وكان تحت عنوان (HB Fiduciary Access to Digital Assets and Digital Accounts) ثم تبعتها الولايات الأخرى في إصدار التشريعات التي تنظم الميراث الرقمي وبيان ما هو حق ورثة المستخدم في محتواه الرقمي .

ولقد لوحظ أن أغلب القوانين لم تكتفِ بتنظيم حالة المحتوى الرقمي والحسابات في حالة الوفاة فقط، بل توسعت في ذلك لمعالجة المشاكل المتعلقة بالمحتوى الرقمي الذي يتركه صاحبه لأسباب خارجة عن الإرادة، ونجد ذلك في المادة رقم (12) من قانون ولاية ديلاوير الذي تحدث عن نطاق سريان هذا القانون وجعله يسري على التركة الرقمية للمتوفّى، وعلى المحتوى الرقمي للأشخاص المصابين بعاهاات مستديمة سواء كانت عقلية أم جسدية، وتوسعت في القانون أيضاً لتشمل ما يخلفه المدراء أو الموظفين من محتوى رقمي وحسابات بعد ترك العمل، ولقد تبعتها العديد من الولايات الأخرى وتبنت نفس النطاق الموضوعي والشخصي الذي أقره قانون ولاية ديلاوير .

تجدر الإشارة إلى أن قوانين وتشريعات الولايات لم تضع تعريفاً للميراث الرقمي بصورة مباشرة، ولكن عند الاطلاع على أحكام ولاية ديلاوير المتعلقة بتحديد نطاق سريان القانون نرى أنها قد وضعت شقين للميراث الرقمي وهي كالتالي:

#### **أولاً: الأصول الرقمية (Digital Assets)**

لقد عرفت الفقرة السابعة من الفصل الخمسين لقانون الوصول الآمن للحسابات الرقمية والأصول الرقمية في ولاية ديلاوير بأن " الأصل الرقمي: يعني البيانات والنصوص والرسائل الرقمية

والمستندات والوسائل السمعية كالصوت والمرئية كالفديو ومحتوى الوسائط الاجتماعية ومحتوى الشبكات الاجتماعية والرموز وسجلات الرعاية الصحية الإلكترونية وسجلات التأمين الصحي ورموز مصدر الحاسب الآلي وبرامج الحاسب الآلي وتراخيص البرامج أو قواعد البيانات أو ما شابه، بما في ذلك أسماء المستخدمين وكلمات المرور التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو نقلها أو مشاركتها أو استلامها أو تخزينها بالوسائل الإلكترونية على جهاز رقمي، ولا تتضمن الأصول الرقمية أجهزة العرض الأساسية أو المسؤولية التي تترتب على الأضرار والتي تنظمه أحكاماً أخرى.<sup>18</sup>

وعرفت المادة العاشرة من قانون الوصول الآمن للحسابات الرقمية والأصول الرقمية في ولاية الباما الذي صدر سنة 2016 الأصول الرقمية على أنها: "سجل رقمي يتمتع فيه الفرد بحق أو مصلحة، ولا يشمل مصطلح الأصل الرقمي الأصل أو الالتزام الأساسي أي العقد، ما لم يكن الأصل أو الالتزام في حد ذاته سجلاً إلكترونياً." واتفقت هذه المادة مع المادة الثالثة من قانون الحصول على الأصول الرقمية لولاية كاليفورنيا الذي صدر سنة 2016.<sup>19</sup>

## ثانياً: الحسابات الرقمية (Digital Accounts)

---

<sup>18</sup> Section 7 of Chapter 50 of the Delaware Secure Digital Accounts and Digital Assets Access Act Digital asset "means data, text, emails, documents, audio, video, images, sounds, social media content, social networking content, codes, health care records, health insurance records, computer source codes, computer programs, software, software licenses, databases, or the like, including the usernames and passwords, created, generated, sent, communicated, shared, received, or stored by electronic means on a digital device. "Digital asset" does not include an underlying asset or liability that is governed under other provisions of this title".

<sup>19</sup> Alabama Finance and Digital Accounts Act 2016 Article 10 Digital asset" means an electronic record in which an individual has a right or interest. The term does not include an underlying asset or liability unless the asset or liability is itself an electronic record".

لقد عرفت المادة السادسة من الفصل الخمسين من قانون ولاية ديلاوير المذكور أعلاه الحساب الرقمي: " أي نظام إلكتروني لإنشاء أو إرسال أو مشاركة أو توصيل أو استلام أو تخزين أو عرض أو تجهيز المعلومات التي تمكن من الوصول إلى أصل رقمي موجود حالياً أو قد يكون موجوداً مع تطور التكنولوجيا وتخزينها على أي نوع من أنواع الأجهزة الرقمية، بغض النظر عن ملكية الجهاز الرقمي الذي يتم تخزين الأصول الرقمية عليه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حسابات البريد الإلكتروني، حسابات الشبكة الاجتماعية، حسابات وسائل الإعلام الاجتماعية، حسابات مشاركة الملفات، وحسابات التأمين الصحي، وحسابات المشاركة في الويب، وحسابات خدمات إعداد الضرائب، وحسابات المتاجر عبر الإنترنت، والبرامج التابعة لها، وحسابات أخرى عبر الإنترنت موجودة حالياً أو قد تتواجد مع تطور التكنولوجيا.<sup>20</sup>

نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قطعت شوطاً كبيراً في تنظيم الميراث الرقمي وعلى باقي الدول ضمن مَحْدِّدَاتِهَا الْقَضَائِيَّةِ وَالتَّشْرِيْعِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِهَا أَنْ تَسِيرَ عَلَى النِّهْجِ نَفْسِهِ الَّذِي سَارَتْ عَلَيْهِ الْوَالِيَّاتُ الْمَتَّحِدَةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ فِي (القيام) بتنظيم الميراث الرقمي ووضع القوانين التي تنظمه لمعالجة المشاكل الناشئة عنه، ووضع تعريفات للأصول الرقمية والحسابات الرقمية كما فعلت الولايات المختلفة في قوانينها التي نظمت الميراث الرقمي.

---

<sup>20</sup>Section 6 of Chapter 50 of the Delaware Secure Digital Accounts and Digital Assets Act Digital account" means an electronic system for creating, generating, sending, sharing, communicating, receiving, storing, displaying, or processing information which provides access to a digital asset which currently exist or may exist as technology develops or such comparable items as technology develops, stored on any type of digital device, regardless of the ownership of the digital device upon which the digital asset is stored, including but not in any way limited to, email accounts, social network accounts, social media accounts, file sharing accounts, health insurance accounts, health-care accounts, financial management accounts, domain registration accounts, domain name service accounts, web hosting accounts, tax preparation service accounts, online store accounts and affiliate programs thereto, and other online accounts which currently exist or may exist as technology develops or such comparable items as technology develops".

## المطلب الثاني: موقف أبرز القوانين اللاتينية والأوروبية من الميراث الرقمي

بالنسبة لموقف التشريعات اللاتينية من الميراث الرقمي سنقوم باستعراض أبرزها كالقانون الفرنسي والقانون الإيطالي. حيث لم يضع القانون الفرنسي قانونًا خاصًا ينظم الميراث الرقمي، لكن وبعد صدور التشريعات الأمريكية المنظمة للميراث الرقمي صدر تعديل لقانون حماية التكنولوجيا الفرنسي الصادر سنة 1978 أضاف فيه المشرع الفرنسي موادًا قانونية مستحدثة تطلبتها التطورات التكنولوجية والرقمية الحاصلة، فقام في السابع من أكتوبر عام 2016 بإصدار هذه التعديلات في قانون 2016 لتنظيم كل ما يتعلق بالتكنولوجيا وسمي بقانون الجمهورية الرقمي، وقد بين المشرع الفرنسي أسباب إصدار هذا القانون حيث أشار إلى اختراق التكنولوجيا والفضاء الرقمي لجميع الأنشطة في الدولة كالنشاطات الاقتصادية والنشاطات الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب التكيف المستمر للقوانين للتواءم مع التغييرات المستمرة في العالم وللاستفادة القصوى من التكنولوجيا والفضاء الرقمي. ومن أبرز المواد في قانون الجمهورية الرقمي التي عالجت الميراث الرقمي المادة رقم (40) من القانون، حيث نظمت المادة الحالات التي تلتزم فيها الشركات ومزودو الخدمات الرقمية والحسابات حذف الحسابات والمحتويات الرقمية للمستخدمين عند إصابة المستخدمين بعاهة أو عارض صحي أو عند الوفاة، ووضعت المادة استثناءات مهمة تمنع حذف الحسابات والمحتوى الرقمي بالرغم من طلب الورثة أو الموصى له ذلك، وأضافت المادة الحالات التي يجوز فيها نقل الحسابات والمحتوى الرقمي للورثة أو الموصى له حيث نصت المادة (40) من القانون على " عند الطلب أو الضرورة يجب على وحدة التحكم بالبيانات في الشركات المختصة حذف البيانات الشخصية المجمع كجزء من احترام خصوصية مجتمع المعلومات وخاصة عندما يكون الشخص المعني قاصرًا أو متوفيًا أو نظير ذلك، ويجب إرسال البيانات المعنية إلى طرف ثالث مسؤول عن المعالجة، الذي يلتزم باتخاذ تدابير معقولة بما في ذلك التدابير التقنية، مع الأخذ

بعين الاعتبار التقنيات المتاحة وتكاليف التنفيذ، لإبلاغ الطرف الثالث بمعالجة البيانات التي طلب إغائها وحذف أي روابط لها أو أي نسخة أو نسخ منها، وفي حالة عدم تنفيذ حذف البيانات الشخصية أو في حالة عدم وجود استجابة من المراقب في غضون شهر واحد من تقديم الطلب أو الأمر، يمكن أن تخضع الشركة المأمورة إلى اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والحريات، التي تقرر تنفيذ هذا الطلب خلال فترة ثلاثة أسابيع من استلام الشكوى، هذه الأحكام لا تنطبق عندما تكون معالجة البيانات الشخصية ضرورية من قبل الجهات الرسمية.<sup>21</sup>

ولقد نص قانون الجمهورية الرقمي في عام 2016 أيضًا على الحق في تحديد وتعيين الوصي على البيانات والمعلومات والمحتوى الرقمي الخاص في الوصية، ثم بعد ذلك عدل القانون في عامي 2018 و 2019 وصدرت نسخة موحدة تجمع قانون البيانات والحريات الذي تضمن حق الأشخاص في وضع المبادئ التوجيهية التي يرونها مناسبة لهم والخاصة بالاحتفاظ بمحتواه وبياناته ومعلوماته الرقمية ومحوها وإغائها أو نقلها لشخص محدد وفق خطوات وإرشادات محددة، ويتم تسجيل هذه المبادئ والإرشادات لدى جهة خارجية مستقلة ومعتمدة من اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات.<sup>22</sup>

أما المشرع الإيطالي فقد نظم الميراث الرقمي حيث تضمن قانون الميراث الإيطالي قواعد تنظم نقل البيانات الشخصية للمتوفى، ويمكن أن يمارس الحقوق المتعلقة بالبيانات الشخصية للمتوفى أشخاص يتصرفون لمصلحتهم أو لحماية مصالح المتوفى أو لأسباب أخرى جديرة بالحماية.

---

<sup>21</sup> قانون الجمهورية الفرنسي المادة 40

<sup>22</sup> أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 70. <https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000033202746> تاريخ آخر زيارة 2021\09\25

ولقد سنت الهيئة التشريعية الإيطالية مؤخرا مجموعة من القواعد المثيرة للاهتمام من خلال المرسوم التشريعي رقم 101 لعام 2018 بشأن تكييف القوانين الوطنية مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية بموجب مبدأ التوريث العالمي، ويعني ذلك أن كل شيء ينتمي إلى المتوفى يمكن أن يعود إلى ورثته ما لم يكن منظما بشكل صريح بخلاف ذلك أو كانت الحقوق شخصية تماما، وعلى الرغم من هذا المبدأ توجد بعض الحقوق في العالم الرقمي التي لا يمكن أن تنتمي إلى الورثة، وبالتالي فإن توريث الموجودات الرقمية محدودة بسبب إمكانيات قابليتها للتداول وكثيرا ما تحول الطبيعة الإعلامية للموجودات الرقمية دون نقلها إلى أطراف ثالثة خارج إرادة المالك، وبالتالي فمن الممكن تقسيم الأصول الرقمية إلى تلك التي يتم تداولها بحرية في السوق على سبيل المثال: التشفير وتلك التي يتم تقييدها في التداول بسبب ارتباطها الوثيق بشخص المخبر على سبيل المثال: حسابات الشبكات الاجتماعية<sup>23</sup>.

ووفقا للقانون الإيطالي، يمكن اعتبار الوصول إلى الحساب جزءا من حيازته ومن حيث المبدأ فإن الإصلاح الذي قام به المشرعين والفقهاء الإيطاليين للقانون الإيطالي لا يحل مشاكل الحصول على البيانات الشخصية من خلال قانون الإرث العام المدني، وكما ذكر أعلاه، فإنه وفقاً للمرسوم التشريعي رقم 101 لعام 2018، فإن الحقوق التي تشملها المواد 15-22 من القانون العام لحقوق الإنسان والتي تتعلق بالأشخاص المتوفين يمكن أن يمارسها الأشخاص الذين يتصرفون بما يخدم مصالحهم أو يعملون لحماية مصالح المتوفين، ونظرا للصياغة التي استخدمها المشرع الإيطالي

---

<sup>23</sup> Patti, F. P., & Bartolini, F. (2019). Digital Inheritance and Postmortem Data Protection: The Italian Reform. European Review of Private Law (ERPL), Forthcoming, Bocconi Legal Studies Research Paper, P8.

لوصف شروط الموافقة على استبعاد تطبيق الأحكام الخاصة المتعلقة بحماية البيانات بعد الوفاة، وأنه فيما إذا أرادوا الخروج عن القاعدة العامة فإنهم حينئذ سيخضعون للرقابة الصارمة.<sup>24</sup>

يمكن تلخيص ما سبق أن المشرع الإيطالي سمح بتوريث المحتوى الرقمي واعتبره من موجودات التركة للمتوفى، وأعطى الحق للأشخاص بتوريث المحتوى الرقمي عن طريق الوصية لمن يشاؤون دون تحديد أو تقييد.

أما في ألمانيا فإنه لا وجود لأي نصوص تشريعية واضحة تنظم الميراث الرقمي، ولكن يبرز لنا موقف القضاء الألماني حيث أصدرت محكمة العدل الفيدرالية (Federal Court of Justice) في كارلسروه (Karlsruhe) وهي أعلى المحاكم درجةً في ألمانيا حكمًا قضائيًا يتعلق بقضية رفعها والدا فتاة مراهقة متوفاة ضد شركة فيس بوك (Facebook) حيث حكمت المحكمة بأن جميع الممتلكات والمحتوى الرقمي الخاص بالفتاة المراهقة يجب أن ينتقل لورثتها القانونيين وبذات الطريقة التي يعمل بها عند انتقال الأصول والممتلكات المادية إلى الورثة القانونيين، وتدور حيثيات القضية إلى أن شركة فيس بوك (Facebook) قامت بتحويل صفحة الفتاة المراهقة التي توفيت لأسباب وظروف غامضة لا يعلمها أحد إلى حساب ونصب تذكاري ولم تسمح لوالدي الفتاة من مراجعة الرسائل والمنشورات الخاصة بابنتهم عندما أرادوا أن يكتشفوا سبب الوفاة هل كان حادثًا أم انتحارًا مخططًا له، ولقد احتجت شركة فيس بوك (Facebook) حينها بالخصوصية التي يتمتع بها صاحب الحساب وخصوصية الأشخاص الذين كانوا يتراسلون مع ابنتهم<sup>25</sup>.

---

<sup>24</sup>Patti, F. P., & Bartolini, F. (2019). Digital Inheritance and Postmortem Data Protection: The Italian Reform. *European Review of Private Law (ERPL)*, Forthcoming, Bocconi Legal Studies Research Paper, P9.

<sup>25</sup> إيمان فهد كرم، د. هلا الحسن، الإرث الرقمي، مرجع سابق، ص30.

باستعراض موقف القوانين الأوروبية وخصوصاً القانون الفرنسي والقانون الإيطالي والقانون الألماني نجد أن فكرة الميراث الرقمي تعد من الأفكار الحديثة التي تسبب العديد من الإشكالات القانونية التي بدأ المشرّعون يبحثها ووضع الحلول التي من شأنها أن تنهي الإشكالات المتعلقة بها، دون إهمال التطور اليومي الذي يطرأ على التكنولوجيا الرقمية المتسارعة بالنمو والتطور (الذي أشار إليه المشرّع الفرنسي) بما يوجبُ على المشرّعين مواكبةً هذا التطور لئلا تظهر إشكالات جديدة وأكثر تعقيداً من سابقتها فيما يخص الميراث الرقمي.

### المطلب الثالث: موقف الشريعة الإسلامية والقانون القطري من الميراث الرقمي

#### أولاً: موقف الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي

لا يوجد موقف واضح إلى الآن في الشريعة الإسلامية من الميراث الرقمي، ولكن يمكن قياس أحكام حقوق الملكية الفكرية على الميراث الرقمي لتشابههما، وسنبدأ بذكر أحكام الشريعة الإسلامية على حقوق الملكية الفكرية وقياسها على الميراث الرقمي وكيف يمكن الحكم على الميراث الرقمي بأحكام حقوق الملكية الفكرية نفسها.

يمكن اعتبار حقوق الملكية الفكرية من المنافع حيث اعتبر الفقهاء حقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف والحقوق المجاورة من المنافع وبالتالي يجوز المعاوضة عنها فهي تعتبر مالا بالنسبة لهم<sup>26</sup>، إن هذا النوع من الإنتاج الفكري والذهني يعود بمنافع كثيرة على المجتمع كافة وعلى الأفراد خاصة، فالمؤلف بإنتاجه الفكري يحقق منفعة للقارئ حيث يساهم بزيادة معرفته وتوسيع مداركه وإطلاعه على أفكار ومعارف جديدة وبالتالي توعيته وسد حاجاته وأسئلته وإشباع رغباته بالتعلم، لذا فقد أجاز جمهور الفقهاء بيع هذه المنافع أو نقلها أو توريثها، فهم لا يشترطون في البيع أن يكون

<sup>26</sup> 26 شهرزاد بوسطلة، الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، 2016، ص 609.

معينًا، وهذا الأمر يتجلى في حقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف والحقوق المجاورة، فهي صورة ذهنية معنوية ومعاني مجردة مستمدة من العقل البشري، وهي لا تقوم بنفسها ولا يمكن الاستدلال بها ماديًا إلا بعد إضافتها إلى مصدرها الذي تجسد في مؤلف أو مصنف بعينه، فالانفصال عن صاحبه واستقلاله في شكل مادي يمكن تعويضه والانتفاع به ماديًا<sup>27</sup>، فتصبح بذلك من الحقوق العينية التي تقابل الحقوق الشخصية للشخص مع احتفاظها بالوصف المتعارف عليه على أنها ذات طبيعة معنوية متميزة وتستمد أهميتها من طبيعتها الخاصة بها.

وبناءً على هذا الأساس يمكن قياس المحتوى الرقمي للأشخاص من قبيل حقوق التأليف حيث إن مستخدم البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات يكون مالكًا لما يكتب وينشر على هذه الوسائل الرقمية المختلفة وبالتالي فإنه يملك حق تملكها وبيعها والانتفاع بها وتوريثها. ولكن تجدر الإشارة إلى رأي آخر وهو رأي الفقه الأمامي الذي أجاز انتقال الميراث الرقمي وبرروا ذلك أن الميراث الرقمي يأخذ حكم الحبة لديهم<sup>28</sup>، والحبة هي نوع خاص من الإرث يختص به الولد الأكبر للمتوفى دون غيره من باقي الورثة من غير وصية ولا غيرها، ويستحق به أشياء مخصوصة تلتحق بشخصية المتوفى كانت كالملابس والمصحف والخاتم والعملة والمخطوطات، ويُشترط في ثبوت حكم الحبة أن يترك المتوفى مالا غير الحبة، وأن تخلو تركة المتوفى من الدين المستغرق لها، واشترط الفقهاء مجموعة من الشروط التي لا بد أن تتوفر في الشخص ليكون مستحقًا للحبة، ومنها: أن يكون ذكرًا وأكبر أخوته، وأن يكون عاقلًا، وهذا الحكم يعني انتقال الوجاهة وهي شيء معنوي خاص بالمتوفى إلى أكبر أبنائه الذكور<sup>29</sup>.

<sup>27</sup> شهرزاد بوسطلة، الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، 2016، ص 609.

<sup>28</sup> المولى الفقيه أحمد بن محمد النراقي، مستند الشيعة في أحكام الشريعة، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ج 19، ص 199.

<sup>29</sup> المولى الفقيه أحمد بن محمد النراقي، مستند الشيعة في أحكام الشريعة، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مرجع سابق، ص 201.

أي أنه يجوز انتقال الممتلكات المعنوية أو المادية التي تلتحق بشخصية المتوفى وهذا ما يسري على المحتوى والممتلكات الرقمية للشخص حيث تعتبر من المتعلقات الشخصية به وبالتالي يجوز انتقالها من المتوفى إلى الورثة.

### ثانياً: موقف القانون القطري من الميراث الرقمي

لم يتطرق المشرع القطري صراحة إلى الميراث الرقمي كما لم يتطرق إلى طريقة انتقاله وأحكامها، فالتركة والميراث حسبما جاء في قانون الأسرة القطري في المادة رقم (241) التي نصت على أن: "التركة هي ما يتركه المتوفى من أموال ومنافع وحقوق مالية."<sup>30</sup> كما نصت المادة رقم (243) على أن: "الإرث انتقال حتمي لأموال ومنافع وحقوق مالية بوفاء مالکها لمن يستحقها."<sup>31</sup> وهي نصوص تدل على أن المشرع القطري قد تبني رأي الجمهور من الفقهاء في الفقه الإسلامي فيما يتعلق بموقف المشرع من تعريف ومعنى التركة أو الميراث، فهو لم يحصر الإرث بالمنقول فقط فقد أضاف المنافع كجزء من التركة وهو بهذا يكون قد وسع من مفهوم الميراث بشكل عام وبصورة تشمل كل ما يتركه المتوفى من منافع منقولة كالأموال والمنقولات والحقوق العينية الأخرى أو غير منقولة كالمناقص المعنوية من لقب وجاه وغيرها. مما ترك المجال مفتوحاً على مصراعيه بشأن الصور الجديدة للميراث فالحياة آخذة بالتطور ممّا يحتم ظهور أنواع أخرى للميراث تخرج عن الفكرة التقليدية المتعارف عليها بالمنقولات فقط. فالشرع حينما تحققت المصلحة فيما لا نص فيه.<sup>32</sup>

<sup>30</sup> قانون رقم (22) لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، الجريدة الرسمية - 2006/08/28، مادة 241.

<sup>31</sup> قانون رقم (22) لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، مرجع سابق، مادة 243.

<sup>32</sup> إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات.

ومعنى ذلك أن المشرّع القطري لا يمنع من اعتبار الميراث الرقمي أو الممتلكات والتركة الرقمية من صور الميراث بشكل عام حيث إن المحتوى وممتلكات الميراث الرقمي لا يتعارض مع المفهوم التشريعي للتركة بشكل عام.

يمكن تلخيص موقف المشرّع القطري بأنه ترك الباب مفتوحًا أمام الصور الحديثة للميراث التي ظهرت كالميراث الرقمي أو التي من الممكن أن تظهر في المستقبل فيما يعودُ بالنفع على الوارث، وهو بذلك لا يتعارض مع الميراث الرقمي. غير أنّ المشرّع القطري لم يواكب التطورات التشريعية الحاصلة حول العالم في مسألة الميراث الرقمي، ويعدُّ متأخرًا عن المشرّع الأمريكي أو الأوروبي. فالتطور النوعي الذي يشهده العالم الرقمي بما فيه من تسارع نحو العملات الافتراضية والرقمية يحتمُّ على المشرّع القطري أن يحدو حذو الآخرين في وضع قانون خاص ينظم الميراث الرقمي أسوةً بالمشرّع الأمريكي الذي أصدر أول قانون يختص بالميراث الرقمي عام 2016 عندما صدر قانون ولاية ديلاوير (Delaware) أو كما فعل المشرّع الفرنسي عندما أصدر قانون الجمهورية الرقمية عام 2016 الذي نظم أيضًا الميراث الرقمي. وعليه فإنَّ من الضرورة بمكان أن يعطي المشرّع القطري حلاً حول مسألة الميراث الرقمي بإصدار قانون شامل لحل جميع الإشكاليات المتعلقة بالميراث الرقمي وتغطية الجوانب التقنية التي تعالج الميراث الرقمي كالوصية الرقمية وصناديق تخزين كلمات المرور وغيرها.

## **المبحث الثاني: الجانب التقني للميراث الرقمي**

بعد أن أصبح الميراث الرقمي واقعاً لا مفر منه بما لا يمكن لأحد أن يتجاهله أو ينكره، وجب النظر في الطبيعة القانونية للجوانب التقنية التي تنظم هذا الميراث الرقمي؛ كاتفاقية الشروط والأحكام وطرق معالجته ودراسة أثر الحسابات الوهمية عليه؟

### **المطلب الأول: اتفاقيات الشروط والأحكام**

عادةً ما تطلبُ غالبيةُ (بل كلُّ) التطبيقاتِ الرقميةِ ووسائلِ التواصل الاجتماعي ومنصَّاتها وبرمجياتها وكذلك مقدمو ومزودو الخدماتِ من كلِّ من يريدُ الاشتراكَ معهم للاستفادة من خدماتهم

للتواصل والاتصال إنشاء حساب رقمي معهم يطلبون فيه منه إدخال جميع المعلومات والبيانات الشخصية ووضع اسم للمستخدم (قد يكون مختلفاً عن اسمه الشخصي الصريح) وكلمة مرور بما لا يخول غيره استخدام هذا الحساب، ويشترطون أيضاً ضرورة الموافقة على اتفاقية الشروط والأحكام الخاصة بهم قبل موافقتهم على إنشاء الحساب أو الموافقة على اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به.

تحتوي هذه الشروط والأحكام الخاصة على بنود وشروط تنظم كيفية عمل هذه التطبيقات والمنصات والبرمجيات المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي وكيفية تقديم الخدمات، وتنظم أيضاً كيفية الاستفادة منها، كما تحتوي أيضاً على أحكام خاصة لحماية خصوصية البيانات والمعلومات الشخصية التي يقدمها المستخدم، وتكون هذه الشروط والأحكام العامة مكتوبة ويكون دور المستخدم مقتصرًا على الموافقة عليها حال رغبته في استعمال هذه التطبيقات والخدمات، تمثل هذه الشروط والأحكام الخاصة العقد الذي يحكم العلاقة بين المستخدم والتطبيقات ومقدمي الخدمات.

#### أولاً: تكييف حق المستخدم للتطبيقات الرقمية

من المهم معرفة الطبيعة القانونية الخاصة بحق المستخدم للتطبيقات الرقمية -المُشترَأة والمدفوعة منها أم المجانيّة- فيما إذا كان هذا المستخدم لهذه التطبيقات مالكاً لها أو مالكاً لحسابه عليها بالمعنى القانوني لحق الملكية، أم أنه ليس إلا منتفع بها دون أن يملك حق ملكيتها، بمعنى أن المستخدم يملك فقط حق انتفاع بالمعنى القانوني.

وهنا نرى اتجاهين عامين، أحدهما اعتبر الملكية حقاً بما يحمله القانون من معنى ويمثله القضاء الأمريكي الذي منح المستخدم حق ملكية الحساب الرقمي وما يتضمنه من محتوى رقمي، وهو ما قضت به محكمة ميتشغان للوصايا (Michigan Probate Court) سنة 2005 في القضية

الشهيرة باسم قضية ياهو (Yahoo) حيث حكمت المحكمة بحق أسرة الجندي المتوفى بالحصول على المحتوى الرقمي الخاص ببيده الإلكتروني، وذلك بعد ما رفضت شركة ياهو (Yahoo) منح أسرة المتوفى كلمة المرور أو إعطاءهم محتوى البريد الإلكتروني الخاص بولدهم، ولقد بررت الشركة موقفها أن اتفاقية الشروط والأحكام الخاصة تمنع ذلك<sup>33</sup>، واستندت إلى عدم وجود أي بند ينص على انتقال أي حق من حقوق البريد الإلكتروني إلى أي شخص بعد وفاة المستخدم، بل إن البند الموجود في اتفاقية الشروط والأحكام الخاصة ينص على أن البريد الإلكتروني للشخص المتوفى سيتم حذفه بعد الحصول على شهادة وفاة رسمية<sup>34</sup>.

فكان قرار المحكمة بتمكين الورثة من الحساب وكلمة المرور للحصول على محتواه الرقمي اعترافاً وتقريراً لحق الملكية لمستخدم التطبيقات الرقمية. (وهي حالة تخلق إشكالاً قانونياً في حالة الاستحواذ على الشركة المطورة لهذه التطبيقات والمشغلة لها أو في حالة خروجها من السوق وتصفيتها، بين مستخدمي التطبيقات وبينها ليس هذا مجال بحثها).

أما الاتجاه الآخر فهو يمنح للمستخدم حق انتفاع فقط دون أن يكون له ملكية بالمعنى القانوني حتى وإن دفع ثمناً لاستخدام هذه التطبيقات الرقمية، ويمثل هذا الاتجاه القضاء الإنجليزي الذي يميل إلى أن للمستخدم حق انتفاع فقط ؛ حيث يتضح بالحكم الصادر في القضية الشهيرة باسم (Fairstar Heavy Transport N.V. v Adkins & Anor) إذ قضت محكمة الاستئناف في

---

<sup>33</sup> Yahoo term of service: " You acknowledge ,consent and agree that Yahoo May...access, preserve and disclose your account information and content if required to do so by law or in a good faith belief that such access preservation or disclosure is reasonably necessary to :(a) comply with legal process....;(b)enforce the TOS....;(C)respond to claims that any Content ....,violates the rights of third parties:(d) respond to your requests for customer service :or (e)protect the rights property or personal safety of Yahoo ,its users and the public".

<sup>34</sup> إيمان فهد كرم، د. هلا الحسن، الإرث الرقمي، مرجع سابق، ص21.

إنجلترا وويلز لصاحب البريد الإلكتروني وحكمت أن للمستخدم حق انتفاع فقط، ولا يمكنه المطالبة بملكية محتوى البريد الإلكتروني الخاص به<sup>35</sup>.

ولنتعرف بشكل أكبر على طبيعة حق المستخدم للتطبيقات الرقمية يجب العودة إلى اتفاقيات الشروط والأحكام الخاصة للحصول على الخدمة، التي بالاطلاع على العديد منها نجد أنها تتضمن بنودًا تحدد طبيعة حق مزودي الخدمات، وتتضمن بنودًا تضع ضوابط ممارسة المستخدم لهذه التطبيقات، والتزامات مزودي الخدمات تجاهها، غير أنّ أغلبها لا يشير إلى طبيعة حق المستخدم فيما يخص الملكية، كما لا يعطى الورثة الحق في الاطلاع أو الانتفاع من المحتوى الرقمي للمتوفى، أي أنه لا يمكن الورثة من الاستفادة من الميراث الرقمي لمتوفاهم، وهو ما يؤكد توجه مزودي الخدمات وأصحاب التطبيقات الرقمية إلى اعتبار أن حق المستخدم هو حق انتفاع فقط ينتهي بوفاته، وبذلك لا يمكن توريث المحتوى الرقمي الخاص به سواء عند الوفاة أو عند عدم الاستخدام بسبب عوارض صحية أو عقلية.

ويتعدّر في ظلّ اتفاقيات وشروط وأحكام الاستخدام هذه تكييف حق المستخدم لها فيما يخص الأصول الرقمية (Digital Assets) الخاصة به، والتطبيقات الرقمية التي يستخدمها، والمحتويات

---

<sup>35</sup> Fairstar Heavy Transport N.V. v. Adkins & Anor (2012) EWHC2952(TCC)HT-12-299(Eng.). The court ruled that; "... In my judgment, the judge ought to have made an order for inspection of emails on the computer. He was not prevented from doing so by his conclusion that; there was no proprietary right in the content of the emails. The absence of a proprietary right would not affect the legal right of the principal to an inspection and copying remedy against a former agent in respect of the emails. It was not necessary to decide the property in issue to make the order for inspection or copying. To ask in a case like this the questions such as "Is there property in an email?", or " Who owns the content of an email? "Is not helpful way of stating the real issue, which is not one of ownership of property claimed against the world. The issue is one of enforcement, as between the parties, of rights of access by a remedy of inspection and copying, which is based on rights and duties incidental to the relationship that existed between the parties at the relevant time. In brief, Fairstar is entitled to the relief claimed by it against Mr. Adkins...". available at <http://www.bailii.org/ew/cases/EWHC/TCC/2012/2952.html>. (Last visited (02/10/2021))

الرقمية الخاصة به على هذه التطبيقات، بين ملكيتها بالمعنى القانوني والمعروف للملكية وهو ما قرره القضاء الأمريكي متجاوزاً اتفاقيات الشروط وأحكام الاستخدام هذه. وبين حق الانتفاع الذي يمكن رؤيته ظاهراً في هذه الاتفاقيات وهو ما أيده القضاء الإنجليزي.

الأمر الذي ينطبق أيضاً على التطبيقات الرقمية التي يدفع المستخدم أموالاً مقابل الحصول عليها أو استخدامها حيث تكون هذه التطبيقات ملكاً لمطوّريها ومحمية بموجب حقوق الملكية الفكرية، ومنحت حق استخدام فقط لمشتريها، ولا يحق للمستخدم -في حياته- أن ينسخها لغيره أو يُنيب عنه مستخدماً آخر سوى بشراء رخصة أخرى منها مثل تطبيق ويندوز (Windows) وأوتوكاد (AutoCAD) وغيرها. ونرى في هذه الحالة وجوب نقل حق الانتفاع أو الملكية إلى الورثة لتحقق المصلحة لهم بذلك، فتكون هذه التطبيقات جزءاً من الأصول الرقمية الخاضعة لفكرة الميراث الرقمي.

ويُدرج بعض المختصين الحق في المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي كتويتر (Twitter) وفيس بوك (Facebook) في خانة حق انتفاع فقط، مُستشعدين بما قرّرت المحاكم الأمريكية وما قضت به في أكثر من قضية على أن الموظف بعد أن يترك عمله في الشركة لا يكون من حقه الوصول إلى محتواه الرقمي في حسابات الشركة على تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالشركة، وهذا يوحي إلى أن الشركة هي صاحبة هذه الحسابات ولها حق الملكية عليها، وتم الإقرار بأن حسابات الشركات على وسائل التواصل الاجتماعي تعد من موجودات وأصول الشركة.

إنّ إقرار القضاء الأمريكي بأن حسابات الشركات على منصات التواصل الاجتماعي ومحتواها الرقمي هي من أصول وموجودات الشركات بمثابة إقرار بملكية هذه الشركات لهذه الحسابات بما تحتويه، وإقرار أيضاً بما لها من قيمة مادية أيضاً، وهو ما يمكن سحبه على حسابات المستخدمين

الخاصة على منصات التواصل الاجتماعي وبذلك يكون محتواهم الرقمي على هذه المنصات ملكاً لهم، ولهم الحق في توريثه وكذلك في بيعه، حيث تشهد هذه المنصات استحواداً وشراءً لبعض الحسابات من قبل بعض المستخدمين.

وسواء كان المستخدم يملك حق انتفاع بأصوله الرقمية أم حق ملكية لها يتحقق له بها المصلحة فنرى أن يكون بوسع الورثة والموصى له بالورثة أو الشركة الوصول إلى هذه الأصول الرقمية والحصول على ذات الحق بعد وفاة صاحبه، بتمكينهم من كلمات المرور الخاصة بهذه الأصول ومحتواها الرقمي وتمكينهم من نسخها ونقلها وحذفها لو أرادوا ذلك.

وفيما يخص البريد الإلكتروني وغيره من المراسلات الإلكترونية نجد رأياً فقهيًا يمنح للمرسل إليه الحق في ملكية ما وصله وما أرسل إليه، فيكون المحتوى الرقمي المرسل إليه بذلك ملكاً له، وله الحق في التصرف به والانتفاع منه، شرط عدم المساس بالحياة الخاصة للمرسل أو أي شخص آخر<sup>36</sup>، في تجسيد لمبدأ إنساني يقول: "إن الحرية الشخصية تنتهي عندما تتعارض مع حرية أشخاص آخرين".

وهذا الرأي يقتصر على محتويات البريد الإلكتروني للشخص، وهذا الرأي الفقهي المقيّد بحاجة للدراسة لتوسيعه والدعم التشريعي والقضائي خاصة في وجود الشروط والأحكام الخاصة لمقدمي الخدمات لأنها تحتوي على شرط يقضي بحذف البريد الإلكتروني غير النشط بعد فترة زمنية محددة، وهذا ما يتعارض مع ملكية المستخدم للبريد الإلكتروني أو محتواه، مما يبرز أهمية معالجة الطبيعة الخاصة بحق المستخدم بملكية هذه التطبيقات والخدمات الرقمية لاتصال المسألة بالميراث الرقمي.

---

Edwards, L., & Harbinja, E. (2013). "What Happens to My Facebook Profile When I Die?": Legal Issues Around Transmission of Digital Assets on Death. In Digital legacy and interaction Springer, P120.

## ثانياً: الطبيعة القانونية لاتفاقيات الشروط والأحكام الخاصة

بعد الاطلاع على العديد من اتفاقيات الشروط والأحكام الخاصة بالتطبيقات والخدمات الرقمية ومزودها نجد أنها تشترط موافقة المستخدم عليها قبل إنشاء أي حساب وقبل تمكينه من استخدام هذه التطبيقات أو الخدمات الرقمية المقدمة. كما لا يمكن للمستخدم التعديل عليها أو التفاوض بشأنها فهذه الاتفاقيات والشروط الخاصة أعدت وقررت مسبقاً بما يمكن إدراجها ضمن عقود الإذعان إذ لا يمكن رفضها أو التفاوض عليها. وهي تستغل حاجة المستخدم لهذه الخدمات أو التطبيقات الرقمية للقيام بأعماله أو التواصل عن طريقها، وتتحقق شروط عقود الإذعان في هذه الاتفاقيات والأحكام الخاصة من حيث عدم إمكانية التفاوض أو المساومة عليها، لكنها تختلف عن عقود الإذعان من ناحية الاحتكار حيث يمكن للمستخدم رفضها واختيار مزود خدمة آخر. كما هو الحال في الشركات المزودة لخدمات البريد الإلكتروني كجوجل (Google) ومايكروسوفت (Microsoft) وياهو (Yahoo) حيث يمكن للمستخدم المقارنة بينها واستخدام مزود الخدمة الذي يصلح له.<sup>37</sup>

ولاعتبار أن هذه الاتفاقيات والأحكام الخاصة للاستخدام تماثل عقود الإذعان<sup>38</sup> فائدة قانونية تكمن في أن الشك في عقود الإذعان يفسر لمصلحة الطرف المذعن أي الطرف الضعيف وهو المستخدم، ويمكن للطرف المذعن طلب تعديل الشروط التعسفية الواردة في عقود الإذعان من المحكمة، وتعد الأحكام الخاصة بعقود الإذعان من القواعد الآمرة والمتعلقة بالنظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها أو الدفع ببطولتها.

<sup>37</sup> أ.د. عبد الناصر هياجنة، الميراث الرقمي: المفهوم والتحديات القانونية مرجع سابق، ص 7.

<sup>38</sup> عقود الإذعان: هو العقد الذي يقبل فيه أحد الطرفين كامل شروط وبنود العقد دون أن يكون له الحق في تعديلها أو الإضافة عليها وليس له غير الخضوع الكامل لإرادة الطرف الثاني. وهي من العقود التي ظهرت مع تطور الحياة وظهور الصناعة والتكنولوجيا.

هذا التشابه أو التقارب أدت إلى استجابة المحاكم لمطالبات الخلف العام بالسماح لهم بالوصول إلى المحتوى الرقمي والحسابات والأصول الرقمية للمتوفى تطبيقاً لأحكام عقود الإذعان، حيث طلب تدخل القضاء لإلغاء أو تعطيل بنود الاتفاقيات والأحكام الخاصة باستخدام التطبيقات الرقمية أو الخدمات والمتعلقة بسياسة الخصوصية التي يضعها مزودو الخدمات، وتعديل الشروط التعسفية الموجودة فيها.

### المطلب الثاني: طرق معالجة الميراث الرقمي

ضمن التطور المتسارع الذي تشهده ساحات الفضاء الرقمي والتغيرات اليومية التي تطرأ عليه، وفي علاج لمسألة التقاضي واللجوء للقضاء للفصل فيما يعرض من إشكالات تتعلق بالميراث الرقمي، المستفدة للوقت والموارد، وفي موازنة بين تطوير التطبيقات الرقمية وتطوير حلول للمشاكل المتعلقة بها، وحاجة السوق في إيجاد منتجات رقمية جديدة، تُهَوِّن على المستخدمين أعمالهم وتحل مشاكلهم، ظهرت فكرة صناديق تخزين كلمات المرور (Legacy Ledger)، وفكرة الإرادة أو الوصية الرقمية (Digital will) التي تُبرز حلولاً لمشكلة الميراث الرقمي دون اللجوء إلى القضاء، في معالجة للمشاكل الرقمية بحلول رقمية!

#### أولاً: فكرة صناديق تخزين كلمات المرور (Legacy Ledger)

تعد من أبرز طرق حل مشكلة الميراث الرقمي بعد وفاة المستخدم، فقد ظهرت العديد من المواقع الإلكترونية التي تقدم خدمات إيجاد صندوق لتخزين كلمات المرور (Legacy Ledger) حتى يتمكن المستخدم من تخزين محتواه الرقمي وكلمات المرور الخاصة به والمتعلقة بالحسابات والتطبيقات الرقمية، ومن أبرز هذه المواقع الإلكترونية وأشهرها عالمياً موقع

(www.truekey.com)<sup>39</sup> وتقوم فكرة الموقع على أساس تقديم خدمة لجميع مستخدمي التطبيقات والمواقع الإلكترونية والحسابات الرقمية من الاحتفاظ بكلمات المرور الخاصة بهم عليه وتخزينها على أجهزتهم الإلكترونية المتعددة دون الحاجة إلى إدخال كلمات المرور عند الدخول في كل مرة أرادوا ذلك، ويمكنهم أيضًا من توحيد كلمات المرور بحيث تصبح كلمة مرور واحدة تخولهم من دخول جميع محتوهم الرقمي المتنوع دون الحاجة إلى حفظ العديد من كلمات المرور لتتنوعها عند مستخدمي التطبيقات والمواقع والحسابات الرقمية، وفي حالة النسيان يمكن للمستخدم طلب تغيير أو تعديل كلمة المرور ويطلب منه تقديم بعض المعلومات التي تؤكد هويته، كما يُمكن لهذه المواقع أو البرامج من نقل وتمير كلمات المرور الخاصة بالمستخدم إلى وراثته أو إلى الشخص الموصى له في وصيته، ويستطيع حينها ورثة المستخدم من الولوج إلى جميع المحتوى الرقمي الخاص بالمتوفى وإدارته ونقله وتخزينه وحذفه لو أرادوا ذلك.

ويمكن للمستخدم أيضًا من إضافة خدمة الجرد الرقمي حيث تمكن هذه الخدمة الشخص من جمع جميع محتواه وأصوله الرقمية المتعددة والخاصة به وتركها في ملف واحد ومغلق رقميًا مع وصي الشركة أو أحد الأشخاص الذين يملكون ثقة المستخدم ليتمكنوا لاحقًا من الوصول والولوج إلى محتواه وأصوله الرقمية بعد وفاته.

### ثانيًا: الإرادة الرقمية (Digital will)

الإرادة الرقمية وبمعنى آخر الوصية الرقمية تعتبر من أحدث الطرق لعلاج مشكلة الميراث الرقمي بعد الوفاة، وأصبح العديد من مزودي الخدمات والتطبيقات وأصحاب الحسابات الرقمية يسمحون بالوصية الرقمية، ومن أبرز الشركات والمواقع شركة جوجل العملاقة (Google) التي تتصح

---

<sup>39</sup> www.truekey.com موقع خاص لتخزين كلمات المرور وهو تابع لشركة McAfee.

المستخدم بضرورة كتابة وصية رقمية أو تحديد إلى من تذهب أو إلى من يملك الحق في إدارة أصوله ومحتواه الرقمي بعد وفاته، أو إعطاء الضوء الأخضر للشركة لإلغاء حساباته وأصوله ومحتواه الرقمي، وتنفيذ الوصية الرقمية للمستخدم بعد فترة زمنية محددة من توقف نشاط حساباته، ولقد حددت شركة جوجل (Google) في اتفاقية الشروط والأحكام الخاصة بها المدة المطلوبة وهي مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثمانية عشر شهرًا.<sup>40</sup>

ومن الشركات العملاقة أيضًا شركة فيس بوك (Facebook) التي كانت قد أعلنت عن إمكانية إلغاء الحساب الخاص بالمستخدم أو تخليده كذكرى دون أن تعطي الحق لأحدٍ بإدارة أو استخدام أو إلغاء الحساب بعد الوفاة، غير أنها قامت مؤخرًا بإضافة خدمة توريث الحساب من خلال اتفاقية تسمى بجهة الاتصال الموصى لها (Legacy contact) وبموجب هذه الاتفاقية يصبح من حق المستخدم توريث الحساب لشخص يختاره بعد وفاته، ويمكنه ذلك من إدارة الحساب ولكن هذه الاتفاقية لا تمنح المورث له الحق في الاطلاع على الرسائل الواردة إلى الحساب أو المرسله منه وذلك بهدف حفظ خصوصية المتوفى.<sup>41</sup>

ومن الشركات الكبرى التي أعلنت مؤخرًا عن تفعيل اتفاقية جهة الاتصال الموصى لها (Legacy contact) هي شركة أبل (Apple) حيث أعلنت بتاريخ 2021/12/13 إمكانية المستخدمين من تعيين جهة الاتصال الموصى لها وإمكانية توريث الحساب إليها، وهذا يوضح النهج القائم حاليًا على علاج المشاكل التي تظهر بسبب الميراث الرقمي عن طريق الوصية الرقمية.<sup>42</sup>

---

<sup>40</sup> <https://support.google.com/accounts/answer/3036546?hl=en>

<sup>41</sup> ما المقصود بجهة الاتصال الموصى لها وما الذي يمكنها القيام به في حسابي على فيسبوك؟ | مركز مساعدة Facebook

<sup>42</sup> Starting in iOS 15.2, iPad OS 15.2, and macOS 12.1, Apple users can add a Legacy Contact for their Apple ID. Adding a Legacy Contact is the easiest, most secure way to give someone they trust access to the data they stored in their Apple account after they pass away. This data may include photos, messages, notes, files, apps they downloaded, device backups, and more. Certain information, like movies, music, books,

## المطلب الثالث: الحسابات الوهمية وأثرها على الميراث الرقمي

أصبح استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من الأمور المسلمة في العصر الحالي، حيث بات معيارًا ثقافيًا للشعوب، ومن هنا بدأ ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بشخصية المستخدم على برامج التواصل الاجتماعي ومدى حقيقتها، أو هل المستخدم حقيقي أو وهمي، ويُعد تطبيق تويتر (Twitter) ثاني أهم وسيلة للتواصل الاجتماعي في العالم، واعترف تطبيق تويتر (Twitter) في عام 2013 بأن خمسة بالمئة من الحسابات على منصتها حسابات وهمية، إضافة إلى ذلك اعترف تطبيق فيس بوك (Facebook) في عام 2014 بأن حوالي ثلاثة وثمانون مليون حساب من أصل ما يزيد عن المليار حسابٍ على منصّتهم وهمية<sup>43</sup>.

يقوم بعض المستخدمين بإنشاء حساباتٍ وهميةٍ على المنصّات والتطبيقات الرقمية المختلفة بقصد القيام بعمليات الاحتيال الإلكتروني، وذلك من خلال إرسال بريد إلكتروني أو رسائل إلكترونية وغيرها لاصطياد المستخدمين الآخرين وإغرائهم للحصول على بياناتهم المالية وغيرها للإضرار بهم والاحتيال عليهم. كما لا يخلو الأمر من تهديدهم بكشف أسرارهم لابتزازهم وسرقة أموالهم وغيرها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك وأشهرها قضية الاحتيال الإلكتروني الشهيرة في الوسط الرياضي عام 2013 والمعروفة باسم مانتي تيو (Manti Teo) وهو لاعب كرة قدم أمريكية

---

or subscriptions they purchased with their Apple ID, and data stored in their Keychain, like payment information and passwords, can't be accessed by a Legacy Contact. Learn more about what data is available to a Legacy Contact. <https://support.apple.com/en-us/HT212361> (Last visited Dec 31, 2021).

<sup>43</sup> Reichart Smith, L., Smith, K. D., & Blazka, M. (2017). Follow Me, What's the Harm: Considerations of Catfishing and Utilizing Fake Online Personas on social media. J. Legal Aspects Sport, P33.

تعرض للاحتيال الإلكتروني على موقع اجتماعي خاص حيث تبين له أن صاحبة الحساب التي

كان يتواصل معها بشكل يومي غير حقيقية أي أن الحساب يُعد حسابًا وهميًا.<sup>44</sup>

وتعد ظاهرة الحسابات الوهمية من الظواهر الحالية المنتشرة بكثرة على جميع وسائل التواصل الاجتماعي، ولهذه الحسابات تأثير مباشر على قضية الميراث الرقمي ويثار حولها العديد من التساؤلات القانونية، وفيما إذا كان من الممكن توريثها. مما يستدعي منا توضيح الموقف القانوني لهذه الحسابات الوهمية، ودراسة إمكانية توريثها والآثار القانونية المترتبة عليها.

### الموقف القانوني للحسابات الوهمية:

يمنح القانون الشخص الحق في الهوية، وعلى الرغم من أن هذا الحق محمي بشكل عام بموجب حق الإنسان في الخصوصية، فإنه يتم انتهاك هذا الحق إذا ما تم استخدام أي جزء من هوية الشخص بطريقة لا تتناسب مع خصائص الشخص الفعلي والمعني بها، حيث تعتبر هوية الشخص قائمة على أي شيء يجعل هذا الشخص فريدًا من نوعه عندما تتم مقارنته بأشخاص آخرين، وتكون هذه الأجزاء متصلة بهويته على الإنترنت كاسمه وكنيته وتاريخ ميلاده وصورته وأي بيانات شخصية متعلقة به بشكل خاص لتمييزه عن الأشخاص الآخرين.<sup>45</sup>

وهناك طريقتان يمكن فيهما انتهاك هوية الشخص عند القيام بهما:

أولاً: عندما يتم انتحال هوية الشخص بشكل علني وتمثله بشكل مخالفٍ لشخصيته في الحقيقة، أو بشكلٍ خاطئ.

---

<sup>44</sup> Reichart Smith, L., Smith, K. D., & Blazka, M. (2017). Follow Me, What's the Harm: Considerations of Catfishing and Utilizing Fake Online Personas on social media. J. Legal Aspects Sport, P34.

<sup>45</sup> Reichart Smith, L., Smith, K. D., & Blazka, M. (2017). Follow Me, What's the Harm: Considerations of Catfishing and Utilizing Fake Online Personas on social media. J. Legal Aspects Sport, P37.

ثانيًا: عندما يستخدم شخص ما جزءًا من هوية شخصٍ آخر لتحقيق مكاسب شخصية دون إذن الشخص الأصلي أو المعني، أو عندما يتم انتحال شخصية شخص آخر على الإنترنت والمنصات الرقمية.

ولقد اهتمت جُل دول العالم بمشاكل الحسابات الوهمية وانتحال الشخصية الإلكترونية، وسنّت العديد من التشريعات اللازمة لمحاربتها، كما وضعت عقوبات مشددة بهدف السيطرة على هذه المشكلة، وإلغاء هذه الأفعال التي تضر بالأفراد والمجتمعات والدول بشكلٍ سافرٍ. وتعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية من الدول السبّاقة في ردع وإيقاف منتحلي الشخصية الإلكترونية وأصحاب الحسابات الوهمية، وسنستعرض موقفي القانون الأمريكي والقانون القطري من هذه الآفة المنتشرة حول العالم بكثرة.

### موقف القانون الأمريكي من الحسابات الوهمية:

أصدرت العديد من الولايات تشريعات لمعالجة المشاكل الناتجة عن الحسابات الوهمية أو انتحال الشخصيات عبر الإنترنت، ومن أبرز هذه التشريعات قانون العقوبات في ولاية تكساس<sup>46</sup> حيث يُعد انتحال الهوية أو الشخصية عبر الإنترنت جريمة جنائية يُعاقب عليها القانون، لأنه من غير القانوني التظاهر بكونك شخصًا آخر عبر الإنترنت أو أي وسيلة اتصال سواء كان ذلك عن طريق الرسائل النصية أو المكالمات دون إذن الشخص الأصلي أو صاحب الهوية الحقيقية، فإذا كان

---

<sup>46</sup> Saputo Law Firm. (2021, July 17). Online Impersonation Laws in Texas | Texas Penal Code § 33.07. SAPUTO Law. <https://saputo.law/criminal-law/texas/online-impersonation/> (Last visited Oct 02, 2021).

الهدف من هذا الانتحال هو التعمد بالإضرار بصاحب الشخصية الأصلية فإن هذا التعمد يحرك الدعوى الجنائية في مواجهة المنتحل أو متقمص الشخصية.

وعادةً ما يتم توجيه هذه التهمة من قبل محامي الادعاء عندما يقوم الشخص الذي تم استخدام اسمه أو شخصيته دون إذنه بإخطار السلطات المختصة في إنفاذ القانون، فإذا ما تمت إدانة الشخص المنتحل بجريمة انتحال الشخصية عبر الإنترنت فإن الحد الأقصى للعقوبة يصل للحبس عشر سنوات، والمدة الأقل للحبس في حالة الإدانة سنتان.

"وقد نص قانون العقوبات في ولاية تكساس على الآتي:

أ- يرتكب الشخص جريمة إذا استخدم اسم شخص آخر أو شخصه، دون إذنٍ منه ودون الحصول على موافقته بقصد إلحاق الأذى به أو الاحتيال عليه أو تخويله أو تهديده، من أجل:

1- إنشاء صفحة على شبكة الإنترنت على موقع شبكي اجتماعي تجاري أو على موقع آخر على الإنترنت؛ أو

2- إرسال رسالة أو أكثر على موقع شبكة اجتماعية تجارية أو أي موقع آخر على شبكة الإنترنت، أو من خلاله، بخلاف برنامج البريد الإلكتروني أو برنامج لوحة الرسائل.

ب- يرتكب الشخص جريمة إذا أرسل بريداً إلكترونياً، أو رسالة فورية، أو نصية، أو رسالة مماثلة تشير إلى الاسم أو إلى عنوان النطاق أو رقم هاتف أو أي بند آخر لتحديد المعلومات التي تخص أي شخص:

1- دون الحصول على موافقة الشخص الآخر؛ بقصد جعل متلقي البلاغ يعتقد اعتقاداً معقولاً

أن الشخص الآخر أذن بالبلاغ أو أحاله بنية الإيذاء أو الاحتيال على أي شخص.<sup>47</sup>

ونلاحظ أن القانون في ولاية تكساس تشدد بشكل كبير وأغلظ العقوبة لمن يقوم بانتحال الشخصية أو بعمل حسابات وهمية عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. مما يؤكد على خطورة المشاكل والمسائل المتعلقة بانتحال الشخصية الإلكترونية والحسابات الوهمية، لتأثيرها المباشر في تشويه سمعة وانتهاك خصوصية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. بما استدعى من المشرعين في الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بمكافحة هذه الظاهرة فوضعوا القوانين وأغلظوا العقوبات المشددة لمن يدان بارتكاب هذه الأفعال حفاظاً على الأفراد والمجتمع.<sup>48</sup>

#### موقف القانون القطري من الحسابات الوهمية:

تكفل المشرع القطري بحماية الأشخاص من انتحال الشخصية سواء كان هذا الانتحال في الحياة الطبيعية أو في الحياة الرقمية. فنراه جرم فعل الاحتيال أو انتحال الشخصية في الحياة الطبيعية حيث نصت المادة رقم (354) من قانون العقوبات القطري على " يُعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، كل من توصل إلى الاستيلاء لنفسه، أو لغيره، على مال منقول، أو سند مثبت لدين أو مخالصة، أو إلى إلغاء هذا السند أو إتلافه أو تعديله، وذلك باستعمال طرق احتيالية، أو باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة، متى كان من شأن ذلك خداع المجني عليه."، والمادة رقم (360) من القانون نفسه حيث نصت على " يُعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة

---

<sup>47</sup> Saputo Law Firm. (2021, July 17). Online Impersonation Laws in Texas | Texas Penal Code § 33.07. SAPUTO Law. <https://saputo.law/criminal-law/texas/online-impersonation/> (Last visited Oct 02, 2021).

<sup>48</sup> Saputo Law Firm. (2021, July 17). Online Impersonation Laws in Texas | Texas Penal Code § 33.07. SAPUTO Law. <https://saputo.law/criminal-law/texas/online-impersonation/> (Last visited Oct 02, 2021).

التي لا تزيد على عشرة آلاف ريال، كل من حصل باستعمال طرق احتيالية على جواز سفر أو ترخيص، أو أي شهادة تصدر عن جهة رسمية، لنفسه أو لغيره، ما كان ليحصل عليها بغير هذا الطريق.<sup>49</sup>

ونلاحظ تشدد المشرع القطري في مواجهة جريمة الاحتيال أو انتحال الشخصية، ويهدف المشرع القطري من وراء ذلك الحد من حصول هذه الجريمة وتخفيف آثارها وتبعاتها الخطيرة التي تقع على الفرد والمجتمع والدولة ككل.

ولقد أخذ المشرع القطري التطور التكنولوجي والعصر الرقمي الذي نعيش فيه في الحسبان حيث أصدر تشريعاً خاصاً بالجرائم الإلكترونية وكيفية مواجهتها، حيث كانت جريمة انتحال الشخصية أو الحسابات الوهمية من أبرز صور التحايل في الحسابات الرقمية التي تطرق لها بشكل رئيس، وأُفرد لها مواداً خاصة بها حيث نصت المادة رقم (11) من قانون الجرائم الإلكترونية على " يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على (100,000) مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً من الأفعال التالية:

1- استخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات في انتحال هوية لشخص طبيعي أو معنوي.

2- تمكن عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، من الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول، أو على سند أو التوقيع عليه، بطريق الاحتيال، أو باتخاذ اسم كاذب، أو بانتحال صفة غير صحيحة.<sup>50</sup>

<sup>49</sup> قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، الجريدة الرسمية - 2004/05/30، مادة 354، 360.

<sup>50</sup> قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية.

ونلاحظ أن المشرّع القطري في قانون الجرائم الإلكترونية تشدد في العقوبة وجعلها أشد من العقوبات التي أوردها في قانون العقوبات على انتحال الشخصية في الحياة الطبيعية، وهذا ما يؤكد خطورة المشاكل المتعلقة بانتحال الشخصية الإلكترونية والحسابات الوهمية لأنها من الممكن أن تكون سبباً رئيساً في تشويه سمعة وانتهاك خصوصية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. لذلك يمكننا القول بأن المشرّع القطري أورد اهتماماً خاصاً بهذه الآفة وحاول بأشد الطرق والوسائل حماية الفرد والمجتمع والدولة من آفة الحسابات الوهمية وانتحال الشخصية الإلكتروني سواء كان هذا الانتحال يقع على شخص طبيعي أو معنوي، حيث أنشأ إدارة تختص بالجرائم الإلكترونية فقط في وزارة الداخلية وأولى اهتماماً منقطع النظير في سبيل ردع وإيقاف كل من تسول له نفسه انتحال الشخصيات أو إنشاء حسابات وهمية والتعدي على حرمت الآخرين من خلالها.

ونظراً لتطور صور وأساليب انتحال الشخصيات والهويات والحسابات الوهمية وتغيراتها بشكل مستمر نرى أن على المشرّع القطري أن يواكب هذه التطورات بوضع تشريع يختص بالحسابات الوهمية وبمنتحلي الشخصيات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يتماشى مع الزمن ويتلاءم مع التطورات المستمرة فقد لا تكفي هذه المواد المذكورة في حماية الأفراد والمجتمع والدولة من أفعال انتحال الشخصيات والهويات والحسابات الوهمية، وقد يؤدي هذا إلى الصعوبة في إيقاف المشاكل والمسائل المتعلقة بهذه الأفعال وتجريمها بالمستقبل.

### **الأثر القانوني للحسابات الوهمية:**

لم يعترف القانون بالحسابات الوهمية ولا بقانونية استخدامها، بل تم تجريم مستخدمي هذه الحسابات ومنشئها، وبالتالي فلا يمكن لصاحب أحد هذه الحسابات الوهمية الاستفادة من حسابه كما يستفيد صاحب الحساب الحقيقي من حساباته وما يلحقه من نفع بسببها كالعوائد المادية وحفظ البيانات والسماح بنقلها وتوريثها في حالة الوفاة، والسبب في ذلك يعود إلى عدم جواز إنشاء هذه الحسابات

الوهمية وتجريم فعلها، وبالتالي فإن جميع الحقوق المترتبة قانوناً على الحساب لا يمكن المطالبة بها أو الانتفاع منها.

### المطالبات القانونية للحسابات الوهمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

يمكن لكل من تعرض للضرر بسبب الحسابات الوهمية على وسائل التواصل الاجتماعي من المطالبة بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم جراء هذه الأفعال، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في هذا المجال حيث إنها لم تكتفِ بالعقوبات كالحبس والغرامة، بل سمحت لكل من أصابه أضراراً مادية أو معنوية جراء انتحال شخصيته أو هويته أو تم الاحتيال عليه بسبب الحسابات الوهمية من طلب التعويض المادي عن جميع الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به<sup>51</sup>. وبالمثل فإن القانون المدني القطري أتاح للمتضرر المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به متى ما استطاع اثبات الضرر الواقع عليه، حيث نصت المادة رقم (199)<sup>52</sup> أن كل من سبب ضرراً وجب عليه جبره والتعويض عن هذا الضرر، ومن هذا المنطلق يمكن المطالبة بالأضرار التي تصيب الشخص بسبب الحسابات الوهمية شرط إثبات هذه الأضرار التي وقعت. وبالتالي فإنه يمكن للأشخاص الذي تضرروا بسبب هذه الحسابات الوهمية أو انتحال الشخصية والهوية طلب التعويض المادي عن طريق القانون المدني وعدم الاكتفاء بعقوبة الحبس أو الغرامة المقررتين بقانون العقوبات أو قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.

ومن أبرز المطالبات القانونية التي من الممكن المطالبة بها أمام القضاء ما يلي:

#### 1- الاحتيال.

<sup>51</sup> Reichart Smith, L., Smith, K. D., & Blazka, M. (2017). Follow Me, What's the Harm: Considerations of Catfishing and Utilizing Fake Online Personas on social media. J. Legal Aspects Sport, P37.

<sup>52</sup> نصت المادة رقم (199) من القانون المدني القطري رقم (22) لسنة 2004 على "كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض.

2- انتهاك الخصوصية.

3- اختلاس التشابه (Misappropriation of Likeness).

4- الأضرار النفسية.

### أولاً: الاحتيال أو انتحال الشخصية

مفهومه هو انتحال شخصية أحد الأشخاص والظهور أمام الغير بمظهر الشخصية التي تم انتحال شخصيتها بحيث أن الغير يعتقد دون أدنى شك أنه يتعامل مع الشخصية الأصلية<sup>53</sup>، وهذا ما يحدث بصفة خاصة على الفيس بوك (Facebook) وتويتر (Twitter) حيث يتم إنشاء حساب باسم أحد الشخصيات ويقوم بتمصص دور الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي. قد لا يكون من الصعب إثبات التضليل المادي في العلاقة التي تنشأ عن انتحال الشخصيات على وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي، لكن من الصعب إثبات الضرر الواقع على الشخص جراء هذا الاحتيال أو انتحال الشخصية. ويكونُ إثبات الضرر الواقع متاحًا ميسورًا إذا ما تم الحصول على أموال أو بيانات شخصية خاصة كمعلومات البطاقات الائتمانية والحسابات البنكية أو الأسرار الشخصية الممكنة من تحصيل عوائد ماديّة وغيرها<sup>54</sup>.

### ثانياً: انتهاك الخصوصية

---

<sup>53</sup> أ.د. أكرم عبد الرزاق المشهداني، الجرائم الالكترونية: التحديات والمعالجة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلد 23، العدد 1، 2015، ص25.

<sup>54</sup> أ.د. أكرم عبد الرزاق المشهداني، الجرائم الالكترونية: التحديات والمعالجة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلد 23، العدد 1، 2015، ص25.

يُعرف على أنه الاطلاع على خصوصيات الأشخاص الآخرين دون علمهم أو دون إذن منهم للحصول على صورهم الشخصية الخاصة، وأسرارهم ورسائلهم الخاصة، ومعلوماتهم الشخصية المهمة كأرقام الضمان الاجتماعي، وأرقام البطاقات الائتمانية وغيرها.<sup>55</sup>

### ثالثاً: اختلاس التشابه (Misappropriation of Likeness)

اختلاس التشابه ويعرف أيضاً بأنه اختلاس الاسم، مفهومه هو عندما يستخدم شخص اسم شخص آخر أو صورته لمصلحته الشخصية، وغالباً يتم هذا الاختلاس للحصول على فوائد مادية وتجارية، ومثال ذلك أن: يتم اختلاس اسم تاجر معروف أو اسم مشهور أو ممثل للحصول على منافع مادية.

عند إثبات حالة اختلاس التشابه يجب على من اختلست شخصيته إثبات وجود شخص ينتحل هويته وشخصيته ويستخدم صورته وسمعته وحقق من ورائها مكاسب ومنافع مادية ومالية، ويمكن المطالبة بالتعويض عن الأضرار العامة والأضرار الخاصة التي تعرض لها الشخص الأصلي جراء هذا الاختلاس للشخصية.<sup>56</sup>

### رابعاً: الأضرار النفسية

إذا لم يكن هناك أي أضرار مالية أو مادية تعرض لها الشخص بسبب الحسابات الوهمية، فإنه يجوز للشخص المطالبة بالتعويض عن الضرر النفسي الذي أصابه بسبب هذه الحسابات الوهمية، ولكن، يجب على الشخص إثبات أن سلوك منتحل الشخصية قد أوقعه في ضرر نفسي وعاطفي شديد، ولإثبات ذلك لا بدّ من طلب تقرير طبي من طبيب مختص بعلم النفس، مثل ما حدث في

---

<sup>55</sup> Reichart Smith, L., Smith, K. D., & Blazka, M. (2017). Follow Me, What's the Harm: Considerations of Catfishing and Utilizing Fake Online Personas on social media. J. Legal Aspects Sport, P38.

<sup>56</sup> Reichart Smith, L., Smith, K. D., & Blazka, M. (2017). Follow Me, What's the Harm: Considerations of Catfishing and Utilizing Fake Online Personas on social media. J. Legal Aspects Sport, P38.

قضية اللاعب مانتي تيو (Manti Teo) حيث أصيب اللاعب بضرر نفسي جسيم بسبب العلاقة التي كان يعيشها على وسائل التواصل الاجتماعي مع شخصيّة وهميّة إذ لا وجود لتلك الشخصية على أرض الواقع، وكان حسابها على منصات التواصل وهميًا.<sup>57</sup>

### الحسابات الوهمية وأثرها على الميراث الرقمي:

قد يكون للحسابات الوهمية تأثير كبير على الميراث الرقمي، وقد يسبب العديد من الأضرار المادية بشكل عام والمعنوية بشكل خاص على المتوفى أو على ورثته حيث إن تأثيرها يكون كبيراً على سمعة المتوفى وكرامته بانتهاك خصوصيته بما يؤثّر على ذكراه. فإذا كان المتوفى صاحب صورة وذكرى وأثر طيب في ذاكرة أحبائه ومعارفه فإن هذه الذكرى والصورة قد يتم الإساءة لها جراء انتحال شخصيته، ومن الممكن أن تتحول هذه الصورة والذكرى الطيبة إلى صورة سيئة وتنتشر الأكاذيب عن شخصية المتوفى، والعكس صحيح أيضاً في تبييض صفحة المسيئين. وهذا الأثر يُعد من أبرز الآثار التي تؤثر على الميراث الرقمي فقد تشوه صورة أصحاب السمعة الحسنة وتحسن صورة أصحاب السمعة السيئة، أما بالنسبة للورثة فإن التأثير سيكون مضاعفاً لأن هذه الحسابات الوهمية وانتحال الشخصيات من الممكن أن يسبب ضرراً مادياً بالورثة لأن الحقوق المادية والمالية للميراث الرقمي الخاص بالمتوفى من السهل أن تنتقل لمنتحل الشخصية أو صاحب الحساب الوهمي المتقمص للمتوفى، وسيتم حرمان الخلف العام من هذه الحقوق بسهولة، وفي الجانب المعنوي فقد يلحق الضرر بالخلف العام بسمعتهم وانتهاك حرمتهم،

إن الحسابات الوهمية وانتحال الشخصيات تؤثر بشكل طردي على الإرث الرقمي سواء أكان هذا التأثير إيجابياً أم كان سلبياً فكلما زادت الحسابات الوهمية وانتحال الشخصيات يزداد التأثير على

---

<sup>57</sup> Reichart Smith, L., Smith, K. D., & Blazka, M. (2017). Follow Me, What's the Harm: Considerations of Catfishing and Utilizing Fake Online Personas on social media. J. Legal Aspects Sport, P39.

الميراث الرقمي للمتوفى وعلى ورثته والموصى لهم، وكلما قلت الحسابات الوهمية وانتحال

الشخصيات يقل التأثير على الميراث الرقمي للمتوفى وعلى ورثته والموصى لهم.<sup>58</sup>

---

<sup>58</sup> Reichart Smith, L., Smith, K. D., & Blazka, M. (2017). Follow Me, What's the Harm: Considerations of Catfishing and Utilizing Fake Online Personas on social media. J. Legal Aspects Sport, P39.

## الفصل الثاني: الإنسان وميراثه الرقمي

يُعدُّ الإنسان العنصرَ الرئيسَ للمحتوى الرقمي فبدونه لا وجود للمحتوى، فالإنسان هو الذي يصنع ويكتب محتواه، والإنسانُ هو الذي يتفاعلُ مع هذا المحتوى الرقمي قبولًا أو رفضًا بما يرفعُ من قيمة هذا المحتوى ماديًا أو معنويًا أو يضعُ منها. ومن المعلوم أنَّ الإنسانَ في مسيرة حياته الطبيعية لا يكونُ على طريقٍ واحدٍ ومستوى واحدٍ فيما يتعلَّقُ بقيم الحياة الإيجابية وأخلاقياتها، فهو يسلكُ سلوكًا قريبًا أو بعيدًا عنها في أفعاله وتصرفاته وأقواله؛ التي تنعكسُ في حياته الرقمية أيضًا. فينشُرُ في وقتٍ من الأوقات ما لا يرضى عنه في وقتٍ آخر فيقومُ بتغييره أو حذفه وهكذا. كما قد يكونُ له بعضًا من أسرارٍ خاصَّةٍ به، وبه فقط، لا يريدُ من عائلته والقريبين منه الاطلاع عليها لتأثيرها على شخصيته في نظرهم.

غيرَ أنَّ الموتَ بتغييره لهذا الشخص جعلَ في موروته الرقمي حقًا لورثته أو الموصى لهم الذين قد يطلعون على أشياء لم يكن في مقدورهم الاطلاع عليها في حياته ممَّا يقدحُ في حقه في الخصوصية، وحقه في أن يُنسى، وهما حقَّان مهمَّان يكفلان للإنسان الخصوصية والنسيان، ويعدان من أهم الحقوق المرتبطة بالمحتوى الرقمي خصوصًا عند الميراث ونقل محتوى الإنسان الرقمي بما فيه إلى شخص آخر، ويقابل هذين الحقين حقوق الورثة المرتبطة بالميراث الرقمي، لذا سنحاول دراسة هذين الحقين باستفاضة في هذا الفصل وكذلك حقوق الورثة مقابل حقوق المتوفى بعد وفاته، مما يمكِّنُ لنا معرفة مكاسب الميراث الرقمي ومآخذه.

## المبحث الأول: حقي الإنسان في الخصوصية والنسيان

إن للإنسان حقين مهمين مرتبطين بشكل رئيس بالميراث الرقمي، هما: حق الإنسان في الخصوصية، وحقه في النسيان، وقد زادت أهمية هذين الحقين مع الطفرة التكنولوجية القائمة في الوقت الحالي. وللورثة بشكلٍ عامٍ حقوقٌ مقابلةٌ لهذين الحقين بعد وفاة صاحبهما.

### المطلب الأول: حق الإنسان في الخصوصية والنسيان

#### أولاً: حق الإنسان في الخصوصية:

يمكن تعريف حق الإنسان في الخصوصية على: أنها أفعال وتصرفات الإنسان وسلوكياته التي يريد أن يمارسها سواء كان وحده أو مع أشخاص يختارهم بنفسه، ولا يريد لأحد من المجتمع أن يطلع عليها؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك الرسائل والمكالمات الخاصة. ونتيجةً للتطور الرقمي فقد أصبح من السهل أن يتم انتهاك خصوصية الإنسان وأن يتم التعدي على معلوماته وبياناته الشخصية وحياته الخاصة في الآونة الأخيرة<sup>59</sup>.

#### ثانياً: حق الإنسان في أن يُنسى

يُعد حق الإنسان في أن يُنسى من المفاهيم الحديثة في حقوق الإنسان ومرتبطةً بشكلٍ رئيسٍ بالحياة الرقمية له، ومفهومه هو أن للأفراد الحق المدني في طلب إزالة المعلومات الشخصية من الإنترنت، وفي الاتحاد الأوروبي، يشار أيضاً إلى الحق في النسيان بوصفه الحق في التملص من أجل إزالة البيانات الشخصية لشخص ما بشكل فعال ومؤثر، ويجب أن تكون هنالك آلية يمكن تعقبها للتأكد من أن البيانات المحذوفة تمت إزالتها أيضاً من وسائل ووسائط التخزين الاحتياطي.<sup>60</sup>

<sup>59</sup> Walker, R. K. (2012). The right to be forgotten. Hastings LJ, 64, p 262.

<sup>60</sup> Sim, S., & Somsen, J. (2017). The Right to be Forgotten, P15

والمقصود بحقّ الإنسان في أن يُنسى أنّ له الحق في أن تحذف حساباته ومحتواه الرقمي، وأن تُطوى حياته الرقمية بعد الوفاة. ويكون ذلك من خلال إلغاء وحذف جميع الحسابات الشخصية والبريد الإلكتروني وجميع محتوياته الرقمية على جميع التطبيقات والمواقع ومزودي الخدمات<sup>61</sup>. وعادةً ما تقوم شركات التطبيقات ومزودي الخدمات الرقمية بحذف الحسابات المهمة لعدم الاستخدام لفترة طويلة تتراوح حسب مزودي الخدمات من ثلاثة أشهر إلى ما يزيد عن تسعة أشهر. وهو حقّ لمزودي الخدمات الرقمية ضمن ما نصّت عليه من حقوق لها في اتفاقيات الأحكام والشروط الخاصة بالاستخدام.

وقد أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 13 مايو عام 2014م حق الإنسان في أن يُنسى عندما حكمت لصالح مواطن إسباني يُدعى بالسيد Costeja في مواجهة شركة جوجل العالمية (Google Inc) وشركة جوجل إسبانيا (Google Spain) حيث ألزمت المحكمة شركة جوجل بحذف جميع روابط البحث المتعلقة بأخبار إفلاس السيد Costeja، وسبب هذا الحكم انقسامًا بالأراء حيث ذهب الرأي الأول إلى القول بأن هذا الحكم يقتصر فقط على الحالات المتعلقة بالمحتوى غير الدقيق أو الصحيح، وذهب الرأي الثاني إلى القول أن هذا الحكم منح الأفراد والحكومات الحق المطلق في طلب حذف أي محتوى إلكتروني بشكل عام، وسيستفيد الأفراد أصحاب النفوذ والحكومات منه حيث يصبح باستطاعتهم حذف المحتوى الإلكتروني المتعلق بفسادهم أو جرائمهم<sup>62</sup>.

---

<sup>61</sup> أ.د. عبد الناصر هياجنة، الميراث الرقمي: المفهوم والتحديات القانونية، مرجع سابق، ص 8.

<sup>62</sup> Sim, S., & Somsen, J. (2017). The Right to be Forgotten, P15.

غير أنه في الآونة الأخيرة وبسبب التطور الرقمي وزيادة العوائد المالية لأصحاب الحسابات فقد أصبح من السهل أن يتم انتهاك خصوصية الإنسان وأن يتم التعدي على معلوماته وبياناته الشخصية وحياته الخاصة، مما يسبب أضراراً أدبية ومادية له. ناهيك عن نشر أخبار كاذبة وشائعات عن أناس هدفها الأول زيادة عدد المتابعات وعدد المشاهدات وما يتبع ذلك من شهرة وعوائد مادية لناشري هذه المحتويات على حساباتهم مما يستدعي من أولئك العمل على طلب حذف هذه المحتويات وتكذيبها والتفاضي للوصول لذلك الهدف.

ويعد انتهاك الخصوصية من الأمور المحظورة والممنوعة بالقانون، ومن صور خرق الخصوصية أو انتهاكها الاطلاع على الرسائل الخاصة أو الاطلاع على الصور ومقاطع الفيديو التي لا يُراد نشرها أو التعدي على المعلومات والبيانات الشخصية الخاصة والحساسة كالتوثائق الرسمية وحساب البنك وغيرها من صور التعدي على المحتوى الرقمي للإنسان.

ومما يساعده في رواج انتهاك الخصوصية الطبيعية الخاصة للتكنولوجيا الرقمية التي تجعل الإنسان في موقف ضعيف أمام الشركات ومزودي الخدمات والتطبيقات والحسابات الرقمية حيث يتعين عليه بهدف الانتفاع والاستفادة من هذه التكنولوجيا الرقمية أن يفصح عن معلوماته الشخصية والحساسة ويزود بها مقدمي هذه الخدمات الرقمية، وهذا ما دفع المشرعين إلى التشديد على هذه الشركات وإلزامها بحماية خصوصية الإنسان وحماية معلوماته الشخصية.

ولقد كفل الدستور القطري حقوق الأفراد بالخصوصية حيث نصت المادة رقم (37) من الدستور على أن: "لخصوصية الإنسان حرمتها، فلا يجوز تعرض أي شخص، لأي تدخل في خصوصياته، أو شؤون أسرته، أو مسكنه، أو مراسلاته، أو أية تدخلات تمس شرفه أو سمعته، إلا وفقاً لأحكام

القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.<sup>63</sup> وهذا ما انعكس إيجاباً على التشريعات القطرية التي كفلت حماية الخصوصية للأشخاص وعدم انتهاك هذه الخصوصية.

ولقد اهتم المشرع القطري بحماية البيانات الشخصية للأفراد حيث كفل حق الأفراد بالخصوصية، وألزم الشركات وجميع مزودي الخدمات بحماية البيانات الشخصية وعدم نشرها، وأصدر قانوناً خاصاً وهو قانون حماية البيانات الشخصية رقم (13) لسنة 2016. وعرف المشرع البيانات التي يسري عليها القانون حيث نصت المادة الثانية على أن: " أحكام هذا القانون تسري على البيانات الشخصية عندما تتم معالجتها على نحو إلكتروني، أو يتم الحصول عليها أو جمعها أو استخراجها على أي نحو آخر تمهيداً لمعالجتها إلكترونياً، أو تتم معالجتها عن طريق الجمع بين المعالجة الإلكترونية والمعالجة التقليدية."<sup>64</sup>

ولا تسري أحكام هذا القانون على البيانات الشخصية التي يقوم الأفراد بمعالجتها في نطاق شخصي أو عائلي، أو البيانات الشخصية التي تتم معالجتها بغرض الحصول على البيانات الإحصائية الرسمية وفقاً لأحكام القانون رقم (13) لسنة 2016 المشار إليه.

ولقد أعطى المشرع القطري للشخص الحق في طلب حذف بياناته الشخصية وذلك بحسب نص المادة رقم (5) من القانون نفسه حيث نصت على أنه " يجوز للفرد، في أي وقت، ما يلي:

1- سحب موافقته السابقة على معالجة بياناته الشخصية.

2- الاعتراض على معالجة بياناته الشخصية إذا كانت غير ضرورية لتحقيق الأغراض التي

جمعت من أجلها، أو كانت زائدة على متطلباتها، أو تمييزية، أو مجحفة، أو مخالفة

للقانون.

<sup>63</sup> الدستور الدائم لدولة قطر، منشور بتاريخ 08\05\2005، الجريدة الرسمية، العدد 6، مادة 37.

<sup>64</sup> قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية، الجريدة الرسمية - 2016/12/29، مادة 2.

3- طلب حذف بياناته الشخصية أو محوها في الحالات المشار إليها في البندين السابقين، أو عند انتهاء الغرض الذي تمت من أجله معالجة تلك البيانات، أو إذا لم يكن هناك مبرر للاحتفاظ بها لدى المراقب.

4- طلب تصحيح بياناته الشخصية، مرفقاً به ما يثبت صحة طلبه.<sup>65</sup>

وفي المادة رقم (16) من ذات القانون أشار المشرع القطري إلى وجود بعض البيانات ذات الطبيعة الخاصة وتشدد أكثر في حمايتها لتعلقها بشكل مباشر بصاحبها وللضرر الكبير والجسيم الذي سيلحق بصاحب هذه البيانات لو تم إفشاؤها أو إساءة استخدامها وعرف المشرع القطري هذه البيانات على أنها: " البيانات المتعلقة بالأصل العرقي، والأطفال، والصحة أو الحالة الجسدية أو النفسية، والمعتقدات الدينية، والعلاقة الزوجية، والجرائم الجنائية."<sup>66</sup>

ولزيادة هذه الحماية أعطى المشرع القطري الصلاحية لوزير الداخلية أن يضيف أصنافاً أخرى من البيانات ذات الطبيعة الخاصة، إذا ارتأت الجهات المعنية أن إفشاء هذه البيانات أو إساءة استخدامها سيلحق ضرراً جسيماً بصاحب هذه البيانات.

وتشدد المشرع القطري في حماية البيانات التي تمس الأطفال وتخص حيث نصت المادة رقم (17) من قانون حماية البيانات الشخصية<sup>67</sup> على اشتراطات يجب أن يلتزم بها مالك أو مشغل أي موقع إلكتروني موجه للأطفال بشكل خاص، ولقد منح المشرع ولي الأمر صلاحية طلب حذف أي بيانات تخص أحد أطفاله، ويجب على مزودي الخدمات ومشغلي المواقع الإلكترونية من أخذ موافقة ولي الأمر الصريحة أو الوصي لمعالجة هذه البيانات الخاصة بالأطفال.

<sup>65</sup> قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية، مرجع سابق، مادة 5.

<sup>66</sup> قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية، مرجع سابق، مادة 16.

<sup>67</sup> قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية، مرجع سابق، مادة 17.

وهذا ما يؤكد على اهتمام المشرّع القطري بحق الإنسان في الخصوصية وإرادته بحماية هذا الحق من أن يتم الاعتداء عليه أو أن ينتهك وخصوصًا عند معالجة البيانات الشخصية الحساسة والخاصة بشكل إلكتروني أو رقمي، حيث إنه منح الحق لصاحب البيانات في اختيار ما الذي يريده أن يحدث لبياناته ومعلوماته الشخصية التي تعالج رقميًا، ممّا يبين أنّ المشرّع القطري اتخذ النهج الحديث كما هو حالّ الدول الرائدة في العديد من التشريعات حفاظًا على حق الإنسان في الخصوصية.

وتبرز أهمية خطورة انتهاك حق الإنسان في الخصوصية عند انتقال الميراث الرقمي ذي الطابع الشخصي، لتمييز التركات والموجودات الرقمية بخصائص لم تكن موجودة في التركات والموجودات الأخرى سواءً كانت مادية أو فكرية، ومن أبرز هذه الخصائص المعلومات والبيانات والأصول الرقمية والأسرار الشخصية والتسجيلات الصوتية والمرئية الخاصة والمتعلقة بالمتوفّى، إذ أنّهُ عند انتقال هذا الميراث الرقمي إلى الآخرين يمكن أن تنتهك خصوصية المتوفّى بشكل سهل لطبيعة المعالجة الرقمية الميسرة. وهو ما لم يكن يرغب فيه إبان حياته باننقاله أو السماح للآخرين بالاطلاع عليه.

ممّا حدا بالكثير من المختصين إلى منع انتقال المحتوى الرقمي الشّخصي الخاص وتوريثه. وأدى ذلك إلى اختلاف المواقف التشريعية والفقهية في العديد من الدول من الميراث الرقمي وبيان تعارضه مع حق الإنسان في الخصوصية الذي كفلته العديد من القوانين والتشريعات المختلفة حول العالم، حيث يمكن اعتبار فكرة الميراث الرقمي وتوريث المحتوى الخاص أنها مضادّة لحق الإنسان في الخصوصية والنسيان.

**المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية للتعارض بين الميراث الرقمي وحق الإنسان في**

### الخصوصية والنسيان

اختلفت نظرة فقهاء القانون حول امتداد حقّ الإنسان في الخصوصية بعد وفاته، ونشأ عن هذا الاختلاف اختلاف في الموقف القانوني للتعارض بين الميراث الرقمي وحق الإنسان في الخصوصية والنسيان. ولدراسة أثر هذا الاختلاف ذي الأهمية البالغة على القيمة القانونية للميراث الرقمي سنستعرض الآراء الفقهية ذات الصلة وذلك لعدم وضوح الإجابة في التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، وخصوصيتها وامتدادها لما بعد الوفاة. ولقد انقسم الفقهاء فيما بينهم إلى قسمين القسم الأول تبنى الاتجاه النافي لأحقية الشخص بالخصوصية بعد وفاته فيما أثبت القسم الثاني هذه الأحقية.

#### أولاً: الاتجاه النافي

تزعم الفقه الأمريكي هذا الاتجاه، وذهب إلى أن حقّ الخصوصية ينتهي بوفاة الإنسان ولا يمكن أن ينتقل بعد موته، وقد أقر بانعدام التشريعات المنظمة لهذا الحقّ وامتداده بعد الوفاة كما لم تنطرق فيما إذا كان ينتهي بها أو بانتقاله للورثة.<sup>68</sup>

ويمكن استنتاج هذا الرأي المحدد لهذا الاتجاه عند النظر في قانون ولاية ديلاوير الخاص بالموروث الرقمي حيث نص القانون على انتقال الأصول والحسابات الرقمية إلى الخلف العام بعد الوفاة، فقد ألزم القانون انتقال كافة المحتوى الرقمي إلى الخلف العام، وهو ما يؤكد أنّ القانون أغفل حقّ الخصوصية للإنسان المتوفى وحقّه في عدم انتقال وإطلاع الآخرين على بياناته الشخصية الخاصة ومحتواه الرقمي الخاص، بما يؤكد أنّ التوجّه في التشريعات الأمريكية قائم على انتهاء حقّ الخصوصية للإنسان بوفاته.<sup>69</sup>

68. أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 75.

69. أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 75.

وعلى الصعيد القضائي، فقد أقر القضاء الأمريكي صراحةً بعدم امتداد حق الخصوصية للإنسان بعد الوفاة حتى لو أدى ذلك إلى انتهاك حرمة المتوفى، ففي القضية الشهيرة باسم امرأة جيسي جيمس ضد شركة سكرين جيمز (Screen James case) طالبت زوجة المتوفى جيسي جيمس الشركة بإيقاف بثّ فيلمٍ يحطُّ ويشوّه سمعة زوجها المتوفى، إلا أنّ محكمة الاستئناف في ولاية كاليفورنيا قضت برفض طلب الزوجة ورد الدعوى، وحكمت بعدم أحقيّة الورثة بالمطالبة بإيقاف بثّ الفيلم بحجة انتهاك خصوصية مورّثهم المتوفى، وسيّبت ذلك بأنّ حقّ الخصوصية للإنسان ينتهي بالوفاة، ولا ينتقل لورثته وأنّ الميّت لا خصوصية له.

ولقد سلك القضاء الألمانيّ الدرب نفسه الذي ذهب إليه القضاء الأمريكي وقضى بانتهاء حقّ الخصوصية للإنسان بموته كما جاء في حيثيات القضية الشهيرة بين والدي فتاة ألمانيّة مراهقة وشركة فيس بوك (Parents Vs Facebook) عام 2018، حيث أراد والدا الفتاة المتوفاة الوصول إلى حسابها على شركة فيس بوك، غير أنّ الشركة رفضت ذلك، وأيدت محكمة الاستئناف قرار الشركة فقضت بمنع الوالدين من الوصول إلى حساب ابنتهما المتوفاة بحجة الخصوصية، لكنّ محكمة العدل الاتحادية الأعلى درجة قضت برفض حكم محكمة الاستئناف وسمحت للوالدين بالوصول لحساب ابنتهم وبررت ذلك بعدم امتداد حق الخصوصية للإنسان بعد وفاته وانتهائه بالوفاة، وبانتهاء هذا الحقّ لا يوجد مانع أمام وصول والدي الفتاة لحسابها في فيس بوك.<sup>70</sup>

أما الفقه الإنجليزي فقد انقسم إلى قسمين: قسم أيد فكرة القضاء الأمريكي بعدم امتداد حقّ خصوصية الإنسان بعد وفاته. وقسم ثانٍ ذهب إلى امتداد حق الخصوصية بعد الوفاة<sup>71</sup>، غير أنّ القضاء

---

<sup>70</sup> أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 76.

<sup>71</sup> أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 76.

الإنجليزي نهج سبيل القسم الثاني واتفق معهم بالرأي، فقد حكم القضاء الإنجليزي باحترام حق خصوصية المتوفى وحمايته، كما منع القضاء أي شخص غير مالك البيانات والمحتوى الرقمي من الوصول إليها لأي سبب كان، وهو ما يظهر جلياً بحكم محكمة استئناف إنجلترا وويلز في قضية (The Fairstar Heavy) التي سبق ذكرها، حيث رفضت المحكمة إضفاء صفة الملكية على البريد الإلكتروني الخاص بالمتوفى، وبررت ذلك في حكمها " أن البريد الإلكتروني هو حق يحتوي على بيانات ومعلومات شخصية سرية وذلك يمنع غير صاحبها من الاطلاع عليها والوصول إليها، مما استدعى المحكمة إلى الحكم بعدم نقلها إلى الغير وأنه يجب احترام خصوصية المتوفى". ويمكن الاستنتاج بأن الفقه الإنجليزي قد ذهب إلى الرأي نفسه الذي تبناه القضاء في القضية السابقة الذكر، وأن الفقه اعتبرها سابقة قضائية يمكن البناء عليها مستقبلاً، وأكد الفقه أن السابقة القضائية تبين مصير المعلومات والبيانات الشخصية بعد الوفاة، وأن القضاء الإنجليزي رفض الاعتراف بالحق الذي يرد على المعلومات والبيانات والمحتوى الرقمي بأنه حق ملكية للشخص ينتقل إلى غيره بالوفاة.

والنتيجة أن الحق الذي يرد على المحتوى الرقمي والبيانات والمعلومات الشخصية يُعتبر حقاً غير مادي أي أنه من الحقوق الشخصية كحق الملكية الفكرية، وحق الخصوصية يُعتبر من أهم الحقوق الشخصية التي يجب احترامها، ولذلك اتجه القضاء الإنجليزي إلى الحكم بعدم انتقال المحتوى والحسابات الرقمية بعد الوفاة لاعتبارها من الحقوق الشخصية التي تنتهي بالوفاة ويجب حمايتها.

### ثانياً: الاتجاه المثبت

ترغم الفقه اللاتيني هذا الاتجاه وخصوصاً الفقه الفرنسي حيث ذهب الفقه الفرنسي إلى أن حق الخصوصية للإنسان يجب أن يمتد وينتقل إلى ما بعد وفاة الإنسان وألا يقتصر على حياته، وهذا الحق يخول الورثة المطالبة بالمحتوى الرقمي إذا تعلق الأمر باعتبار وسمعة مورثهم، وعلل الفقه

الفرنسي ذلك أن حقَّ الخصوصية حقَّ يتعلَّقُ باعتبار الشخص وشرفه وكرامته وكيانه المعنوي الذي يؤثر بشكل مباشرٍ على كيان الورثة المعنوي واعتبارهم.

ونرى أن موقف الفقه الفرنسي تماشى مع موقف المشرِّع الفرنسي الذي منع انتقال البيانات والوصول للمحتوى الرقمي بعد الوفاة احترامًا لخصوصية المتوفَّى ولحمايتها بعد الوفاة، حيث ألزم المشرِّع الشركات ومزودي الخدمات إلغاء البيانات الشخصية والمحتوى الرقمي وإتلافها بعد وفاة المستخدم، وهذا ما أكَّدت عليه المادة رقم (40) من الفصل الأول من قانون الجمهورية الرقمية الصادر عام 2016، وفصَّلت المادة حقَّ الخصوصية وحماية سرية البيانات والمعلومات الشخصية للمستخدمين، وألزمت الشركات عند تحقق شروط إلغاء وحذف المعلومات والبيانات الشخصية أن تتم عملية الحذف والإلغاء خلال مدة قصيرة وإلا ترتب على الشركات مسؤولية قانونية جراء التأخير<sup>72</sup>.

وفقًا لما سبق نجدُ أن موقف المشرِّع الفرنسي جاء صريحًا في الحكم بامتداد حقَّ خصوصية الإنسان إلى ما بعد الوفاة، ويُعد هذا الامتداد سببًا قانونيًا لحظر انتقال وحياسة المحتوى والموجودات الرقمية ذات الطابع الشخصي والسري، ضمن ما أطلق عليه الفقه مسمى حق الإنسان في أن ينسى (Le droit de l'homme à l'oubli)، لكنَّ الفقهاء اختلفوا في تحديد نطاق البيانات والمعلومات الشخصية التي يشتمل عليها هذا الحق. وقد سلك القضاء الفرنسي طريقًا ومنهجًا آخر يتعارض مع موقف الفقه والمشرِّع الفرنسي، حيث قضت محكمة النقض الفرنسية في القضية الشهيرة باسم (François Mitterrand)، إلى عدم الاعتراف بحقَّ الخصوصية بعد الوفاة حيث

---

<sup>72</sup> أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 78.

جاء في نص الحكم الصادر بتاريخ 1999/12/14 أنّ الحقّ في احترام الحياة الخاصة تم اطفأؤه بمجرد وفاة الشخص المعني بذلك الحق وأنه هو المالك الوحيد له<sup>73</sup>.

أما الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي فلم نجد لهما رأياً صريحاً فيما يتعلق بامتداد حقّ الإنسان في الخصوصية إلى ما بعد الوفاة، إلّا أنّ مقاصد التشريع القائمة على حفظ العرض والنسل تمنع انتهاك حقّ الإنسان في الخصوصية وهتك ستره وهو حقّ ممتدّ لما بعد الوفاة لما للسمعة من تأثير على النسل الوارث، ولما في ذلك من تطبيق سنّة الرسول صلى الله عليه وسلم في الستر وما كان تشريع حدّ القذف في الشريعة الإسلاميّة سوى من هذا الباب.

أمّا فيما يتعلّق بانتقال الموروث الرقمي إلى الوارث أو الموصى له فيمكن الاستدلال على جواز بقاعدة الأصل في الأشياء<sup>74</sup> الإباحة<sup>75</sup> وقد استدلت علماء الإسلام على أن الأصل في الأشياء والمنافع الإباحة، بآيات القرآن الواضحة من مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، (البقرة:29) ، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾، (الجاثية:13)، ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾، (لقمان:20)... وفي هذا ورد الحديث "ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام. وما سكت عنه فهو عفو. فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً، وتلا ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (مريم:64). وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السمن والجبن والفراء فقال: "الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في

<sup>73</sup> أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 78.

<sup>74</sup> اختلف العلماء في المقصود بكلمة «الأشياء» التي ينطبق عليها حكم الإباحة الأصلية إلا إذا ورد في الشرع تحريمها، فقصرها بعض العلماء على ما خلقه الله في الأرض: بزواجرها وجوهرها، شاملاً الحيوان والنبات والمعدن الباطن والظاهر وغيرها من المنافع، وزاد بعضهم العقود والمعاملات المالية التي يقصد بها الكسب والربح والتفجع.

<sup>75</sup> يقول الشيخ يوسف القرضاوي شارحاً معنى هذه القاعدة " أنّ الأصل فيما خلق الله من أشياء ومنافع، هو الحلال والإباحة، ولا حرام إلا ما ورد نصّ صحيح صريح من الشارع بتحريمه.

كتابه، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله العافية، فإن الله لم يكن نسيًّا" ثم تلا الآية ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ (مريم:64)<sup>76</sup> فلم يشأ عليه الرسول صلى الله عليه وسلم أن يجيب السائلين عن هذه الجزئيات، بل أحالهم على قاعدة يرجعون إليها في معرفة الحلال والحرام، ويكفي أن يعرفوا ما حرم الله، فيكون كل ما عداه حلالاً طيباً... وأحب أن أنبه هنا على أن أصل الإباحة لا يقتصر على الأشياء والأعيان، بل يشمل الأفعال والتصرفات التي ليست من أمور العبادة، وهي التي نسميها "العادات أو المعاملات" فالأصل فيها عدم التحريم وعدم التقيد إلا بما حرمه الشارع وألزم به. وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام:119)، عامٌّ في الأشياء والأفعال. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان: عبادات يصلح بها دينهم وعبادات يحتاجون إليها في دنياهم، فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع. وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه. الأصل فيه عدم الحظر. فلا يحظر منه إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى. وذلك لأن الأمر والنهي هما شرع الله، والعبادة لا بد أن تكون مأموراً بها، فما لم يثبت أنه مأمور به كيف يحكم عليه بأنه محظور؟" انتهى كلام الشيخ يوسف القرضاوي<sup>77</sup>. وعليه يمكن الحكم بجواز انتقال الممتلكات والموجودات الرقمية إلى الورثة بشرط تحقيق المصلحة وتحصيل المنفعة وانتفاء الضرر.

كما نجد رأياً قريباً في الفقه الإمامي بشأن انتقال الممتلكات والموجودات التي تكون ملتصقة بشخصية المتوفى. فأوجد حكماً اصطلاحاً على تسميته حكم الحبوّة، وهو جواز انتقال الممتلكات والموجودات الخاصة بشخصية المتوفى كالملابس والمذكرات والكتب والمخطوطات وغيرها مما

<sup>76</sup> محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2002 ص 325/5.

<sup>77</sup> الأصل في الأشياء الإباحة، موقع الشيخ يوسف القرضاوي، <https://www.al-qaradawi.net/node/2241>، تاريخ آخر زيارة (15 أكتوبر 2021)، مرجع سابق.

يرتبط بشخصية المتوفى إلى الورثة، وانطلاقاً من هذا الحكم فإنه يمكن لنا القياس عليه وبالتالي يجوز انتقال الممتلكات والموجودات والمحتوى الرقمي إلى الورثة.<sup>78</sup>

بعد عرض الاتجاهات المتعارضة حول إمكانية امتداد حق الخصوصية والنسيان بعد الوفاة يمكننا الوصول إلى الخلاصة التالية بالإشارة إلى التضاد الحاصل بين حق الخصوصية بعد الوفاة وبين الميراث الرقمي في الأنظمة القانونية اللاتينية والنظام الإنجليزي، لأن هذه الأنظمة تُجيز امتداد حق الإنسان في الخصوصية إلى ما بعد وفاته، ولذلك فإنها تتعارض مع فكرة انتقال البيانات والمعلومات والمحتوى الرقمي للمتوفى لأن هذه الأنظمة كفلت حماية خصوصيته وعليه يجب ألا ينتقل الميراث الرقمي، بل يجب حذفه.

أما النظام الأمريكي فقد سلك اتجاهًا مختلفًا فلا يمكن الجزم بوجود تضاد بين حق الإنسان في الخصوصية بعد وفاته وبين انتقال البيانات والمعلومات والمحتوى الرقمي للمتوفى، لأن النظام الأمريكي قصر حق الإنسان في الخصوصية على حياة الإنسان فقط وأنه لا يمتد إلى ما بعد وفاته، ولذلك لا وجود لأي تعارض بين حق الإنسان في الخصوصية وبين انتقال البيانات والمعلومات والمحتوى الرقمي للمتوفى وعليه يمكن انتقال هذا الميراث الرقمي إلى الورثة.

أما الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي فنجدُ موقفًا وسطاً بين حق الإنسان في الخصوصية وبين توريث وانتقال البيانات والمعلومات والمحتوى الرقمي للمتوفى، حيث تمثل الحكم بجواز انتقال كافة ممتلكات الإنسان وتركته، حتى لو اتسمت بصفة الشخصية، ولكن يكون هذا الانتقال مُقيداً بأن لا

---

<sup>78</sup> المولى الفقيه أحمد بن محمد النراقي، مستند الشيعة في أحكام الشريعة، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مرجع سابق، ص 201.

تكون الممتلكات أو التركة تتضمن شيئاً يحطُّ من سمعة المتوفَّى أو يهتك حرمة فإذا ما احتوت على شيء من هذا القبيل فإنه يُحرم انتقال هذه الممتلكات والتركة ولا يمكن اعتبارها من الميراث.<sup>79</sup>

فالأصل أن الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي لم يعتدوا بفكرة امتداد حق الإنسان في الخصوصية بعد الوفاة، بما يظهر تقارباً بين الفقهاء الإسلامي والنظام الأمريكي، ولكن يُعتد بامتداد حق الإنسان في الخصوصية بعد الوفاة متى ما كان إهمالها أو انتهاكها يؤدي إلى هتك حرمة المتوفَّى وكرامته، فيمكن القول عليه أنَّ الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي أخذوا بامتداد حق الإنسان في الخصوصية بعد وفاته استثناءً وليس أصالةً<sup>80</sup>. وعليه لا يمتد حق الإنسان في الخصوصية إلى ما بعد الوفاة إلا في حالات معينة وهي بأن لا تكون الممتلكات أو التركة تتضمن شيئاً يحطُّ من سمعة المتوفَّى أو يهتك حرمة فإذا ما احتوت على شيء من هذا القبيل فإنه يُحرم انتقال هذه الممتلكات والتركة ولا يمكن اعتبارها من الميراث.

---

<sup>79</sup> د. حسني الجندي، ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص212.

<sup>80</sup> أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقهاء الإسلامي، مرجع سابق، ص 80.

## المبحث الثاني: الميراث الرقمي لا ضرر ولا ضرار

لا شك أنّ للميراث الرقمي العديد من الفوائد التي تهم الورثة والموصى لهم، وله عوائد تعود بالنفع على المجتمع من نماء في الاقتصاد ونشر للثقافة وإثرائها، وفي نشر التعاطف وتقوية العواطف والمشاعر في المجتمعات، وله على الطرف الآخر ما قد يؤثر عكسًا، لذلك سنعمل على إبراز أهم المكاسب التي يمكن اكتسابها من الميراث الرقمي، عارضين للرأي القائل بالانتقال المُقيد للميراث الرقمي.

### المطلب الأول: مكاسب الميراث الرقمي

تمتدّ مكاسب الحياة الرقمية وفضاءاتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية، وتحفيز التطور، وتنشيطه. فما تشهده هذه الفضاءات الرقمية من اكتساح للحياة البشرية يمثّل سوقًا هائلة للعمل والانتاج والتواصل البشري ويشكّل المحتوى الرقمي ذو القيمة المادية والمعنوية العمود الفقري لهذه الحياة وركنها الركين. والمحتوى الرقمي إمّا خاصّ بالأفراد أو خاصّ بالمؤسسات والشركات. وعادةً ما تنظّم المؤسسات والشركات طرق انتقال المحتوى الرقمي ضمن أقسامها بما يحقق منافعها على الدوام. أما انتقال المحتوى الرقمي الخاصّ بالأفراد فيحكمه الفرد نفسه ضمن اتفاقيات وشروط الاستخدام مع مزودي الخدمة، وبوفاة هذا المستخدم الفرد قد يؤول محتواه الرقمي ذو القيمة المادية أو المعنوية إلى الحذف والإلغاء إن لم يُسمح بتوريثه في حالة عدم تنظيم المستخدم لطريقة انتقاله قبل موته.

ولما يحملهُ المحتوى الرقمي من فوائد تعود على صاحبه بالنفع المادي والمعنوي في حياته وانقطاعها بعد وفاته بما يحرم المجتمع منها كان لا بدّ من السعي نحو السماح بتوريثها وانتقالها إلى من

يستطيعُ الاستفادة منها ضمن عجلة التطور في المجتمع، وليس أفضلُ من ورثته اللصيقين به قيامًا بذلك، سنعرضُ فيما يلي بعضًا من هذه الفوائد المتحصّلة من الموروث الرقمي.

### أولاً: الفوائد الاقتصادية الحالية

قد تتمتع بعض جوانب وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني بقيمة اقتصادية حقيقية على الشركات والمنتفعون والورثة حيث إن محتويات مواقع التواصل الاجتماعي مثل المدونات قد يكون لها قيمة مادية ومعنوية يمكن للورثة والموصي لهم الاستفادة منها بعد وفاة صاحب المدونة كالمخطوطات، والمؤلفات الموسيقية، والكتابات والمقاطع المصوّرة والتسجيلات التي يتم تحميلها على مواقع التواصل الاجتماعي.

كما لا يخفى الحجم الاقتصادي الهائل الذي يشغله قطاع الألعاب الإلكترونية والترفيه في الفضاء الرقمي والذي يعتمدُ شخصياتٍ تُعرفُ بشخصيات ألعاب الحاسوب كماريو وويوز من يلعبُ بهذه الشخصيات ويتفوق فيها قيمًا ماليّةً كبيرةً تُضافُ إلى رصيده في هذه الألعاب بالإضافة إلى ذلك تقوم بعض مواقع التواصل الاجتماعي بتخزين معلومات ذات قيمة مالية عن شخصيات ألعاب الحاسوب هذه عبر الإنترنت. ومن المناسب هنا الإشارة إلى القضية الشهيرة الخاصة بجيرالد سبانجينبيرج (Jerald Spangenberg) وناثان فوجل (Nathan Vogel) حيث كان كلاهما عضوان من أعضاء مجتمع الألعاب عبر الإنترنت عند وفاتهم، وبعض شخصياتهم الإلكترونية التي قاموا بتطويرها عبر مواقع الألعاب كان لها قيمة مادية كبيرة في العالم الحقيقي ويمكن أن يتم بيع بعض هذه الشخصيات في مواقع المزادات عبر الإنترنت مقابل الملايين من الدولارات للشخصية الواحدة حيث تم السماح للورثة والمؤتمنين بالوصول إلى حسابات المقامرة الخاصة بهم بعد وفاتهم، وهذا ما مكنهم من بيع هذه الشخصيات بمبالغ طائلة والتي تم استخدامها فيما بعد

لسداد الديون التي لحقتهم بسبب المقامرة، وذهبت باقي المبالغ التي تم ربحها إلى الشركة وتم توزيعها على الورثة والمنتهجين والموصى لهم<sup>81</sup>.

فلو ألغيت حساباتهما ولم يتم توريث محتوَاهما الرقمي لما تمَّ بيع هذه الشخصيات على الإنترنت، ولتم ركنها دون فائدة وأصبحت في طي النسيان، بما يعتبر إهدارًا للموارد المالية وتعطيلًا لعجلة الاقتصاد الرقمي. وعليه فإن السماح بانتقال الميراث الرقمي يمكن أن يوفر العديد من الفوائد والمكاسب المالية الكبيرة على الشركة والتي سينتفع بها الورثة والمنتهجون والموصى لهم وستدور هذه الأموال في المجتمع وستعمل على تنميته.

### ثانيًا: آلية للتعامل مع الأسرة والأصدقاء والعمل

قد تعمل وسائل التواصل الاجتماعي دوراً في التواصل مع الأسرة والأصدقاء، ولقد أثبت الفيس بوك (Facebook) على وجه الخصوص أنه يعمل كوسيط قوي للتعامل مع ذكرى الأموات من الأصدقاء والأقارب، حيث استبدل الأشخاص دفاتر سجلات الجنائز كمكان للذكرى المكتوبة والتفكير والتأمل، وتوجهوا إلى وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك (Facebook) ليكون دفتر ذكرياتهم وأبوم صورهم، ممّا فعّل دور وسائل التواصل الاجتماعي لتكون بديلاً حياً ومتحركاً في تناول اليد قافزة هوة الزمان والمكان للتواصل الإنساني والتقارب المجتمعي. إذ يكفي بضع دقائق لاستعراض مقطع يعيد حياة امتدت ساعات وأياماً. الأمر الذي يحقّر السماح للأسر بالوصول إلى المحتوى الرقمي لموتاهم على وسائل التواصل هذه بسبب دورها الفعال في التواصل وتعزيز التعاطف والتقارب.<sup>82</sup>

<sup>81</sup> Borden, M. (2014). Covering Your Digital Assets: Why the Stored Communications Act Stands in the Way of Digital Inheritance. Ohio St. LJ, 75, P429.

<sup>82</sup> Borden, M. (2014). Covering Your Digital Assets: Why the Stored Communications Act Stands in the Way of Digital Inheritance. Ohio St. LJ, 75, P431.

وتوضح حالتا الجنديين كوربرال إلسورث (Corporal Ellsworth) وأليسون أتكينز (Alison Atkins) الدور الهام الذي تؤديه وسائل التواصل الاجتماعي في التأقلم والحزن في الثقافة الحديثة. وفي كل حالة، حيث سعت أسرنا الجنديين إلى الوصول إلى حسابات الفيس بوك (Facebook) الخاصة بالجنديين للاطلاع والنظر إلى أفكارهما وماضي حياتهما بما يخفف من أحزانهم على وفاتهما. ويبيّن حسابا الجنديين أنموذجاً مصغراً لمجتمعهما العسكري ممّا يأخذنا إلى مثال مجتمعي أكبر في وسائل التواصل الاجتماعي، لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص الفيس بوك (Facebook) نقطة مرجعية بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من فقدان أحد أفراد أسرتهم أو أصدقائهم أو أحبائهم، وأصبحوا يعبرون عن حزنهم واشتياقهم على هذه الوسائل.

فالسماح بالوصول إلى حسابات وسائل التواصل الاجتماعي وحسابات البريد الإلكتروني الخاص بالأموات يعدّ أمراً بالغ الأهمية للأسرة والأصدقاء لما في ذلك من حفظ لذكراهم المعنوية ومراسلاتهم وصورهم وحياتهم العملية.

### ثالثاً: البريد الإلكتروني مستودع للبيانات والمعلومات

أصبح البريد الإلكتروني مستودعاً للمعلومات التي كانت ترسل بشكل تقليدي ويتم استلامها عبر البريد العادي، مثل فواتير الخدمات العامة، والضرائب، والمخالفات، حيث أزاح البريد الإلكتروني البريد العادي من الساحة. وعادةً ما يحتوي البريد الإلكتروني أيضاً على كلمات المرور ومعلومات الحساب البنكي وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي وحسابات التسوق عبر الإنترنت، والخطابات والكتابات المختلفة ومراسلات الأصدقاء والعمل، وتكمن الاستفادة منه بأرشفته البسيطة وحفظ

محتواهُ للعودة إليه عند الحاجة. فلا حاجة للبحث بمجلداتٍ من الكتب والدفاتر والأرشيف الورقي الهائل كما كان يحدثُ سابقًا.<sup>83</sup>

وعليه فإن السماح للورثة والمستفيدين والمؤتمنين العقاريين من الوصول إلى حسابات البريد الإلكتروني له فوائد عديدة ومتنوعة، حيث إن الوصول إلى البريد الإلكتروني بشكل خاص يمكن أن يوفر الوقت والجهد في الوصول إلى معلومات تخص الأفراد كحسابات المتوفى المصرفية، وحسابات المرافق وحسابات الضرائب، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي المتعددة، ومن شأن ذلك كله أن يتيح إدارة الممتلكات والموجودات بطريقة أكثر سلاسة وسهولة ويسر.

#### رابعًا: الفوائد المستقبلية

للميراث الرقمي فوائد رقمية مستقبلية قد لا نتصورها في الوقت الحالي، ومع زيادة التطور والنقلة التكنولوجية في العالم وتسابق الدول بين بعضها بعضًا بتطوير التكنولوجيا بشكل سريع ومهول سيظهر العديد من الصور المختلفة للميراث الرقمي، وفكرة التركة الرقمية ستظل آخذة بالتطور. وستؤدي النواحي الاقتصادية دورًا هامًا في بلورة التركة الرقمية في المستقبل القريب. فقد بدأ مصطلح إنترنت الأشياء (Internet of Things) في الظهور على السطح وهو مصطلح جديد يُقصد به الجيل الجديد من الإنترنت (الشبكة العنكبوتية) الذي يتيح التفاهم والتواصل بين الأجهزة المختلفة بعضها ببعض عن طريق شبكة الإنترنت، وتشمل هذه الأجهزة الأدوات المنزلية أو المكتبية والمستشعرات الحساسة وأدوات الذكاء الاصطناعي المتنوعة وغيرها الكثير مما يمكن ربطه بشبكة الإنترنت.<sup>84</sup>

---

<sup>83</sup> Borden, M. (2014). Covering Your Digital Assets: Why the Stored Communications Act Stands in the Way of Digital Inheritance. Ohio St. LJ, 75, P432

<sup>84</sup> Borden, M. (2014). Covering Your Digital Assets: Why the Stored Communications Act Stands in the Way of Digital Inheritance. Ohio St. LJ, 75, P430.

وتخطى هذا التعريف المفهوم التقليدي للتواصل الذي يعني تواصل الأشخاص مع أجهزة الحاسب الآلي والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية عبر شبكة عالمية واحدة، ومن خلال بروتوكول الإنترنت التقليدي المعروف، وأبرز ما يميز إنترنت الأشياء (Internet of Things) أنها تتيح للإنسان التحرر من الزمان والمكان حيث يستطيع أي شخص التحكم في جميع الأجهزة المرتبطة على شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى التواجد في المكان التي تتواجد فيه، ودون التقيد بزمن معين للتواصل مع هذه الأجهزة.<sup>85</sup>

وفي الوقت الحالي أصبح بالإمكان إيجاد بيئة تخليقية للتفاعل مع ذواتنا الرقمية حيث أشارت دراسة أجريت في مختبر الوسائط (Media Lab) في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012 أن وسائل التكنولوجيا الحديثة من الممكن أن تبدأ في تمكين الأشخاص في المستقبل القريب من أن يقوموا بالتفاعل مع ذواتهم الرقمية في الماضي التي يمكنهم تشكيلها رقمياً، وبالنظر إلى الاستخدامات المستقبلية لوسائل التواصل الاجتماعي والتي لم يتم فهمها إلى الآن فإنه يجب الحفاظ على المحتوى الرقمي كاملاً، وذلك لاستيعاب الاستخدامات المستقبلية المحتملة لهذا المحتوى، وهذا التطور الذي يستحدث العديد من صور الميراث الرقمي يقودنا إلى الانتباه إلى أهمية هذا النوع من الميراث والفوائد المستقبلية المتعلقة به والتي ستبدأ في الظهور قريباً.<sup>86</sup>

---

<sup>85</sup> Borden, M. (2014). Covering Your Digital Assets: Why the Stored Communications Act Stands in the Way of Digital Inheritance. Ohio St. LJ, 75, P430

<sup>86</sup>Borden, M. (2014). Covering Your Digital Assets: Why the Stored Communications Act Stands in the Way of Digital Inheritance. Ohio St. LJ, 75, P430.

## المطلب الثاني: الانتقال المُقيد للميراث الرقمي

لا شكَّ في إمكانية نقل المحتوى والممتلكات الرقمية بالميراث والسماح بها ضمن آليةٍ مقيدةٍ تُحفظُ بها حقوق المتوفَّى المشروعة، وأبرز هذه الحقوق: حق الإنسان في الخصوصية وحقه في أن يُنسى، ومن أبرز المسوغات وراء تبني هذا الرأي:

### أولاً: رضا المتوفَّى

تُعد إرادة الأشخاص قيدًا لا يمكن تجاوزه حيث تعتبر إرادة الشخص على أنها من القيود التي ترد على حق الإنسان في الخصوصية، وبناءً على ذلك يجوز لأي شخص يتمتع بالأهلية الكاملة أن يوافق على انتهاك خصوصيته وذلك في حدود ما يسمح به النظام العام للدولة والتشريعات السارية فيها، أو الموافقة على معالجة بياناته الشخصية دون مراقبة، وهو ما اعتاد فعله الكثير من الشركات ومزودي الخدمات والمواقع والتطبيقات الإلكترونية بأخذ موافقة المستخدم الراغب بالتعاقد معها عن طريق اتفاقيات الشروط والأحكام الخاصة بالمنظمة لطريقةٍ ومسألة معالجة واستخدام البيانات والمعلومات المتعلقة بحياته الشخصية، ومن أبرز الوسائل في الوقت الحالي لضمان موافقة المستخدم تحصيل رضاهُ هو ما تقوم به الشركات مثل فيس بوك (Facebook)، وشركة جوجل (Google)، وشركة أمازون (Amazon) من طلب الموافقة من المستخدم لمعالجة البيانات الشخصية الخاصة به وتحديد شخصٍ ينوب عنه في حالة الوفاة أو حدوث عارض صحي لا يستطيع معه الدخول إلى حساباته واستخدامها.<sup>87</sup> وقد قامت شركة فيس بوك (Facebook) على سبيل المثال بوضع خدمة تحديد جهة الاتصال الموصى لها (Legacy Contact) التي تمكن

---

<sup>87</sup> Cristiano Maciel and Vinicius Perera, Post-mortem Digital Legacy: Possibilities in HCI, © Springer International Publishing Switzerland 2015 M. Kurosu (Ed.): Human-Computer Interaction, Part III, HCII 2015, LNCS 9171. p344.

صاحب الحساب من توريث حسابه بعد وفاته للشخص الموصى له، وبذلك يستحوذ الموصى له (الوصي) على ذلك الحساب، غير أنه لا يستطيع الدخول إلى الرسائل الخاصة بالمتوفى حفاظاً على خصوصيتها. وقد سارت شركة أمازون (Amazon) على هذا النهج حيث استحدثت خدمة الترخيص المحدود للممثل الشخصي في توريث الاشتراك الخاص بالمتوفى على أن يتم تزويد الشركة بصورة عن شهادة الوفاة حتى يتم نقل الاشتراك للشخص الذي وقع عليه الاختيار.<sup>88</sup>

### ثانياً: مصلحة الورثة

مصلحة الورثة من الأمور الهامة ويجب النظر إليها قبل إلغاء حساب المورث بعد الوفاة، إذ من الممكن أن تكون هنالك عوائد مادية وفوائد اقتصادية نابعة عن هذا الحساب، من الأمثلة على ذلك الربح التي تحققه الحسابات على يوتيوب (YouTube) حيث من الممكن للشخص ربح الملايين بحسب عدد متابعيه، ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الورثة قبل إلغاء الحساب وحذفه. ولا يقتصر الأمر على المصلحة والمنفعة المادية فقط فقد تكون المصلحة معنوية نفسية أو معنوية حيث إنه من الممكن أن يحتوي الحساب على الكثير من الصور والذكريات التي تهم الأسرة والورثة بشكل خاص ويمكن أن يسبب إلغاء الحساب وحذفه أضراراً نفسية ومعنوية كبيرة على الورثة. لهذا السبب أصبح لدينا ظاهرة قانونية واجتماعية مهمة تتطلب تدخل التشريعات والقوانين والقضاء لمعالجتها ووضع الحلول المناسبة لها، وهذا ما التمسناه بالقضايا والقوانين سابقة الذكر، ويتبين لنا أنه يجب إيجاد التوازن بين الورثة وحقوقهم والمتوفى وحقه بالخصوصية وحقه في أن ينسى، وهذا ما وجده القضاء الأمريكي الذي رجح حقوق الورثة على حقوق المتوفى في القضية الشهيرة للجندي

<sup>88</sup> أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 81.

الأمريكي الشهير كوربرال إلسورث (Corporal Ellsworth) والتي تُعد من أهم أسباب إرساء

مبادئ انتقال المحتوى والحسابات الرقمية للورثة.<sup>89</sup>

---

<sup>89</sup>James D. Lamma, Christiano L. Kunz, Damien A. Riele and Peter John, The Digital Death Conundrum: How Federal and State Laws Prevent Fiduciaries from Managing Digital Property, University of Miami Law Review, (Vol. 68), 2014, p.389.

## الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، حاولنا تسليط الضوء ولفت الانتباه نحو موضوع من المواضيع الحديثة حول العالم يُعد من أبرز المواضيع سريعة الانتشار في الوقت الحالي وهو الميراث الرقمي، وتطرقنا إلى ماهية الميراث الرقمي وما يحمله من قيم مادية ومعنوية كبيرة، ويعود ذلك للانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية والانترنت حول العالم وتمكّن الجميع من استخدام هذه الوسائل والتطبيقات الرقمية.

ووجدنا أن للميراث الرقمي طبيعة قانونية خاصة تختلف عن الطبيعة القانونية للميراث المعتاد سواء كان مادياً أو حقوق ملكية فكرية أو حق المؤلف والحقوق المجاورة، وتوصلنا إلى وجوب انتباه المستخدم لما سيحدث لهذه الممتلكات والأصول الرقمية بعد وفاته، وأن عليه التخطيط المسبق لمن ستؤول إليه هذه الممتلكات والمحتوى الرقمي. ووجدنا آليات وأساليب متعارفاً عليها في الوقت الحالي انتهجتها العديد من الشركات العالمية الرائدة في مجال التواصل الاجتماعي كشركة فيس بوك (Facebook) وهو ترك وصية رقمية (Digital Will) تتضمن جميع الأصول والممتلكات الرقمية وكلمات المرور الخاصة بالمستخدم واسم الشخص الذي ستنتقل إليه لو أراد نقلها له أو وضع شرط إلغاء وحذف هذا المحتوى والممتلكات الرقمية وكلمات المرور.

كما تطرقنا إلى الآراء الفقهية المختلفة والمتفاوتة في النظر للميراث الرقمي وحقوق المورث كالفقه الأمريكي والفقه اللاتيني والفقه الإسلامي وكيف تم علاج مسألة الميراث الرقمي من طرفهم، وكيف تعاملوا مع حق الإنسان في الخصوصية وحق الإنسان في أن يُنسى، وعرضنا مواقف القوانين المختلفة التي حاولت حل الإشكاليات المتعلقة بالمسألة.

كما تطرقنا إلى الآثار السلبية للحسابات الوهمية وما مدى تأثيرها على الميراث الرقمي وكيف تم علاج هذه المشكلة في دولة قطر عن طريق وضع التشريعات المناسبة للحد من خطورة هذه الظاهرة المنتشرة في الوقت الحالي كقانون الجرائم الإلكترونية وخصوصًا المادة رقم (11) التي تطرقت لمشكلة الحسابات الوهمية وكيفية حل هذه الإشكالية.

## النتائج:

- أن مسألة انتقال الميراث الرقمي أصبحت ضرورة ملحة فرضت نفسها بقوة على الصعيد العالمي كمسألة حديثة تحتاج إلى أن تكون تحت غطاء تشريعي وقضائي وفقهي وشرعي في الدول الإسلامية خصوصًا ودول العالم بشكل عام.
- انتقال الميراث الرقمي بحاجة إلى قواعد خاصة تنظمه فلا يمكن إخضاعه للقواعد التقليدية للميراث والوصية المعمول بها في الوقت الحالي، وذلك لأهمية المسألة وخصوصيتها وعدم القدرة على قسمة الميراث الرقمي أو تجزئته بين الورثة بالطريقة المعتادة، على الرغم من وجود قيمة مادية له في بعض الأحيان إلا أن قيمته المعنوية بنفوس الورثة تُعد أكثر قيمةً من قيمته المادية لديهم.
- لقد توسع الفقه الأمريكي والقوانين الأمريكية في انتقال الميراث الرقمي إلى الخلف العام حيث توسعت بشكل كبير، وأنكرت القيم الاعتبارية للإنسان المتوفى ولم تأخذ قوانين الولايات الأمريكية المتعددة بعين الاعتبار سمعة المتوفى وكرامته وأهميتها عند انتقال ميراثه الرقمي، وسوغت ذلك أنه لا يمكن الاستمرار بالحفاظ على سمعة وكرامة المتوفى والنظرة الجميلة التي تركها ورسخها لدى أحبائه بعد الوفاة، ولقد اهدرت حق الإنسان في الخصوصية وحق الإنسان في أن يُنسى حيث سمحت بتزويد الخلف العام حق الوصول

بشكل مطلق للرسائل الخاصة والمحتوى الشخصي شديد الخصوصية والذي لا يريد المتوفى أن ينتقل لأحد.

- أما الفقه الإنجليزي فقد تشدد في انتقال الميراث الرقمي إلى الورثة والموصى لهم، حيث سمح بانتقال الميراث الرقمي دون أن تتعارض مع حق الإنسان في الخصوصية وحق الإنسان في أن يُنسى، فإذا تعارض انتقال الميراث الرقمي مع أحد الحقين فإن الميراث الرقمي حينها لا يمكن انتقاله أبدًا. ويُعد هذا الموقف متشددًا إلى حد ما لأنهم اعتبروا جميع الحقوق الشخصية تخضع لحق خصوصية الإنسان، وهو مفهوم جانب الصواب حيث إن حق الإنسان في الخصوصية يُعتبر صورة من صور الحقوق الشخصية والتي تكون أخف درجة من باقي الحقوق، ويمكن أن ترد عليها العديد من الاستثناءات في انتهاكها كما الحال في حق الدول المكفول قانونًا بمعالجة الميراث الرقمي والموجودات الرقمية والاطلاع عليها إذا كان للدول مصلحة في ذلك.

- أما بالنسبة للشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي فلقد سلكا مسلكًا وسطًا يتناسب ويتواءم وينسجم مع المجتمع والفلسفة الموجودة في الدول الإسلامية، حيث أجازت انتقال الميراث الرقمي بعد الوفاة، ولكن قيدت هذا الانتقال بشرط مهم، وهو احترام حق الإنسان في الخصوصية وحق الإنسان في أن يُنسى وأنه يجب ألا تنتهك حرمة المتوفى بأي شكل من الأشكال.

- ووجدنا أن الفقه اللاتيني قد اقترب من الفكرة الموجودة في الفقه الإسلامي حيث قيد الفقه اللاتيني انتقال الميراث الرقمي بأن لا يُنتهك حق الإنسان في الخصوصية وحق الإنسان في أن يُنسى، فإذا ما انتهك أحد هذين الحقين أصبح من غير الممكن انتقال الميراث الرقمي إلى الورثة أو الموصى لهم.

- إن تأثير الحسابات الوهمية يزداد بمرور الوقت والأيام، وتؤثر الحسابات الوهمية بشكل مباشر على الميراث الرقمي وقد تسبب العديد من الأضرار التي تتفاوت نسبة خطورتها بتفاوت الأشخاص، وأن القوانين الموضوعية حاليًا لا تعالج المسألة بشكل جذري، بل تُعالج أثارها المترتبة فقط.

### التوصيات:

- يجب سن التشريعات التي تنظم انتقال الميراث الرقمي وحق الإنسان في الخصوصية وحق الإنسان في أن يُنسى بشكل مستقل ومنفرد عن التشريعات المشابهة، وأن يتم حل وتنظيم التعارض القائم بين انتقال الميراث الرقمي وبين حق الإنسان في الخصوصية وحق الإنسان في أن يُنسى، ويجب أن يكون الحل التشريعي لمسألة الميراث الرقمي حلًا حاسمًا ودقيقًا، بالإضافة إلى إيجاد حلول تشريعية لمآل حق الإنسان في الخصوصية وحق الإنسان في أن يُنسى، ووضع قواعد قانونية خاصة وأمرة لتنظيم هذين الحقين.
- تبني موقف الشريعة والفقهاء الإسلامي الوسط في حل التعارض والخلاف بين انتقال الميراث الرقمي وحق الإنسان في الخصوصية وحق الإنسان في النسيان، لانسجام هذا الموقف مع المنظومة التشريعية القطرية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام.
- سن تشريعات خاصة بالأصول والممتلكات الرقمية والوصول الآمن لها في دولة قطر خاصة والدول العربية والإسلامية بشكل عام أسوةً بقانون ولاية ديلاوير (Delaware) والولايات الأخرى حتى لا تكون هذه الأصول والممتلكات الرقمية عرضةً للسرقة أو الاحتيال الإلكتروني، وأن تكون محمية بموجب القانون.

- سن تشريعات تخص الحسابات الوهمية وكيفية علاجها واستئصالها من جذورها، وليس معالجة بعض آثارها فقط، وعلى المشرعين في دولة قطر سن تشريع منفصل متعلق بالحسابات الوهمية أو أن يتم تعديل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وإضافة فصل جديد متعلق بالحسابات الوهمية لأن المادة رقم (11) من القانون المشار إليه لا تفي بالغرض بشكل كامل ومباشر.

- تفعيل دور القضاء في اعتبار اتفاقيات الشروط والأحكام الخاصة التي يضعها مزودو الخدمات والتي يُجبر الأشخاص على الموافقة عليها قبل البدء بالاستفادة من الخدمات الرقمية من قبيل عقود الإذعان وتخفيف بعض الشروط المجففة، ليتسنى للورثة طلب الاطلاع على الميراث الرقمي لمورثهم.

- تفعيل الوصية الرقمية (Digital will) في دولة قطر وفي دول العالم الإسلامي من خلال توفير البنية التحتية المناسبة والتي تلائم تطبيق فكرة الوصية الرقمية (Digital will) سواء كانت بنية تحتية تقنية أو بنية تحتية قانونية كتنظيم الوصية الرقمية بشكل قانوني.

- على المشرع القطري تعديل قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية بإضافة نصوص متعلقة بالوصية الرقمية، اقترح أن يكون نص المادة كالاتي: يجوز لصاحب الحسابات والأصول الرقمية من كتابة وصيته الرقمية وتكون خاضعة لقواعد الشريعة الإسلامية.

- على المشرع القطري تعديل قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية بإضافة نصوص متعلقة بالمدة التي يسمح بعدها للورثة في الحصول على إمكانية الوصول إلى حسابات المستخدم الخاصة بمورثهم سواء كان السبب الوفاة أو مرض عضال لا علاج له، اقترح أن يكون نص المادة كالاتي: إذا لم يتم استخدام الحسابات

الرقمية لمدة ثلاثة أشهر بسبب الوفاة أو بسبب المرض العضال يجوز للورثة الحصول على إمكانية الوصول إلى حسابات المستخدم الرقمية الخاصة بمورثهم.

- على المشرع القطري تعديل قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية بإضافة نصوص متعلقة بالمدة التي يسمح بها في تخزين وحفظ المعلومات الرقمية الخاصة بالمستخدمين، اقترح أن يكون نص المادة كالاتي: يسمح للشركات والتطبيقات الرقمية من حفظ البيانات والمعلومات الخاصة بالمستخدمين لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

#### كتب:

- 1- الشاطبي إبراهيم، الموافقات، دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997.
- 2- المولى الفقيه النراقي أحمد، مستند الشيعة في أحكام الشريعة، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ج19، لا يوجد ناشر.
- 3- الألباني محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2002.
- 4- الجندي حسني، ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.

#### دراسات وأبحاث

- 1- أحمد إبراهيم، 2017، التدرج في تطبيق الأحكام الشرعية في الواقع المعاصر، الرابط <https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/64769> ، تاريخ آخر زيارة (02 أكتوبر 2021).
- 2- أ.د. المشهداني أكرم، 2015، الجرائم الالكترونية: التحديات والمعالجة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلد 23، العدد 1.
- 3- بوسطة شهرزاد، 2016، الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44.

4-أ.د. هياجنة عبد الناصر، 2016، الميراث الرقمي: المفهوم والتحديات القانونية، المجلة الدولية للقانون، العدد 1.

## تشريعات

- 1- الدستور الدائم لدولة قطر، منشور بتاريخ 2005\05\08، الجريدة الرسمية، العدد 6.
- 2- قانون رقم (22) لسنة 2004 بإصدار القانون المدني، الجريدة الرسمية - 2004/08/08، وزارة العدل، دولة قطر.
- 3- قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، الجريدة الرسمية - 2004/05/30، وزارة العدل، دولة قطر.
- 4- قانون رقم (22) لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، الجريدة الرسمية - 2006/08/28، وزارة العدل، دولة قطر.
- 5- قانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية، الجريدة الرسمية - 2016/12/29، وزارة العدل، دولة قطر.
- 6- قانون الوصول الآمن للحسابات والأصول الرقمية 2014 ولاية ديلاوير.
- 7- قانون الوصول الآمن للحسابات والأصول الرقمية 2016 ولاية الباما.
- 8- قانون الوصول الآمن للحسابات والأصول الرقمية 2016 ولاية كاليفورنيا.
- 9- قانون الجمهورية الرقمية الفرنسي 2016.

## رسائل

- 1- كريم إيمان، د. الحسن هلا، 2020، الإرث الرقمي، مجلة جامعة البعث للعلوم القانونية، جامعة البعث، مجلد 42، العدد 1.

2-أ.د. حيدر الشمري، صفاء الخزاعي، 2019، الإرث الرقمي دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، مجلد 34، العدد 4.

### المراجع باللغة الإنجليزية

1. Bertram, T., Bursztein, E., Caro, S., Chao, H., Chin Feman, R., Fleischer, P., . . . Invernizzi, L. (2019). Five years of the right to be forgotten. Proceedings of the 2019 ACM SIGSAC Conference on Computer and Communications Security,
2. Borden, M. (2014). Covering Your Digital Assets: Why the Stored Communications Act Stands in the Way of Digital Inheritance. Ohio St. LJ, 75, 405.
3. Cruz, E. (2016). The Digital Inheritance of Mobile Apps: Where's the App for That? Northwestern Journal of Technology and Intellectual Property, 14(1), 111.
4. Dowdell, J. W. (2016). An American Right to Be Forgotten. Tulsa L. Rev., 52, 311.
5. Edwards, L., & Harbinja, E. (2013). "What Happens to My Facebook Profile When I Die?": Legal Issues Around Transmission of Digital

- Assets on Death. In *Digital legacy and interaction* (pp. 115–144). Springer.
6. Harbinja, E. (2017). Digital Inheritance in the United Kingdom. *J. Eur. Consumer & Mkt. L.*, 6, 253.
  7. Harbinja, E. (2019). Inheritance of Digital Media. *Partners for Preservation: Advancing digital preservation through cross–community collaboration*, 1.
  8. Lamm, J. D., Kunz, C. L., Riehl, D. A., & Rademacher, P. J. (2013). The Digital Death Conundrum: How Federal and State Laws Prevent Fiduciaries from Managing Digital Property. *U. Miami L. Rev.*, 68, 385.
  9. Maciel, C., & Pereira, V. (2013). *Digital legacy and interaction*. Heidelberg, Germany.
  10. Maciel, C., & Pereira, V. C. (2015). Post–mortem Digital Legacy: Possibilities in HCI. *International Conference on Human–Computer Interaction*,
  11. McGoldrick, D. (2013). Developments in the Right to be Forgotten. *Human Rights Law Review*, 13(4), 761–776.
  12. Patti, F. P., & Bartolini, F. (2019). Digital Inheritance and Postmortem Data Protection: The Italian Reform. *European Review of*

Private Law (ERPL), Forthcoming, Bocconi Legal Studies Research Paper (3397974).

13. Reichart Smith, L., Smith, K. D., & Blazka, M. (2017). Follow Me, What's the Harm: Considerations of Catfishing and Utilizing Fake Online Personas on social media. *J. Legal Aspects Sport*, 27, 32.
14. Sim, S., & Somsen, J. (2017). The Right to be Forgotten.
15. Walker, R. K. (2012). The right to be forgotten. *Hastings LJ*, 64, 257.

## مواقع إلكترونية

1-الأصل في الأشياء الإباحة، موقع الشيخ يوسف القرضاوي، <https://www.al->

<https://www.al->، تاريخ آخر زيارة (15 أكتوبر 2021). [qaradawi.net/node/2241](http://qaradawi.net/node/2241)

2- Robert Siciliano, How Do Your Digital Assets Compare? Consumer Blog, May 14, 2013, <https://blogs.mcafee.com/consumer/digital-assets/> (last visited Oct. 02, 2021).

3- Saputo Law Firm. (2021, July 17). Online Impersonation Laws in Texas | Texas Penal Code § 33.07. SAPUTO Law. <https://saputo.law/criminal-law/texas/online-impersonation> (last visited Oct 02, 2021) .

## الملاحق

### الملحق رقم (أ): نموذج اتفاقية شروط وأحكام شركة جوجل

#### شروط الخدمة لدى Google

هذه نسخة مؤرشفة من بنود الخدمة. عرض النسخة الحالية أو كل النسخ السابقة.

#### أهلا بك في Google !

#### 1. علاقتك بـ Google

1. ما لم يتم الاتفاق خطياً مع Google على خلاف ذلك، سوف تتضمن اتفاقتك مع Google باستمرار، وفي الحد الأدنى، الشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة، والتي يشار إليها لاحقاً بـ "الشروط العامة".
2. كما تتضمن اتفاقتك مع Google شروط ألية إشعارات قانونية لتطبيق على الخدمات، إضافة إلى الشروط العامة. ويشار إلى جميع هذه الشروط لاحقاً في هذه الوثيقة بـ "الشروط الإضافية". وحينما تنطبق الشروط الإضافية على إحدى الخدمات، فسوف تتوفر لك إمكانية الدخول إليها وقراءتها إما ضمن أو من خلال استعمالك لتلك الخدمة.
3. إن الشروط العامة والشروط الإضافية تشكل معاً اتفاقية قانونية ملزمة نظاماً بينك وبين Google فيما يتعلق باستعمالك للخدمات. ومن المهم أن تأخذ الوقت الكافي لقراءتها بدقة. ويشار أدناه إلى هذه الاتفاقية القانونية بـ "الشروط".

#### 2. قبول الشروط

1. لكي تستخدم الخدمات يتعين عليك أولاً أن توافق على الشروط، ولا يمكنك استعمال الخدمات قبل قبولك بالشروط.
2. يمكن قبول الشروط عبر أي من الخطوتين التاليين:
  - (أ) النقر على خيار القبول أو الموافقة على الشروط حينما توفره لك Google في واجهة التطبيق الخاصة بالمستخدم لأي من الخدمات، أو
  - (ب) استعمال الخدمات فعلياً. وفي هذه الحالة، نترك وتوافق أن Google ستعتبر استخدامك للخدمات بمثابة قبول بالشروط من تلك اللحظة فصاعداً.

(ب) استعمال الخدمات فعلياً. وفي هذه الحالة، تترك وتوافق أن Google ستعتبر استخدامك للخدمات بمثابة قبول بالشروط من تلك اللحظة فصاعداً.

3. لا يجوز لك استعمال الخدمات ولا يمكنك قبول الشروط (أ) إذا لم تكن ضمن السن القانوني الذي يخولك إبرام عقد ملزم مع Google، أو (ب) إذا كنت شخصاً ممنوعاً من تلقي الخدمات بمقتضى القوانين المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية أو أية بلدان أخرى بما فيها البلد الذي تقيم فيه أو البلد الذي تستعمل الخدمات منه.
4. قبل الاستمرار، يجب عليك طباعة أو تخزين نسخة من الشروط العامة في ملفتك.

### 3. لغة الشروط

1. حينما توفر لك Google ترجمة للنسخة الإنجليزية من الشروط، فإنك توافق على أن الترجمة قد يتم توفيرها لتسهيل عليك فقط وأن النسخة الإنجليزية للشروط هي النسخة التي سوف تحدد وتحكم علاقتك بـ Google.
2. في حالة وجود أي تناقض بين ما هو وارد في النسخة الإنجليزية من الشروط وما هو وارد في الترجمة، سيكون ما هو وارد في النسخة الإنجليزية المرجح الذي يعتد به.

### 4. تقديم الخدمات من قبل Google

1. إن Google حول العالم شركات فرعية وشركات شقيقة ("الشركات الفرعية والشقيقة"). وهذه الشركات ستقوم أحياناً بتزويدك بالخدمات نيابة عن Google نفسها. وعليه، فإنك تقر وتوافق بأن الشركات الفرعية والشقيقة ستزودك بالخدمات.
2. إن Google تتطور باستمرار لكي توفر لمستخدميها أفضل خبرة ممكنة، وعليه، فإنك تقر وتوافق بأن شكل وطبيعة الخدمات التي توفرها Google يمكن أن تتغير من وقت لآخر ودون سابق إشعار إليك.
3. كجزء من عملية التطور المستمر هذه، فإنك تقر وتوافق بأن لشركة Google وبمحض اختيارها أن توقف (بشكل مؤقت أو دائم) تزويد الخدمات (أو أي من خصائص الخدمات) إليك أو إلى مستخدميها بشكل عام دون إشعار مسبق. ويمكنك أن تتوقف عن استعمال الخدمات في أي وقت دون حاجة لإبلاغ Google بوقت توقفك عن استعمال الخدمات بالتحديد.
4. إنك تقر وتوافق بأنه في حال أوقفت Google إمكانية الدخول إلى حسابك، فقد تُمنع من استعمال الخدمات والدخول إلى تفاصيل حسابك أو أية ملفات أو محتويات أخرى في حسابك.
5. إنك تقر وتوافق بأنه مع أن Google لم تضع في الوقت الحاضر سقفاً ثابتاً لعدد الإرساليات التي يمكنك إجراؤها أو استلامها من خلال الخدمات أو لحجم مساحة التخزين المستعملة لتقديم أية خدمة، فإن Google قد تحدد هذا السقف في أي وقت حسبما تراه مناسباً.

### 5. استعمالك للخدمات

1. بغية الدخول إلى خدمات معينة، قد يتعين عليك تقديم بعض المعلومات الخاصة بك (مثل الهوية أو العنوان وتفاصيل الإتصال) كجزء من عملية تسجيل اشتراكك في الخدمة، أو كجزء من استمرار استعمالك للخدمات. وتوافق على أن أية معلومات تقدمها لشركة Google لغرض تسجيل اشتراكك ستكون دائماً صحيحة ودقيقة ومحدثة.

2. إنك توافق على استعمال الخدمات فقط للأغراض التي تسمح بها (أ) الشروط و(ب) القوانين أو الأنظمة أو القواعد العملية المقبولة عموماً أو التعليمات السائدة في الدولة المعنية (بما في ذلك أية قوانين تخص تصدير البيانات أو البرامج من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية أو أية بلدان معنية أخرى).

3. إنك توافق على عدم الدخول (أو محاولة الدخول) إلى أي من الخدمات بأي طريقة سوى من خلال واجهة التفاعل التي توفرها Google، ما لم يتم السماح لك بذلك في اتفاقية منفصلة مع Google.

4. إنك توافق على أن لا تشارك في أي نشاط يتعارض مع الخدمات (أو أجهزة خدمة المعلومات المركزية والشبكات المرتبطة بالخدمات) أو يعيق استعمالها.

5. ما لم يتم السماح لك بذلك بموجب اتفاقية منفصلة مع Google، إنك توافق على عدم إعادة إنتاج الخدمات أو تصويرها أو نسخها أو بيعها أو المتاجرة فيها أو إعادة بيعها لأي عرض.

6. إنك توافق على أنك وحدك المسؤول (وأن Google ليست مسؤولة بأي شكل تجاهك ولا تجاه أي طرف آخر) عن أي إخلال بالتزاماتك المترتبة عليك بموجب الشروط وعن نتائج ذلك الإخلال (بما في ذلك أية خسارة أو ضرر قد يلحق بـ Google).

#### 6. أمن كلمات المرور والحساب الخاص بك

1. إنك تدرك وتوافق على أنك مسؤول عن المحافظة على سرية كلمات المرور الخاصة بأي حساب تستخدمه للدخول إلى الخدمات.

2. وبناء عليه، فإنك توافق على أن تكون المسؤول الوحيد تجاه Google عن جميع الأنشطة التي تتم من خلال حسابك.

3. إذا عملت بأي استعمال غير مشروع لكلمة المرور الخاصة بك أو لحسابك، فإنك توافق على إبلاغ Google بذلك على الفور من خلال <http://www.google.com/support/accounts/bin/answer.py?answer=58585&hl=ar>

#### 7. الخصوصية ومعلوماتك الشخصية

1. للاطلاع على معلومات حول إجراءات Google لحماية المعلومات، يرجى مراجعة سياسة الخصوصية في Google على العنوان التالي <http://www.google.com/privacy.html> والتي تشرح كيف تتعامل Google مع معلوماتك الشخصية وتحمي خصوصيتك لدى استعمالك الخدمات.

2. إنك توافق على استعمال بياناتك وفقاً لسياسات الخصوصية لدى Google.

#### 8. محتويات الخدمات

1. إنك تدرك أن جميع المعلومات (مثل ملفات البيانات، النصوص المكتوبة، برامج الكمبيوتر، الموسيقى، الملفات السمعية، الصور، الأفلام المصورة أو غير ذلك من الصور) التي يمكنك الدخول إليها ضمن أو من خلال استعمالك للخدمات هي مسؤولية الشخص الذي نشأت عنه هذه المحتويات وحده. ويشار إلى جميع هذه المعلومات فيما يلي بـ "المحتويات".

2. ينبغي عليك أن تترك أن المحتويات المقدمة إليك كجزء من الخدمات، بما في ذلك ودون حصر الإعلانات و رعاية المحتويات ضمن الخدمات قد تكون محمية بقانون حقوق الملكية الفكرية التي تملكها الجهات الراعية أو الجهات المعلنة التي توفر تلك المحتويات لـ Google (أو يملكها أشخاص أو شركات بالنيابة عنهم). ولذا لا يجوز لك تعديل تلك المحتويات أو استئجارها أو تأجيرها أو إفراضها أو بيعها أو توزيعها أو اشتقاق أعمال بناء عليها (سواء كلياً أو جزئياً) ما لم يتلخك Google أو ملاكك تلك المحتويات صراحة بإمكانية القيام بذلك، بموجب اتفاقية منفصلة.

3. تحتفظ Google بحقها (ولكن دون أي التزام) في فحص أي أو كافة المحتويات ومراجعتها واختصارها وتقيحها وتعديلها ورفضها وإزالتها من أي من الخدمات. وقد توفر Google في بعض الخدمات وسيلة لإزالة المحتويات الجنسية الواضحة، وهذه الوسائل تتضمن إعداد خيار البحث الآمن (Safe Search) (فضلاً راجع <http://www.google.com/help/customize.html#safe>). وإضافة إلى ذلك، هناك خدمات وبرامج تجارية متوفرة للحد من الدخول إلى مواد تجد أنها غير مرغوبة.

4. إنك تترك أن استعمالك للخدمات قد يعرضك لمحتوى تجد أنه مزعج أو غير لائق أو غير مرغوب فيه، وتعلم أنك في هذا الشأن تستعمل الخدمات على مسؤوليتك.

5. إنك توافق على أنك وحدك المسؤول (وأن Google لا تتحمل أية مسؤولية تجاهك أو تجاه أي طرف ثالث) عن المحتويات التي تنشئها بنفسك أو تنشرها أو تعرضها أثناء استعمالك للخدمات وعن أية نتائج تترتب على تصرفاتك (بما في ذلك أية خسارة أو ضرر يلحق بـ Google) جراء ذلك.

## 9. الحقوق الخاصة

1. إنك تترك وتوافق على أن Google (أو المرخصين لها) يملكون كامل الحق القانوني وحق الملكية والمصلحة في الخدمات بما في ذلك أية حقوق ملكية فكرية موجودة ضمن الخدمات (سواء كانت تلك الحقوق مسجلة أم غير مسجلة، وإنما وجدت هذه الحقوق في أي مكان في العالم). كما أنك تقر بأن الخدمات قد تحتوي على معلومات مصنفة من قبل Google على أنها سرية وأنه يتوجب عليك ألا تفصح عن تلك المعلومات دون موافقة خطية مسبقة من قبل Google.

2. ما لم تكن قد اتفقت مع Google خطياً على خلاف ذلك، لا شيء في هذه الشروط يمتنعك الحق في استعمال أسماء Google التجارية أو علامات أو خدماتها أو شعاراتها أو أسماء مواقعها وغير ذلك من خصائص الاسم التجاري الخاصة بها.

3. إذا تم منحك حقاً صريحاً باستعمال أي من خصائص الاسم التجاري هذه بموجب اتفاقية منفصلة مع Google، فإنك توافق على أن استعمالك لهذه الخصائص سيكون وفقاً لتلك الاتفاقية وأية نصوص

تتطبق عليه من الشروط ومن تعليمات استخدام خصائص الاسم التجاري لشركة Google بحسب ما يتم تعديلها من وقت إلى آخر. ويمكن الاطلاع على هذه التعليمات إلكترونياً على العنوان <http://www.google.com/permissions/guidelines.html> (أو أي موقع آخر توفره Google من وقت لآخر).

4. باستثناء الترخيص المحدود المبين في المادة 11، فإن Google تقر وتوافق على أنها لا تملك أي حق أو حق ملكية أو مصلحة منك (أو من المرخصين لك) وفقاً لهذه الشروط عائدة إلى المحتويات التي تقدمها أنت أو تنشرها أو تعرضها في أو من خلال الخدمات، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية الموجودة في الخدمات (سواء كانت تلك الحقوق مسجلة أم غير مسجلة، وإنما وجدت هذه الحقوق في أي مكان من العالم). وما لم تتفق مع Google خطياً على خلاف ذلك، فإنك تتحمل بنفسك مسؤولية حماية وتطبيق تلك الحقوق وتقر بأن Google ليست ملزمة بالقيام بذلك نيابة عنك.

5. إنك توافق على أنه لن تقوم بإزالة أو إخفاء أو تغيير أية إشعارات حقوق خاصة (بما في ذلك إشعارات حقوق التأليف والعلامات التجارية) التي يمكن أن تكون ملحقاً بالخدمات أو مشمولة فيها.

6. ما لم تكن قد اتفقت مع Google صراحة وخطياً على خلاف ذلك، إنك توافق على أنك أثناء استعمال الخدمات، لن تستخدم أية علامة تجارية أو علامة خدمة أو اسم تجاري أو شعار عائد لأي شركة أو مؤسسة بطريقة يمكن أن تسبب أو تهدف إلى التسبب في إحداث لبس بخصوص المالك أو المستخدم المرخص له استعمال هذه العلامات أو الأسماء أو الشعارات.

## 10. الترخيص من Google

1. إن Google تمنحك ترخيصاً شخصياً حول العالم وبدون رسوم وغير قابل للتنازل وغير حصري باستعمال البرنامج الذي تزودك به Google كجزء من الخدمات المزودة لك من قبل Google (يشار إليه لاحقاً بـ "البرنامج"). وهذا الترخيص هو فقط لغرض تمكينك من استعمال والتمتع بمنفعة الخدمات كما هي مزودة لك من قبل Google وبالطريقة التي تسمح بها الشروط.
2. لا يجوز لك (ولا يجوز لك أن تسمح لأحد آخر) بنسخ أو تعديل أو إنشاء عمل مشتق من أو إعادة إنتاج بالهندسة العكسية أو فك أو محاولة انتزاع مصدر الرمز للبرنامج أو أي جزء منه، ما لم يكن ذلك مسموحاً به أو مطلوباً صراحة بموجب القانون أو في حال تم إيلاعك خطياً بشكل محدد من قبل Google بأنه يجوز لك فعل ذلك.
3. ما لم تكن Google قد منحتك إنذاراً خطياً محدداً بالقيام بذلك، لا يجوز لك التنازل (أو منح ترخيص من الباطن) عن حقوقك باستعمال البرنامج أو منح ضمانات من جراء حقوقك باستعمال البرنامج أو نقل أي جزء من حقوقك باستعمال البرنامج.

## 11. محتويات الترخيص لك

1. إنك تحتفظ بحق التأليف وأية حقوق أخرى تملكها مسبقاً في المحتويات التي تسلمها أو تنشرها أو تعرضها في أو من خلال الخدمات. من خلال تسليم أو نشر أو عرض المحتويات، فإنك تمنح Google ترخيصاً دائماً وغير قابل للنقض وفي كل أنحاء العالم وبدون رسوم وغير حصري بإعادة إنتاج وتكليف وتعديل وترجمة ونشر وإنجاز علناً وعرض علناً وتوزيع أي من المحتويات التي تسلمها أو تنشرها أو تعرضها في أو من خلال الخدمات. وهذا الترخيص هو فقط لغرض تمكين Google من عرض وتوزيع وترويج الخدمات ويمكن سحبه بالنسبة لخدمات معينة كما هو محدد ضمن الشروط الإضافية لتلك الخدمات.
2. إنك توافق على أن هذا الترخيص يشمل الحق لشركة Google في توفير تلك المحتويات للشركات والمؤسسات والأشخاص الآخرين الذين لشركة Google علاقة بهم لتوفير خدمات مشتركة واستعمال تلك المحتويات فيما يتعلق بتوفير تلك الخدمات.
3. إنك تترك أنه يمكن لشركة Google أثناء تأديتها للخطوات التقنية المطلوبة لتوفير الخدمات لمستخدميها (أ) أن ترسل أو توزع المحتويات الخاصة بك من خلال شبكات عامة متعددة وبمختلف الوسائط، و(ب) تجري التعديلات على المحتويات الخاصة بك اللازمة لجعلها تتوافق وتتكيف مع الاحتياجات التقنية لربط الشبكات والأجهزة والخدمات أو الوسائط. وإنك توافق على أن هذا الترخيص يمنح Google الحق باتخاذ هذه الإجراءات.
4. إنك تؤكد وتضمن لشركة Google أنه لديك جميع الحقوق والسلطات والصلاحيات اللازمة لمنح الترخيص المذكور أعلاه.

## 12. تحديث البرنامج

1. إن البرنامج الذي تستخدمه يمكن أن يحمل ويركب من وقت لآخر تحديثًا من Google. والهدف من هذا التحديث هو تحسين الخدمات وتطويرها ورفع مستواها ويمكن أن يكون على شكل إصلاح عيوب أو تحسين وظائف أو تركيبات برمجية جديدة أو نسخا جديدة بالكامل. وإنك توافق على استلام مثل هذه التحديثات (وتسمح لشركة Google بصليمها لك) كجزء من استعمالك للخدمات.

## 13. إنهاء علاقتك مع Google

1. تستمر الشروط نافذة المفعول إلى أن يتم إنهاؤها إما من قبلك أو من قبل Google كما هو مبين أدناه.
2. إذا أردت إنهاء اتفاقيتك القانونية مع Google، يمكنك فعل ذلك من خلال (أ) إشعار Google في أي وقت و (ب) إبطال حسابك لجميع الخدمات التي تستعملها، حيثما وفرت Google هذه الإمكانيات لك. ويجب أن ترسل إشعار الإنهاء هذا خطيا إلى عنوان Google المبين في بداية هذه الشروط.
3. يجوز لشركة Google في أي وقت إنهاء اتفاقيتها القانونية معك في حال:

(أ) خالفت أي نص من نصوص الشروط (أو تصرفت بطريقة تبين بوضوح أنك لا تتوي أو غير قادر على التقيد بنصوص الشروط)، أو

(ب) كان ذلك مطلوبًا من Google بموجب القوانين (مثلا، إذا كان أو أصبح تقديم الخدمات إليك غير مشروع)، أو

(ج) قام الشريك الذي قدمت معه Google الخدمات لك بإنهاء علاقتك مع Google أو توقف عن تقديم الخدمة لك، أو

(د) قررت Google وقف تقديم الخدمات لجميع المستخدمين في البلد الذي تقيم فيه أو الذي تستعمل الخدمة منه، أو

(هـ) أصبح تقديم الخدمة لك من قبل Google غير مجد تجارياً من وجهة نظر Google.

4. ليس في هذه المادة ما من شأنه أن يؤثر على حقوق Google بخصوص توفير الخدمات وفقا للمادة 4 من الشروط.

5. عندما تنتهي هذه الشروط، فإن جميع الحقوق والالتزامات والمسؤوليات القانونية التي استندت منها أنت و Google أو خضعت لها (أو التي تراكمت مع الزمن أثناء نفاذ الشروط) أو تلك المنصوص على استمرارها إلى أجل غير محدود، سوف لن تتأثر بهذا الإنهاء وسوف تبقى نصوص الفقرة 7 من المادة 20 مطبقة على تلك الحقوق والالتزامات والمسؤوليات إلى أجل غير محدود.

## 14. استبعاد الضمانات

1. ليس في هذه الشروط، بما فيها المادتين 14 و 15 ما يستبعد أو يقيد ضمان Google أو مسؤوليتها عن الخسائر التي قد لا تكون استبعدت أو قيدت بشكل قانوني بفعل تطبيق القانون. فبعض البلدان لا تسمح قوانينها باستبعاد بعض الضمانات أو الشروط أو القود أو استبعاد المسؤولية عن الخسارة أو الضرر الناتج عن الإهمال أو مخالفة العقد أو مخالفة الشروط الضمنية، أو الأضرار العرضية أو التبعية. وبالتالي، فإن القود القانونية المطبقة في بلدك فقط هي ما ينطبق عليك وستكون مسؤوليتنا محدودة بالحد الأقصى المسموح به نظاما.

2. إنك تدرك تماما وتوافق على أن استعمالك للخدمات على مسؤوليتك وحدك وأن الخدمات تقدم إليك "كما هي" و"كما هي متوفرة".

3. وعلى وجه الخصوص، إن Google وشركائها الفرعية والشقيقة والأطراف المرخص لها من قبلها لا تؤكد ولا تضمن لك أن:

(أ) استعمالك للخدمات سيؤدي احتياجك،

(ب) استعمالك للخدمات لن يتعرض للتوقف وسيوفر في الوقت المحدد وسيكون آمن أو خالياً من الأخطاء،

(ت) أية معلومات تحصل عليها نتيجة لاستخدام الخدمات ستكون دقيقة وموثوقة، و

(ث) عيوب التشغيل أو العمل في أي برنامج يتم توفيره لك كجزء من الخدمات سيتم إصلاحها.

4. إن تحميل أية مادة أو الحصول عليها من خلال استعمال الخدمات يتم بمحض اختيارك وعلى مسؤوليتك وأن المسؤولية تقع عليك وحدك عن أي ضرر قد يلحق بجهاز الكمبيوتر أو أي جهاز آخر عائد لك أو فقدان معلومات نتيجة لتحميل تلك المادة.

5. إن أية نصيحة أو معلومة، شفوية كانت أم خطية، تحصل عليها من Google أو من الخدمات أو من خلالها لن تشكل ضماناً غير منصوص عليه صراحة في الشروط.

6. كما تخلي Google نفسها تماماً من أية مسؤولية عن جميع الضمانات والشروط أيا كانت، سواء صريحة أم ضمنية، بما فيها وبدون حصر الضمانات والشروط الضمنية المتعلقة بإمكانية التسويق أو الصلاحية لغرض محدد وعدم الانتهاء.

## 15. محدودية المسؤولية

1. مع مراعاة النص العام للفقرة 1 من المادة 14 أعلاه، إنك تترك تماماً وتوافق على أن Google وشركائها الفرعية والشقيقة والأطراف التي تم الترخيص من قبلها، لن تتحمل أية مسؤولية عن:

(أ) أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نتيجة خاصة أو تعاضلية قد تتكبدها أنت، وأيا كان سببها وتحت أية نظرية من نظريات المسؤولية. ويشمل ذلك دون حصر أي فقدان للربح (سواء وقع بصورة مباشرة أو غير مباشرة) وأية خسارة في الشهرة أو السمعة التجارية وأي فقدان يحدث للبيانات وأي تكلفة لشراء سلع أو خدمات بديلة أو أية خسارة غير ملموسة،

(ب) أية خسارة أو ضرر قد يلحق بك، بما في ذلك دون حصر الخسارة أو الضرر الناتج عن:

(1) الاعتماد من قبلك على كمالية أو دقة أو وجود أي إعلان أو نتيجة لأية علاقة أو تعامل بينك وبين أي جهة معلنة أو راعية يظهر إعلانها على الخدمات،

(2) أية تجديلات تجريها Google على الخدمات، أو عن أي توقف دائم أو مؤقت في توفير الخدمات (أو أي من الخصائص المتوفرة في الخدمات)،

(3) حذف أو تلف أو فشل تخزين أي محتوى أو بيانات إحصائيات أخرى محفوظة أو مرسله بواسطة أو من خلال استعمالك للخدمات.

(4) فشلك في تزويد Google بمعلومات دقيقة عن حسابك.

(5) فشلك في المحافظة على سرية وأمن كلمة المرور الخاصة بك أو تفاصيل حسابك.

2. إن القيود الواقعة على مسؤولية Google تجاهك في الفقرة 1 من المادة 15 أعلاه سوف تنطبق سواء تم إبلاغ Google باحتمال وقوع أي من مثل تلك الخسائر أو كان عليها أن تعلم بذلك.

## 16. سياسات حقوق التأليف والعلامات التجارية

1. إن من سياسة Google أن تستجيب للإشعارات التي تزعم انتهاك حقوق التأليف التي تلزم بالقانون الدولي السائد للملكية الفكرية (بما في ذلك في الولايات المتحدة، نظام حقوق التأليف الخاصة بالملفوية الرقمية) وإلغاء حسابات أصحاب المخالفات المتكررة. ويمكن الاطلاع على سياسة Google في هذا الشأن على العنوان <http://www.google.com/dmca.html>.
2. تطبق Google إجراء لمتابعة الشكاوى المتعلقة بالعلامات التجارية فيما يتعلق بنشاط Google الإعلاني، والذي يمكن الاطلاع عليه على العنوان [http://www.google.com/tm\\_complaint.html](http://www.google.com/tm_complaint.html).

## 17. الإعلانات

1. هناك بعض الخدمات المدعومة من إيرادات الإعلانات ويمكن أن تعرض إعلانات ومواد ترويجية. وهذه الإعلانات قد تستهدف محتوى المعلومات المخزنة على الخدمات، الاستفسارات التي تتم من خلال الخدمات أو معلومات أخرى.
2. إن الطريقة والوسيلة والحجم التي تتم من خلالها الإعلانات من قبل Google تخضع للتغيير دون توجيه إشعار محدد إليك.
3. مقابل منح Google لك إمكانية الدخول إلى الخدمات واستعمالها، فإنك توافق على أنه يجوز لشركة Google وضع تلك الإعلانات على الخدمات.

## 18. المحتويات الأخرى

1. يمكن أن تتضمن الخدمات روابط موصلة إلى مواقع أخرى على الإنترنت أو محتويات و موارد أخرى. وقد لا يتوفر لدى Google أية سيطرة على أية مواقع إنترنت أو موارد توفرها شركات أو أشخاص عبر Google.
2. إنك تقر وتوافق على أن Google ليست مسؤولة عن توفر أي من تلك المواقع أو الموارد الخارجية، ولا تزكي أية إعلانات أو منتجات أو مواد أخرى على المواقع أو الموارد أو تتوفر من خلالها.
3. إنك تقر وتوافق على أن Google ليست مسؤولة عن أية خسارة أو ضرر قد يلحق بك نتيجة لتوفر هذه المواقع أو الموارد الخارجية، أو نتيجة لاعتمادك على كمالية أو دقة أو وجود أية إعلانات أو منتجات أو مواد أخرى على تلك المواقع أو الموارد أو من خلالها.

## 19. تعديل الشروط

1. يمكن لشركة Google أن تجري تعديلات على الشروط العامة أو الشروط الإضافية من وقت لآخر. وفي حالة إجراء هذه التغييرات، سوف توفر Google نسخة جديدة من الشروط العامة على <http://www.google.com/accounts/TOS?hl=ar> وسيتم تزويدك بأية شروط إضافية من داخل الخدمات التي يطرأ التعديل عليها أو بواسطتها.
2. إنك تترك وتوافق على أنه إذا ما استعملت الخدمات بعد التاريخ الذي تحل فيه الشروط العامة أو الشروط الإضافية، فإن Google سوف تعتبر استعمالك للخدمات بمثابة قبول بالشروط العامة والشروط الإضافية المعدلة.

## 20. الشروط القانونية العامة

1. في بعض الأحيان عندما تستعمل الخدمات، قد تستعمل (نتيجة استعمالك للخدمات أو من خلاله) خدمة أو تحمل جزءاً من برنامج، أو تشري بضاعه يوفرها شخص آخر أو شركة أخرى. وقد يخضع استعمالك لهذه الخدمات أو البرامج أو السلع الأخرى لشروط منفصلة بينك وبين الشركة أو الشخص المعني. فإذا كان الأمر كذلك، فإن الشروط لا تؤثر على علاقتك القانونية بتلك الشركات الأخرى أو الأفراد الآخرين.
2. تشكل الشروط الانفاية القانونية الكاملة بينك وبين Google وتحكم استعمالك للخدمات (باستثناء أية خدمات قد توفرها لك Google ضمن انفاية خطية منفصلة) وتحل تماماً محل أية انفايات بينك وبين Google بخصوص الخدمات.
3. إنك توافق على أن Google قد تزودك بإشعارات، بما فيها تلك المتعلقة بالتغييرات التي تطرأ على الشروط، بالبريد الإلكتروني أو البريد العادي أو بواسطة منشورات على الخدمات.
4. إنك توافق على أنه إذا لم تقوم Google بممارسة أو تنفيذ أي حق أو تعويض قانوني تتضمنه الشروط (أو تستفيد منه Google بحكم أي قانون سائد)، فإن ذلك لا يعتبر تنازلاً رسمياً عن حقوق Google وسوف تبقى هذه الحقوق والتعويضات متاحة لشركة Google.
5. إذا حكمت أي محكمة نظامية مختصة بالبت في هذه المسألة بأن أي نص من نصوص هذه الشروط هو غير قانوني، فإن ذلك النص يستبعد من الشروط دون أن يؤثر ذلك على بقية الشروط وتضمن نصوص الشروط الباقية بكامل صلاحيتها ونفاذها.
6. إنك تقر وتوافق على أن كل عضو في مجموعة الشركات التابعة لـ Google سيعتبر طرفاً ثالثاً مستفيداً من الشروط وأنه سيكون لتلك الشركات الأخرى الحق في التنفيذ المباشر والاعتماد على أي نص من نصوص الشروط التي تعطي منفعة لها (أو حقوقاً لصالحها). بخلاف ذلك، فليس لأي شخص أو شركة أن يكون طرفاً ثالثاً مستفيداً من هذه الشروط.
7. تخضع الشروط، وعلاقتك مع Google بامتضى الشروط، لقوانين ولاية كاليفورنيا بصرف النظر عن نصوصها القانونية بشأن نزاع القوانين. وتوافق أنت وGoogle على الخضوع للاختصاص القضائي الحصري للمحاكم الواقعة ضمن مقاطعة سانتا كلارا، كاليفورنيا، للبت في أي مسألة قانونية تنشأ عن الشروط. وبالرغم من ذلك، فإنك توافق على أنه يجوز لشركة Google إضافة إلى ذلك أن تطالب بتعويضات قضائية (أو نوعاً آخر مماثل من التعويضات القانونية المستحقة) في أية محكمة مختصة أخرى.

16 نيسان / إبريل 2007

## الملحق رقم (ب): نموذج وصية رقمية

### إعدادات إحياء الذكرى

### جهة الاتصال الموصى لها

يمكنك اختيار شخص ما للاهتمام بحسابك بعد وفاتك. يمكن لهذا الشخص القيام بما يلي:

- إدارة منشورات الإشادة بذكرى متوفى على ملفك الشخصي، والتي تتضمن تحديد الأشخاص الذين بإمكانهم النشر والأشخاص الذين يمكنهم رؤية المنشورات وحذف المنشورات وإزالة الإشارات.

- طلب إزالة حسابك

- الاستجابة لطلبات الصداقة الجديدة

- تحديث صورة ملفك الشخصي وصورة الغلاف

يمكن لجهة الاتصال الموصى لها فقط إدارة المنشورات التي تم إنشاؤها بعد وفاتك. ولن تتمكن جهة الاتصال هذه من النشر باسمك أو رؤية رسائلك. **تعرف على المزيد**

إضافة

اختيار صديق

سنخبر جهة الاتصال الموصى لها بقيامك باختيارها. ولن يتم إرسال إشعار إليها مرة أخرى حتى يتم إحياء ذكرى حسابك.

إذا كنت لا تريد استمرار حسابك على فيسبوك بعد وفاتك، يمكنك طلب حذف حسابك نهائيًا بدلاً من اختيار جهة اتصال موصى لها.

**طلب حذف حسابك بعد وفاتك.**

إغلاق

## Memorialization Settings Your Legacy Contact

Choose someone to look after your account after you pass away. They'll be able to:

- Manage tribute posts on your profile, which includes deciding who can post and who can see posts, deleting posts, and removing tags
- Request the removal of your account
- Respond to new friend requests
- Update your profile picture and cover photo

Your legacy contact can only manage posts made after you've passed away. They won't be able to post as you or see your messages. [Learn More](#)

We'll let your legacy contact know that you chose them. They won't be notified again until your account is memorialized.

---

If you don't want a Facebook account after you pass away, you can request to have your account permanently deleted instead of choosing a legacy contact.

[Request that your account be deleted after you pass away.](#)

---

الملحق رقم (ج): نموذج لموقع يوفر خدمات حفظ كلمات المرور

# Document and Password Manager with Digital Inheritance

